جامعة العربي التبسي - تبسة -
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

السياسة الخارجية الإماراتية بعد أحداث الربيع العربي

2011- 2020

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص: دراسات إستراتيجية وأمنية.

إشراف الدكتورة:
إيمان دني

إعداد الطالب:
محمد الوردي رقيعي

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة.
أمين البار	أستاذ محاضر - أ -	رئيساً
إيمان دني	أستاذ محاضر - أ -	مشرفا ومقرراً
محمد الصديق بوحريص	أستاذ مساعد - أ-	عضوا مناقشا

السنة الجامعية

2021-2020.

شكر وعرفان

الحمد لله ذي الجلال والإكرام وعلى رسوله وخير خلقه الصلاة والسلام، القائل: " من لا يشكر الناس لا يشكر الله" رواه الترمذي.

فالحمد لله حمد الشاكرين الممتنين وأسأله "جل شأنه" أن يكون هذا البحث من العلم الذي ينتفع به.

أتقدم بجزيل الشكر إلى كل من ساهم في إتمام هذا البحث وأخص بالشكر والتقدير كلا من:

***المشرفة الدكتورة:"إيمان دني"** التي تفضلت بالإشراف على هذا البحث نظرا لما قدمته من النصح والإرشاد والتوجيه.وذلك للصعاب التي واجهتني منذ أن كان البحث مجرد فكرة إلى أن تم في صورته النهائية، فجزاها الله عني خير الجزاء.

وأثني بالشكر والتقدير على **أعضاء لجنة المناقشة وجميع أساتذة قسم العلوم السياسية بجامعة الشيخ العربي التبسي.**

والله ولي التوفيق

إهداء

يا من أحمل اسمك بكل فخر .. يا من أفتقدك منذ الصغر .. يا من يرتعش قلبي لذكرك .. يا من استودعتك الله ورحمته، أهديك هذا البحث:

(أبي رحمك الله)

إلى مصدر الصبر والتفاؤل والأمل إلى كل من في الوجود بعد الله ورسوله..إلى اللؤلؤة التي منحتني الحياة والحنان والحب منذ اللحظات الأولى لوجودي إلى نبع الحنان والجمال:

(أمي الغالية حفظها الله)

إلى سندي وقوتي وملاذي بعد الله .. إلى من آثروني على أنفسهم إلى من علموني علم الحياة ...إلى من أظهروا لي ما هو أجمل من الحياة:

(إخوتي: أنيسة، ياسين، رضوان حماهم الله و رعاهم).

إلى من صاروا إخوتي و أخواتي بالله ومن أحببتهم في الله:

(طلاب قسم العلوم السياسية بجامعة الشيخ العربي التبسي)

إلى من يجمع بين سعادتي وحزني إلى من أعرفهم ويعرفوني أتمنى أن تبقى صورهم دوما بين عيوني.

إلى كل من لم يسعني ذكرهم ... وحملهم قلبي و عقلي.

الملخص.

هدفت هذه الدراسة للكشف عن السياسة الخارجية الإماراتية واهم مبادئها ومركزاتها والثوابت التي تقوم عليها منذ نشأة الدولة، بالإضافة إلى دراسة التغير الحاصل في السياسة الخارجية الإماراتية خاصة بعد أحداث الربيع العربي، فشهدنا تغيرا كبير وذلك باستخدامها للأدوات العسكرية في التدخل في الدول التي مستها موجات الربيع العربي، وتجسد هذا التغير في تدخلها الغير مباشر في ليبيا عن طريق دعم خليفة حفتر، وتدخلها المباشر في اليمن بقواتها العسكرية ومحاولة تحقيق الاستقرار الإقليمي حسب ادعائها، كذلك تطرقنا إلى أهم تغير في سياستها الخارجية وهو تطبيعها العلاقات مع إسرائيل وهذا الحدث يعتبر تغيرا كاملا للمبادئ والمرتكزات التي كانت تعتمد عليها الإمارات في السابق، كل هذه التغيرات كان هدفها هو سعي الإمارات إلى الحصول على مكانة إقليمية ودولي في الساحة العالمية.

ABSTRACT.

This study aimed to uncover the united arab emirates foreign policy, its most important principles and its positions, and the constants on which it has been based since the state's inception, in addition to studying the change in the united arab emirates foreign policy, especially after the events of the Arab Spring. We have witnessed a significant change by using military tools to intervene in the countries affected by the spring waves. Al-Arabi, and this change was embodied in its indirect intervention in Libya by supporting Khalifa Haftar, its direct intervention in Yemen with its military forces and trying to achieve regional stability according to its claim. On which the Emirates had relied in the past, all these changes were aimed at the united arab emirates pursuit of a regional and international position in the global arena.

مقدمة

مقدمة

تعتبر السياسة الخارجية الحقل الأبرز في الدراسات ضمن المحاور العلمية للدراسات الدولية وذلك لكون السياسة الخارجية هي الواجهة التي تتحرك ضمنها الدول لتنفيذ وتحقيق مصالحها الخارجية، وتتحكم السياسة الخارجية في الصورة الأوضح لتغطية السلوك الخارجي للدولة، حيث تعتبر توجهات سلوكياتها الخارجية هي الحكم لمدى نجاحها أو فشلها ،كما ترتبط السياسة الخارجية بحجم الإمكانيات الذاتية وحجم الطموح السياسي، يمكن أن نلمس أدوار أية دولة في السياسة الخارجية من خلال مواقفها وأرائها في السياسة العالمية وما يجري من أحداث وتطورات في العالم، وكيف تنظر إلى حاضرها ومستقبلها وسط كم من الأحداث المتضاربة في خضم التفاعلات الإقليمية والدولية، التي من الصعب على أي دولة النأي بنفسها أمامها في الكثير من القضايا والمواقف.

تميزت السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة التي وضعها الشيخ زايد بن سلطان أل نهيان بالحكمة والاعتدال، وارتكزت على قواعد إستراتيجية ثابتة تتمثل في الحرص على التزامها بميثاق الأمم المتحدة واحترامها للمواثيق الدولية، وإقامة علاقات مع الدول في إطار الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، ومحاول حل النزاعات بالطرق السلمية، والإسهام في تحقيق الأمن والسلم الدوليين، وانطلقت الإمارات في تحقيق سياساتها الخارجية عن طريق الدبلوماسية الناعمة لإقامة شراكات سياسية واقتصادية وتجارية وثقافية في مختلف دول العالم، ما أصبح لها مكانة في المجتمع الدولي.

مع اندلاع ثورات الربيع العربي في العديد من الدول العربية انطلاقا من تونس ومرورا بباقي الدول كمصر وليبيا واليمن وسوريا، بدأت السياسة الخارجية الإماراتية تتغير من السياسة الناعمة إلى الأسلوب الخشن عن طريق استخدام الآليات العسكري، وذلك راجع للنخبة الحاكمة الجديدة التي أصبحت على رأس السلطة في الإمارات.

أصبح السياسة الخارجية لدولة الإمارات مختلفة تماما على ما كانت عليه، بل وقد تجاوزت كل المرتكزات والثوابت التي كانت مبنية عليها، وتجسد ذلك في موقفها من الثورة الليبية حيث قامت بدعم احد أطراف النزاع في ليبيا، أما بالنسبة للثورة في اليمن فكان تدخلها مباشرا بالقوة العسكرية وذلك بمحاولتها تقسيم اليمن بدعمها للجزء الجنوبي منها، كذلك اختلفت التغيرات من دولة لأخرى خاصة في سوريا ومصر، واهم تغير شهدتها الإمارات هو تطبيعها العلاقات مع إسرائيل وبداية سياسة جديدة وهذا ما جعل الدول الأخر ى تأخذ موقفا من هذا التطبيع.

- **أهداف الدراسة.**

1/ الأهداف العلمية.

هذا الموضوع يندرج ضمن مجال تخصصنا، ويقدم نفسه كمساهمة لإثراء الأعمال في حقل العلاقات الدولية وبالتحديد الجزء المتعلق بالسياسة الخارجية للدول، ي تمحور الهدف من دراسة الموضوع علميا في أنه يدرس الجانب النظري لأدبيات السياسة الخارجية، بالإضافة إلى معرفة دولة الإمارات العربية المتحدة واهم الجوانب المتعلقة بسياستها الخارجية.

2/ الأهداف العملية.

تهدف الدراسة إلى معرفة درجة تفاعل الإمارات العربية المتحدة مع محيطيا الخارجي في ظل الحراك الذي تشهده الدول العربية الذي سمي بالربيع العربي ، حيث تحاول الدراسة بالأساس إبراز التغير في السياسة الخارجية للإمارات خاصة تجاه الدول التي مستها موجات الثورة، ورؤية أنواع التدخل الذي قامت به هذه الأخيرة خاصة في ليبيا، واليمن وسوريا، كما سوف نتطرق لأهم حدث وهو تطبيعها العلاقات مع إسرائيل.

- **مبررات اختيار الموضوع.**

1/ المبررات الموضوعية.

إن أهم المبررات الذاتية التي دفعتنا لتناول هذا الموضوع هو رغبتنا في معرفة دولة الإمارات العربية المتحدة بشكل اكبر، وذلك راجع للقوة التي أصبحت تتمتع بها اليوم على الساحة الدولية، كذلك محاولة منا إثراء المكتبة بموضوع تقل فيه الدراسات الأكاديمية المتعلقة بالسياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة بعد أحداث الربيع العربي.

2/ المبررات الذاتية.

تسليط الضوء على الدور الإماراتي المتنامي في ظل ثورات الربيع العربي، خاصة وأن الإمارات تعتبر دولة صغيرة لكن دورها كبيرة جدا، لذلك كباحث جذبنا هذا الموضوع لمعرفة تطور السياسة الخارجية للإمارات واهم المرتكزات والثوابت التي تقوم عليها، وكيف بدأت بالتغير مع الزمن خاصة بعد أحداث الربيع العربي ومعرفة الدور الجديد الذي أصبحت تلعبه في الساحة الدولية.

- **إشكالية الدراسة.**

للتفصيل في هذه الدراسة ستكون الإشكالية كالتالي:

إلى أي مدى تغيرت السياسة الخارجية الإماراتية بعد أحداث الربيع العربي؟

ويتفرع على هذا السؤال المركزي بعض الأسئلة الفرعية لتبسيط الإشكالية أكثر:

1/ ما هو الإطار النظري والمفاهيمي للسياسة الخارجية؟

2/ ما أهم الأطر النظرية التي تناولت التغير في السياسة الخارجية؟

3/ ما هي أهم الثوابت والمرتكزات للسياسة الخارجية الإماراتية؟

4/ كيف تفاعلت الإمارات مع أحداث الربيع العربي؟

5/ كيف كان التدخل الإماراتي في ليبيا واليمن؟

6/ كيف يؤثر التطبيع الإماراتي مع إسرائيل على محيطها الخارجي؟

- **فرضيات الدراسة.**

الإجابة على الإشكالية السابقة والأسئلة المتفرعة عنها، نصوغ الفرضيات كما يلي:

1/ تغيرت السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة بعد وصول جيل جديد من الحكام وتجسد ذلك في تدخلاتها في الدول التي مستها أحداث الربيع العربي.

2/ ارتبط تغير السياسة الخارجية الإماراتية بسياسة الحكام الجدد للبحث عن تحقيق مكانة إقليمية في الساحة الدولية.

- **حدود الدراسة.**

1/ الحدود الزمنية.

تدور أحداث البحث حول السياسة الخارجية لأحد الدول العربية الصغيرة وهي الإمارات العربية المتحدة وستكون الفترة الزمنية بين 2011 – 2020.

2/ الحدود المكانية.

كما يتضح من عنوان الدراسة فإن الباحث سيتطرق إلى دراسة حالة الإماراتية من خلال الوقوف عند عملية التغير في سياستها الخارجية بعد أحداث الربيع العربي.

- **الإطار المنهجي للدراسة.**

من أجل معالجة الموضوع استخدمنا في هذا البحث مجموعة من المقاربات المنهجية لما تفرضه أهداف ومستوى التحليل فقد استخدمنا:

1/ المنهج التاريخي.

هو عبارة عن إعادة للماضي بواسطة جمع الأدلة وتقويمها، ومن ثم تمحيصها وأخير تأليفها ليتم عرض الحقائق أولا عرضا صحيحا في مدلولاتها وفي تأليفها، وحتى يتم التوصل حينئذٍ إلى استنتاج مجموعة من النتائج ذات البراهين العلمية الواضحة. وقد استخدمنا هذا المنهج في بحثنا بالعودة إلى تاريخ الإماراتي من حيث طبيعة النظام السياسي وتشكل الدولة.

2/ المنهج الوصفي:

هو من طرق التحليل والتفسير بشكل علمي منظم لأجل الوصول إلى أغراض محددة، ويعتمد على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع ويهتم بوصفها وصفا دقيقا ويعبر عنها كميا وكيفيا. فللمنهج الوصفي مزايا وخصائص تساعده على تحليل المضمون العلمي للدراسة، إذ يتعامل هذا المنهج مع المشكلة وطبيعتها واعتمدنا هذا المنهج في توضيح الصورة حول التغيرات التي شهدتها السياسة الخارجية الإماراتية بعد الربيع العربي.

3/ منهج دراسة حالة

يعتبر منهجا متميزا يقوم على أساس الاهتمام بدراسة الوحدات الاجتماعية بصفتها الكلية ثم النظر أي الجزيئات من حيث علاقتها بالكل الذي يحتويها، أي أن منهج دراسة الحالة نوعا من البحث المتعمق في فردية وحدة اجتماعية، يهدف إلى جمع البيانات والمعلومات المفصلة عن الوضع القائم للوحدة وتاريخها وخبراتها الماضية وعلاقاتها مع البيئة ثم تحليل نتائجها بهدف الوصول إلى تعميمات يمكن تطبيقها.

من خلال البحث في الموضوع قمنا بالتركيز على الإمارات العربية المتحدة.

- **الدراسات السابقة.**

نقصد بالأدبيات السابقة جميع البحوث والدراسات العلمية التي تتشابه مع البحث الراهن أو تقترب منه في جانب ما.

- بن سعيد أحمد عبد الله، **البعد العربي في السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة 1990، 2003** أطروحة دكتورا (جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، 2007)

تطرق الباحث في هذه الأطروحة إلى التفصيل في السياسة الخارجية الإماراتية انطلاقا من الموقع الجغرافي الذي تتمتع به الإمارات خاصة حجمها الصغير، وفصل في مبادئ ومرتكزات السياسة الخارجية الإماراتية، كذلك موقف الإمارات من القضايا الإقليمية خاصة المتعلقة بالدول الخليجية ودول المشرق وكذلك الدول الإفريقية، كما تناول أهم قضية وهي قضية الجزر الثلاثة المتنازع عليها بين الإمارات وإيران.

- الهيشري ليلى،" الإمارات والموقف من الرّبيع العربي "، **مركز الدّراسات الإستراتيجية والدبلوماسية** (2018/02/02)

في هذا المقال للباحثة تناولت موضوعا مهما ارتبط بموقف الإمارات العربية المتحدة تجاه الربيع العربي، وكيف أصبحت الإمارات كدولة صغيرة لها دورا فعال في الدول التي مستها الثورات، فهي تدعم أي طرف يكون ضد سياسة الإخوان المسلين، كذلك تناولت الباحثة أهم التدخلات لهذه الدولة في ليبيا واليمن لأنه كان تدخلا مباشرا.

- فريح زينب، " تغير السياسة الخارجية مسح لأهم المقاربات النظرية "، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، المجلد 11 العدد 01، (جانفي 2019)

في هذا المقال تناولت دراسة لأهم المقاربات التي تتناول التغير في السياسة الخارجية، وقامت بالتركيز على أهم الإسهامات التي قام بها كل من تشارلز هيرمان في دراسة تحول السياسة الخارجية، كذلك إسهامات كييل جولدمان وإسهامات كال هولستي، كل هذه الإسهامات تناولت التغير في السياسة الخارجية وكل مقاربة تناولت التغير من جانب معين.

تبرير خطة البحث.

للإجابة على هذه الإشكالية المركزية والأسئلة الفرعية للدراسة ولاختبار مدى صحة الفرضيات المقترحة ستتم دراسة الموضوع باعتماد خطة مكونة من ثلاثة فصول:

1/ نتطرق في الفصل الأول المعنون **الفصل الأول: الإطار المعرفي للسياسة الخارجية الإماراتية** ، أين قسم إلى ثلاثة مباحث خصصنا **المبحث الأول** للبحث حول الإطار المفاهيمي للسياسة الخارجية للتعمق في أهم التعريفات التي تناولتها ، أما بالنسبة **للمبحث الثاني** الأطر النظرية المفسرة للسياسة الخارجية ، وتناول أهم النظريات الكبرى والجزئية لتفسير السياسة الخارجية، أما **المبحث الثالث** فيلقي الضوء على **مقومات السياسة الخارجية الإماراتية**، حيث تناول فيه الموقع الجغرافي لدولة الإمارات وطبيعة نظامها السياسي وكذلك المقومات الاقتصادية.

2/ أما **الفصل الثاني** والذي عنوانه: **السياسة الخارجية للإمارات العربية المتحدة قبل الربيع العربي** ، قسم كذلك إلى ثلاثة مباحث وهي كالأتي: **المبحث الأول** وتطرقنا فيه إلى **وسائل صنع السياسة الخارجية الإماراتية**، وتحديد أهم الهياكل لدراسة السياسة الخارجية الإماراتية، كما عنون **المبحث الثاني : مرتكزات مبادئ وأهداف السياسة الخارجية الإماراتية** ، وسنحاول التطرق فيه بالتفصيل إلى هذه المبادئ والمرتكزات التي تقوم عليها السياسة الخارجية الإماراتية، أما **المبحث الثالث : السياسة الخارجية الإماراتية كدولة صغرى على الصعيد العالمي** ، والذي يتطرق لدور الإمارات الإقليمي والدولي وكيف تقوم بدورها رغم حجمها الصغير.

3/ أما بالنسبة **للفصل الثالث: السياسة الخارجية الإماراتية بعد الربيع العربي** ، وقد قسم إلى ثلاثة مباحث كذلك، **المبحث الأول: التغير في السياسة الخارجية الإماراتية** ، وسنركز فيه على طبيعة لتغير في وسائل تطبيق السياسة الخارجية للإمارات بتركيزها على الآليات العسكرية ، أما **المبحث الثاني: السياسة الخارجية الإماراتية اتجاه ليبيا واليمن،** فنرى كيف قامت بالتدخل المباشر في اليمن ودعم خليفة حفتر في ليبيا ، **والمبحث الثالث والأخير: السياسة الخارجية الإماراتية تجاه إسرائيل وسوريا** ، والتطرق لتغير موقفها في سوريا وتطبيعها مع إسرائيل.

4/ أما **الخاتمة** فسنعرض فيها نتائج البحث، حيث سنحاول الإجابة على التساؤلات المكونة للإشكالية المطروحة في بداية الدراسة، وسبر مدى صدق الفرضيات التي قمنا باقتراحها.

الفصل الأول

الإطار المعرفي للسياسة الخارجية الإماراتية.

الفصل الأول: الإطار المعرفي للسياسة الخارجية الإماراتية.

مقدمة الفصل.

تحظى السياسة الخارجية للدول بأهمية لدى صناع القرار، لذلك تسعى هذه الدول لوضع سياسة خارجية ناجحة وقوية تجعلها من بين الدول الرائدة في العالم، وذلك انطلاقا من العديد من الأطر المعرفية للسياسة الخارجية، ومن بين هذه الدول نجد الإمارات العربية المتحدة التي تشكلت انطلاقا من تحالف العديد من الإمارات وشكلت دولة اتحادية، وتحاول أن تبني سياستها الخارجية انطلاقا من العديد من المحددات الجغرافية والاقتصادية.

لذلك في هذا الفصل سوف نحاول التفصيل من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للسياسة الخارجية.

المبحث الثاني: الأطر النظرية المفسرة للسياسة الخارجية.

المبحث الثالث: مقومات السياسة الخارجية الإماراتية.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للسياسة الخارجية.

يعد تحليل ودراسة أي مجال من مجالات المعرفة، أمرا يفرض علينا دائما أن نتطرق إلى جملة من التعريفات التي تضطلع بموضوع الدراسة، لذلك خصصنا هذا المبحث إلى عرض الجانب المفاهيمي.

المطلب الأول: تعريف السياسة الخارجية وأهميتها.

تلعب السياسة الخارجية دورا كبيرا عند صناع القرار، لذلك في هذا المطلب سوف نعرف السياسة الخارجية.

الفرع الأول: تعريف السياسة الخارجية.

لا يوجد تعريف محدد للسياسة الخارجية محط إجماع وذلك راجع لاختلاف الرؤى والتصورات.

تعرف **السياسة الخارجية** بشكل عام على أنها: " سلوكية الدولة تجاه محيطها الخارجي، و قد تكون هذه السلوكية التي قد تأخذ أشكالا مختلفة موجهة نحو دولة ما، أو نحو وحدات في المحيط الخارجي من غير الدول كالمنظمات الدولية وحركات التحرر أو نحو قضية معينة." [1]

هناك اتجاه يعرف **السياسة الخارجية** على أنها مرادفة لأهداف الدولة هي:" مجموعة الأهداف والارتباطات التي تحاول الدولة بواسطتها من خلال السلطات المحددة دستوريا أن تتعامل مع الدول ومشكلات البيئة الدولية استعمال النفوذ والقوة بل و العنف في بعض الأحيان." [2]

اتجاه أخر يعرفها على أنها تنظيم نشاط الدولة في علاقتها مع غيرها من الدول، وهذا التعريف يتبناه من يركز على النشاط والأفعال وردودها التي تقوم بها الدولة، وكيفية ممارستها بعلاقتها وغيرها من الدول والظروف التي أثرت عليها سواء داخلية أو خارجية، و التي تهدف إلى تحقيق مصالح الدولة وأهدافها، وبالتالي فان هذا الاتجاه من التعريفات يهدف إلى أن السياسة الخارجية عبارة عن تحويل المدخلات إلى مخرجات. [3]

---

1 فاطمة حموتة، **البعد الثقافي في السياسة الخارجية للاتحاد الأوربي تجاه منطقة المغرب العربي بعد الحرب الباردة** رسالة ماجستير، (جامعة بسكرة: كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية،2011) ص 40.

2 محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، (القاهرة: مكتبة النهضة، طبعة2، 1998) ص 8.

3 طارق زياد الشرطي، **السياسة الخارجية التركية تجاه القضية الفلسطينية** ، (الأردن: مؤسسة الورق للنشر والتوزيع 2013) ص27.

يقدم **فيرنس وسنايدر** تعريفا **للسياسة الخارجية** يرادف بين السياسة الخارجية وبين قواعد العمل وأساليب الاختبار المتبعة للتعامل مع المشكلات فيقولان أن السياسة الخارجية هي:

" منهج للعمل أو مجموعة من القواعد أو كلاهما، تم اختياره للتعامل مع مشكلة أو واقعة معينة حدثت فعلا أو تحدث حاليا، أو يتوقع حدوثها مستقبلا." [1] ويوضح هذا التعريف انه لا يميز بين السياسة الخارجية وغيرها من السياسات، فالسياسة الداخلية هي أيضا مجموعة من القواعد التي تستعمل التصرف و الاختيار.

ومن جانب أخر يعرف الدكتور **بلانو داولتون** السياسة الخارجية على أنها:

" منهج تخطيط العمل يطوره صانعوا القرار في الدولة تجاه الدولة، أو الوحدات الدولية الأخرى بهدف تحقيق أهداف محددة في إطار المصلحة الوطنية."

كذلك يعرفها **هولستي** على أنها: "مجموعة القرارات والأعمال التي تقوم بها الدولة تجاه البيئة الخارجية لتحقيق أهداف معينة." [2]

وعرفها **جيمس روزنو** "إن السياسة الخارجية هي عملية صياغة وصناعة مجموعة سلوكيات للدولة تجاه عالميا الخارجي بناءا عمى تحديد ووصف مسبق ودقيق لمجموعة من الأهداف والأولويات والإجراءات والتي تؤثر بشكل مباشر على فاعلية السياسة الخارجية وتعمل على أنها مجموعة التي توجهها".

ويعرفها كذلك: "بأنها التصرفات السلطوية التي تتخذها أو تلتزم باتخاذها الحكومات إما للمحافظة على الجوانب المرغوب فيها في البيئة الدولية أو لتغيير الجوانب غير المرغوبة". [3]

وفي الأخير يمكننا القول انه باختلاف طبيعة الأنظمة السياسية، واختلاف المعتقدات وقوة ومكانة الدولة، تختلف معهم أبعاد السياسة الخارجية المتصورة، ومن خلال التعريفات السالفة الذكر، نحاول وضع تعريف إجرائي للسياسة الخارجية فيمكن القول بأنها:

---

1 محمد السيد سليم، **المرجع السابق** ، ص 7.

2 فاطمة حموتة، **المرجع السابق**، ص 41.

3 محمد السيد، **المرجع نفسه**، ص11.

" جملة من البرامج والقرارات والنشاطات الرسمية والغير رسمية، الموجهة إلى خارج الدولة، تحتمل الفعل وردة الفعل، يراد منها تحقيق أهداف ومصلحة الوطن، وكذا التعبير عن معتقدات وإرادات ورغبات وتوجهات الدولة السياسية ".

الفرع الثاني: أهمية السياسة الخارجية.

للسياسة الخارجية أهمية بالنسبة للدول فنجاحها يعني أن تصبح الدولة قوية وهذا ما نراه في النقاط التالية: [1]

1 تلعب السياسة الخارجية دورا تنمويا، وذلك من خلال الدور الذي تلعبه في إضفاء مكانة دولية تدفع بالوحدات الأخرى إلى التنافس لإعطائها المساعدات الاقتصادية لاستفادة من المكانة الدولية لتلك الوحدة.

2 تلعب السياسة الخارجية دورا في تدعيم الاستقلال السياسي للدولة، ومن ذلك إتباع بعض دول العالم الثالث سياسة عدم الانحياز، وذلك من اجل مواجهة نفوذ القوتين العظمتين وحماية استقلال تلك الدول.

3 تلعب السياسة الخارجية دورا في تامين المصالح الخارجية، ومن ذلك الدور الذي لعبته السياسة الخارجية السوفيتية في الشرق الأوسط في الخمسينيات لكسر الحصار الغربي على الاتحاد السوفيتي أو الدور الذي تلعبه السياسة الخارجية الأمريكية من خلق المناخ الملائم لازدهار الاستثمارات الأمريكية في الخارج.

4 تلعب السياسة الخارجية دورا سياسيا داخليا في تدعيم سلطة صانع السياسة الخارجية، وإضفاء الشرعية على سلطة الداخلية، ففي المجال الخارجي يستطيع القائد السياسي أن يظهر حنكته السياسية وقدرته على تقديم الحلول الفورية للمشكلات الدولية من خلال عناصر الهيئات الدولية دون أن يلزم نفسه بتحمل تكاليف تلك الحلول، ولكنه يجد من الصعوبة بمكان أن يفعل الشيء ذاته في مجال السياسة الداخلية، كذلك يلجأ بعض القادة إلى تنشيط دورهم السياسي الخارجي لإعطاء الانطباع لدى الرأي العام الداخلي بقدرتهم على الانحياز و اكتساب احترام العالم. [2]

---

1 الأكاديمية السورية الدولية،" مفهوم السياسة الخارجية والنظريات المرتبطة بها "، على الرابط التالي:

http://sia-sy.net/sia/view_article.php?id=7 تاريخ الاطلاع 2021/01/03.

2 محمد العري لأدمي، "السياسة الخارجية دراسة في المفاهيم التوجهات والمحددات "، **مجلة دراسات وأبحاث المركز العربي الديمقراطي**، (الجزائر 2016) ص 19.

الفرع الثالث: تصنيف أهداف السياسة الخارجية.

للسياسة الخارجية العديد من التصنيفات، وهنا سوف نختار ثلاثة فئات عامة وهي كالتالي: [1]

1 **فئة الأهداف المحورية** : وهي التي يساوي تحقيقها وحمايتها وجود الدولة أو النظام ذاته بحيث قد تكون سبب وجود الدولة أحيانا، كالسيادة الوطنية مثلا: وهي أهداف ذات أهمية قصوى وتوظف كافة الإمكانيات و الوسائل للحفاظ عليها.

2 **فئة الأهداف المتوسطة** : تفرض أحداث تغير في المحيط الخارجي للدولة، والالتزام بهذه الأهداف ولو أنها لا توازي أهمية الأهداف المحورية، ومن بين هذه الأهداف مثلا: بناء نفوذ سياسي في العلاقات الخارجية أو لعب دور ريادي في النظام الدولي.

3 **فئة الأهداف البعيدة**: الدولة هنا لا تعبئ إمكاناتها لتوظيفها في خدمة هذه الأهداف كما تفعل بالنسبة للأهداف الأولى، فهي مجرد تصور لبنية النظام الدولي، كما فعلت مثلا الجزائر في السبعينات حيث دعت لقيام نظام اقتصادي دولي جديد.

المطلب الثاني: أدوات السياسة الخارجية.

بصفة عامة إن أدوات السياسة الخارجية تنصرف إلى تلك الموارد الاقتصادية والمهارات البشرية المستعملة في صياغة وتنفيذ السياسة الخارجية، حيث يقسم هيرمان أدوات السياسة الخارجية إلى:

1/ الأدوات الدبلوماسية : تضم المهارات والموارد التي تستعملها الدولة في تمثيل ذاتها إزاء الوحدات الدولية الأخرى والتفاوض معها بينما في ذلك شرح سياستها إزاء القضايا الدولية، ومواطنيها وممتلكاتهم في الخارج وتنظيم تعاملهم مع الأجانب، وتعتمد الأدوات الدبلوماسية على توظيف مجموعة من الهياكل المتمثلة في السفارات والقنصليات والمفوضيات وغيرها من أدوات الاتصال الدولي. [2] إن الدبلوماسية هي النتيجة الحتمية للتعايش بين وحدات سياسية مستقلة على درجة من الاتصال فيما بينها، ونظرا لان المصالح الوطنية لدول

---

1 حمدوش رياض، **تأثير السياسة الخارجية الأمريكية على عملية صنع القرار في الاتحاد الأوربي** ، رسالة دكتورا (جامعة قسنطينة: كلية الحقوق والعلوم سياسية، قسم العلوم السياسية، 2012) ص 12.

2 جوزيف فرانكل، تر:غازي عبد الرحمان العتيبي ،**العلاقات الدولية** (جدة: مطبوعات تهامة، 1984) ص 135.

المختلفة لا يمكن ضمانها إلا عن طريق المحافظة على توازن القوى، فقد كان على الدبلوماسية، أن تراعي احتياجات النظام ككل، وبدل من الدسائس والخداع التي عرفت من قبل، زاد التركيز على صفات الآمنة وحسن النية والمفاوضات الصادقة حيث أصبحت الدبلوماسية مع بقائها وسيلة أساسية لسياسة الدولة، جهة هامة تعمل باسم المجتمع الدولي ككل.

2/ الأدوات الاقتصادية : تشمل الأدوات الاقتصادية الأنشطة التي تستعمل للتأثير في إدارة وتوزيع الثروة الاقتصادية للدولة أو لأي وحدات دولية أخرى، وتشمل تلك الأنشطة إنتاج وتوزيع واستهلاك البضائع والخدمات وتبادل الثروة والمعاملات المالية وغيرها، ومن أمثلة تلك الأنشطة إعطاء وطلب المساعدة الاقتصادية، والتفاوض حول تنظيم المعاملات التجارية والتعريفات الجمركية وأدوات الحماية التجارية والعقوبات والمقاطعات الاقتصادية وإعطاء أفضليات تجارية. [1]

3/ الأدوات العسكرية: كان الحقل العسكري، بخلاف حقل الاقتصاد، حكرا للحكومات، و برغم هذا الاحتكار فان الدولة مقيدة لحد كبير بالاعتبارات الدولية، ولا يمكن قيام إستراتيجية ناجحة من طرف واحد إلا إذا كانت الدولة من القوة بحيث تقدر على مواجهة منافسيها، أو إذا كانت سياسة العزلة وهي سياسة لم تعد كما سبق القول ممكنة في عالمنا المعاصر والدول سواء عندما تتبع ما يجري عليه العمل في الوقت الحاضر من عقد التحالفات أو عندما تساهم في مشاريع الأمن الجماعي في المستقبل، لم تعد تملك السيطرة كاملة على الوسيلة العسكرية كوسيلة من وسائل السياسة الخارجية.

4/ أدوات السياسة الداخلية : تنصرف أدوات السياسة الداخلية إلى تلك المهارات و الموارد التي تستعملها الدولة لكسب تأييد القوى السياسية الداخلية بشان التعامل مع قضايا السياسة الخارجية، ذاك أن مثل هذا التأييد لأثار النظام السياسي على السياسة الخارجية، يشكل موردا من موارد السياسة الخارجية يقوي من شوكة الدولة في التعامل مع الوحدات الأخرى، ومن ثم فان قدرة صانع السياسة الخارجية على التعامل مع مختلف القوى السياسية في دولته واكتساب تأييدها لسياسته وفهمه لحركة النظام وأدواته القانونية والإدارية و قدراته المالية و التنظيمية هي من ببين الأدوات الهامة التي يمكن توظيفها في عملية السياسة الخارجية. [2]

---

1 جوزيف فرانكل، **المرجع السابق**، ص 135.

2 محمد السيد سليم، **المرجع السابق**، ص 72.

5/ الرمزية و الدعائية : يندرج تحت الأدوات الرمزية مجموعة من أدوات السياسة الخارجية التي تتضمن محاولة التأثير في أفكار الآخرين، وتشمل تلك الأدوات مجموعة من الأدوات الدعائية و الأيدلوجية والثقافية و تعني الدعائية عموما أي محاولة منظمة للتأثير على عقول و عواطف و تصرفات جماعة معينة تحقيقا لهدف عام معين، وتشترك الدعائية مع الدبلوماسية في كونها نشاطا كلاميا بالدرجة الأولى، غير أنها تختلف عنها من ناحيتين هامتين.[1]

– توجه الدعاية إلى شعوب الدول الأخرى لا إلى حكوماتها (أما الموضوع الهام المتعلق بالدعاية التي تقوم بها الحكومة داخليا فلا تعنينا في هذا المجال) كما أن تأثيرها على بقية الحكومات هو تأثير عرضي في غالبية الحالات.

– الدعاية نشاط أناني لا تحكمه إلا اعتبارات المصلحة الوطنية للقائم بالدعائية و لهذا فهو نشاط لا تقبله الدول الأخرى، ولا تحتوي الدعاية على أي محاولة للوصول إلى حل وسط بين المصالح الوطنية المتنافسة بل ينحصر هدفها في تحقيق امتيازات وطنية لقائم الدعاية. [2]

6/ **الأدوات العلمية والتكنولوجية** : تشمل الأدوات العلمية والتكنولوجية للسياسة الخارجية الموارد والمهارات التي تنطوي على استعمال المعرفة العلمية النظرية، وتطبيقاتها لحل مشكلات معينة، وتتراوح تلك الأدوات مابين مجرد التبادل العلمي وبرامج المساعدة الفنية إلى توظيف الأقمار الصناعية لأغراض الاتصال الخارجي واستكشاف الفضاء الخارجي والمحيطات بالاشتراك مع الخارج.

7/ **الموارد الطبيعية** : يقصد بالموارد الطبيعية جميع الموارد المتاحة للمجتمع والتي تكون هبة من هبات الله وليس للإنسان دخل في وجودها، ومن أمثلة ذلك الأراضي الزراعية والغابات وما تحتويه الأرض في باطنها من معادن وقد تستعمل الموارد الطبيعية كأداة من أدوات السياسة الخارجية ومثال ذالك حظر تصدير النفط العربي لدول الغربية سنة 1973. [3]

---

1 بودربابن منيرة، **دور الدبلوماسية غير الرسمية في تنفيذ السياسة الخارجية دراسة حالة الولايات المتحدة الأمريكية** رسالة ماجستير، (جامعة قسنطينة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2009) ص 09.

2 ***المرجع نفسه***، *ص 10.*

3 مصباح عامر، **تحليل السياسة الخارجية**، (الجزائر: دار هومة للنشر والتوزيع، 2008) ص 80.

المبحث الثاني: الأطر النظرية المفسرة للسياسة الخارجية.

في هذا الإطار النظري سوف نحاول التطرق للنظريات التي تفسر السياسة الخارجية وتتوافق مع إطار بحثنا بالتركيز على النظريات التي تبين استخدام القوة في السياسة الخارجية، بالإضافة إلى دراسات تناولت فكرة التغير في السياسة الخارجية.

المطلب الأول: أهم النظريات والاقتراب للسياسة الخارجية.

هناك العديد من النظريات الخاصة بالسياسة الخارجية، لذلك سوف نحاول التطرق إلى ما له علاقة بموضوع دراستنا وبالضبط إلى احد النظريات الكبرى والمتمثلة في الواقعية وكيف تنظر إلى السياسة الخارجية بالإضافة إلى اقتراب الدور، نظرية صنع القرار، ويعتبران من النظريات الجزئية المفسرة للسياسة الخارجية.

الفرع الأول: تأثير الدولة الصغيرة وفقًا لمدارس العلاقات الدولية.

يزخر علم العلاقات الدولية بمدارس تحليلية متنوعة، تسعى كل مدرسة منها إلى تقديم تفسيرات عامة حول آليات عمل النظام الدولي، وتفسير الظواهر المتعلقة به؛ مثل الحروب، والأزمات الدولية، وبناء السلام، ومعايير القوة والتأثير، وغيرها فمثلا: ترتكز مدرسة الواقعية بشقيها (الكلاسيكية والبنيوية) على علاقات القوة بين الوحدات الدولية وتنحصر الأخيرة في الدول ذات السيادة وفقًا للواقعيين، وفي المقابل تنطلق المدرسة الليبرالية من التعاون الاقتصادي بوصفه أساسًا لفهم النظام الدولي، ويتسع مفهوم الفاعلين لديها ليشمل الفاعلين من غير الدول مثل الشركات المتعددة الجنسيات. [1] أما المدرسة البنائية فتحاول تفسير النظام الدولي من خلال النظر إليه كساحة اجتماعية في المقام الأول، تؤدي فيه المؤثرات الاجتماعية المختلفة دورًا رئيسًا؛ منها القيم الاجتماعية والثقافية وهنالك أيضًا، المدرسة الماركسية التي تحاول تحليل النظام الدولي وفقًا للصراع والتنافس على الموارد الاقتصادية، ولعل أبرز اتجاهاتها هو اتجاه التبعية الذي يحلل النظام الدولي وفقًا لتقسيمه بين دول المركز والهامش من الناحية الاقتصادية، وينسحب هذا التنوع عند تصدي هذه المدارس لوحدة تحليلية كالدولة الصغيرة؛ إذ يختلف تناولها لقضية التأثير الخارجي بالنسبة إلى الدولة الصغيرة. [2]

---

1 سمير رمزي صلاح الدين،" التأثير الخارجي للدولة الصغيرة وفقًا لاتجاه تحليل الشبكات حالة الأردن "، **مجلة سياسات عربية**، العدد 37، (مارس 2019) ص 86.

2 **المكان نفسه.**

ونجد أن مدرسة الواقعية، بشقيها، لم تستغرق في تحليل تأثير القوى الصغيرة في السياقات الإقليمية والدولية قدر استغراقها في تعظيم تأثير القوى الكبرى، والغالب أن بعض أساتذة المدرسة الواقعية البنيوية يرى أن الدول الصغيرة لا أهمية لها، سواء نظريًا أو عمليًا، في عالم ما بعد الحرب الباردة كما سبقت الإشارة إلى ذلك، ويرى الواقعيون أن توزيع القدرات بين الوحدات الدولية هو المحدد لبنية النظام الدولي، وهو المفسر لتحرك الدول ونوعية سلوكها لجأت المدارس الواقعية إلى افتراض انخفاض تأثير الدول الصغيرة في السياق الدولي، وانصب جل تركيزها في دور القوى الكبرى؛ ما يجعل من المنهج الواقعي غير ملائم لتحليل تأثير الدولة الصغيرة. [1]

ولا يختلف الأمر كثيرًا في مقولات المدرسة الإنكليزية، ويذهب البروفيسور الإنكليزي هيدلي بول إلى تقسيم المجتمع الدولي إلى ثلاثة مستويات القوى الكبرى القادرة على إكراه باقي الدول على احترام نفوذها وتحقيق مصالحها في أنحاء العالم، والقوى المتوسط، وهي أقل حجمً وتأثيرًا ونفوذًا من القوى الكبرى، والقوى الصغرى أو ما أسماه هيدلي بول الدول ذات المساحة الصغيرة، وتكون محدودة النفوذ والتأثير على المستوى الدولي، إلا أنها تمارس نفوذها بناءً على موقعها الجيوسياسي المتميز، أو بتحكمها في ممرات بحرية وحيوية وضرورية ومطلوبة دوليًا، أو بامتلاكها موارد طبيعية نفيسة؛ ويجعل من القوة الصغيرة تابعة للعلاقات بين القوى الكبرى، حتى إن أمنها يتوقف على حالة توازن القوى الكبرى في النظام الدولي القوى الكبرى. [2]

ويختلف الأمر قليل بالنسبة إلى المدرسة الليبرالية؛ إذ تذهب إلى القول إن المؤسسات الدولية والإقليمية تؤدي دورًا رادعًا أمام القوى العدوانية بما توفره من مقيدات لسلوك الدول الأعضاء، كما ترى أن التقارب الجغرافي والثقافي يعمل كمُحفز للتعاون بين الفاعلين؛ ما يقود إلى الازدهار الاقتصادي لكن هذه الافتراضات لا تقدم تصورًا متكاملً حول تأثير الدولة الصغيرة على نحو منفرد في المجال الإقليمي والدولي، لا سيما مع غياب تناولها لأثر أحد المحددات الرئيسة لحركة الدولة الصغيرة، كالمحدد الأمني مثلً، ومن ثم يمكن القول إن المدرسة الليبرالية لم تقدم إطارًا نظريًا لمكانة الدولة الصغيرة في البيئة الإقليمية المضطربة، وهو ما ينسحب بالضرورة على تحليل التأثير الخارجي لها. [3]

---

1 سمير رمزي صلاح الدين، **المرجع السابق**، ص 86.

2 **المرجع نفسه**، ص 87.

3 **المكان نفسه**.

في حين نجد أن مدرسة التبعية التي تنتمي إلى البراديغم الماركسي ، تذهب إلى تحديد تأثير الدولة الصغيرة في مستويات منخفضة، نظرًا إلى افتراضاتها الرئيسة التي ترتكز على سيطرة نخب الحُكم في دول المركز على نظرائها في دول الهامش؛ فوفقًا لمقولات هذه المدرسة، نجد أن الدولة الصغيرة ما هي إلا مفعول به في أغلب السياقات الدولية والاقتصادية. [1]

لعل أكثر المدارس التي قدمت إطارًا نظريًا لتفاعل الدولة الصغيرة مع محيطها هي المدرسة البنائية، وقد قدم رائد النظرية البنائية ألكسندر فندت إطارًا للتفكير في الهوية والمصالح كأنها بنًى، فالهويات أساس المصالح؛ ما يعني أن الجهات الفاعلة تعرف مصالحها في عملية تعريف المواقف، ومن منطلق أن الهوية مسألة علائقية ويفُسر فندت نجاح الدول الصغيرة في الحفاظ على أمنها عبر اعتمادها على تكريس الاعتراف الدولي الجماعي بسيادتها على إقليمها وفي السياق نفسه، يمكن الإشارة إلى مقولات كال هولستي المتعلقة بتحليل الدور الخارجي، وقد قامت هذه المقولات على أساس التأثير المتبادل بين صانع القرار والبيئة المحلية والخارجية. حاول هولستي من خلال هذا الطرح أن يتصدى لبعض الإشكاليات النظرية؛ منها تحديد ما إذا كان الدور هو مجرد فئة لتصنيف سلوك السياسة الخارجية وتصنيف قرارات وسلوكات الحكومات، أم أن الأدوار هي عبارة عن متغيرات سببية في تفسير كيفية عمل النظام الدولي، وحاول الخروج بنظرية الدور من التصنيفات التقليدية التي يقوم عليها ما يُسمى نموذج العالم القطبي، والتي تصنف الدول إلى الدول القائدة والدول الحليفة والدول التابعة والدول المنحازة. بعبارة أخرى، فإن المدرسة البنائية نظّرت للدولة الصغيرة على نحو يجعلها أكثر تأثيرًا في السياقات الدولية والإقليمية، مقارنةً ببقية المدارس التحليلية، إلا أن اهتمامها قد انصب في تحليل عملية صناعة القرار نفسها كمتغير مستقل، من دون أن تقدم تفسيرات عميقة تتعلق بتأثير الدولة الصغيرة في العلاقات الدولية. [2]

ومن خلال مقارنة افتراضات ومقولات المدارس التحليلية السابقة، نجد أن هناك قصورًا في تصدي علماء العلاقات الدولية لتحليل السياسة الخارجية المتعلقة بالدول الصغيرة بصفة عامة، فهناك بالفعل بعض الدول الصغيرة التي مارست تأثيرًا كبيرًا بالنسبة إلى دول أقوى منها، ونجد أن دولة صغيرة، مثل الإمارات العربية

---

1 عواطف عبد الرحمن، **قضايا التبعية الإعلامية والثقافية في العالم الثالث** (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1984) ص 30.

2 سمير رمزي صلاح الدين، **المرجع السابق**، ص 87.

المتحدة، استطاعت أن تحافظ على أمنها في ظل بيئة إقليمية شديدة الاضطراب، من دون الاعتماد الكبير على المنظمات الدولية، وهو ما لم تتمكن من فعله بعض الدول الكبيرة في السياق الإقليمي نفسه، ويمكن كذلك ضرب مَثلٍ بممارسة دول صغيرة، مِثل الإمارات وقطر؛ فهما دولتان على درجة عالية من التأثير في السياق الإقليمي. [1]

الفرع الثاني: النظريات الجزئية المفسرة للسياسة الخارجية.

أولا: نظرية الدور في السياسة الخارجية.

يهتم اقتراب الدور كإطار نظري بدراسة السلوك بالتركيز على مفهوم أو متغير الدور في ميدان السياسة الخارجية، حيث صانع السياسة الخارجية يتخيل أو يفترض أن دولته ملزمة بتبني أو انجاز بعض المهام على مستوى النظام الإقليمي أو الدولي، فهو يصور دول العالم وكأنها تلعب أدوارا، أو وظائف مختلفة وفق طبيعة الدوافع صراعية كانت أو تعاونية ويصف **بروس بيدل** نظرية الدور "بالعلم الذي يهتم بدراسة السلوكيات التي تميز الأشخاص ضمن ظروف معينة ومع عمليات متنوعة يفترض أنها تنتج تلك السلوكيات وتفسرها وتؤثر عليها " [2] يعكس الدور ادعاءات الدولة في النظام الدولي، بالإضافة إلى أن تحديد الدور يمكن أيضا من قياس مدى التغيرات الحاصلة في السياسة الخارجية عند مطابقة تصورات الدور الوطني مع السلوك السياسي وتقليديا شدد محللو العلاقات الدولية على العمليات والإدارة، وعليه ينطوي تحديد الدور وفق هذه الطريقة على إمكانية انتقال التحليل باتجاه تفسير الاتجاه العام لخيارات السياسة الخارجية، أي أن الإفصاح عن الدور قد يكشف عن الأولويات في السياسة الخارجية ونمط رؤية العالم وكيفية بناء التوقعات ويؤثر على تعريف المخاطر المحيطة بالدولة. [3] نظرية الدور مهمة جدا في السياسة الخارجية حيث أننا نجد لكل دولة دورا معينا في النظام الدولي، فالدول الكبرى تقوم بادوار من هدفها محاول جعل الوضع الدولي مستقرا، كما نجد دول أخرى لها ادوار ثانوية، لكن جميع الدول تبني أدوارها حسب إمكانياتها وللحفظ على نفسها.

---

1 سمير رمزي صلاح الدين، **المرجع السابق**، ص 88.

2 مهدي فتاك، **السياسة الخارجية الجزائرية تجاه دول المغرب العربي تونس و المغرب نموذجا2009/1999**، رسالة ماجستير (جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2011) ص 10.

3 ودودة بدران، **"** تخطيط السياسة الخارجية دراسة نظرية تحليلية **"**، العدد 69 (جويلية 1999) ص6.

يبقى اهتمام الباحث **ستيفن ولكر** بالموضوع مستمرا حيث قام بجمع كل ما كتب حول اقتراب الدور في كتاب عام 1987 بعنوان نظرية الدور وتحليل السياسة الخارجية، ووضع ثلاثة أسئلة والتي تتمثل في:

1 ما هي مصادر تصورات وإدراك صناع السياسة الخارجية حول أدوار دولهم على المستوى الخارجي؟

2 ما تأثير عوامل ومحددات السياسة الخارجية على برامج ونشاطات الدولة الخارجية؟

3 ما مدى توافق البرامج والاستراتيجيات المتعلقة بالسياسة الخارجية مع التطبيق الفعلي لهذه البرامج؟ [1]

يكتسي اقتراب الدور أهمية بالغة في تحليل السياسات الخارجية لدول العالم الثالث، نتيجة أن لمفهوم الدور بعد سيكولوجي بالدرجة الأولى يتعلق بالمنظومة الإدراكية والمعرفية لصانع السياسة الخارجية، وهذا ما يتطابق ومميزات صناعة السياسة الخارجية في دول العالم الثالث التي إنما هي نتاج تصورات وادراكات صانع القرار وليس نتاج منطق تشاركي يخضع لقواعد موضوعية، خصوصا عندما يتعلق الأمر بالسياسة الإقليمية للدول المتوسطة القوة أو التي تمتلك مقومات السيطرة الإقليمية وهنا تظهر مقولة الرئيس المصري جمال عبد الناصر حينما يقول: " أتصور دائما انه في هذه المنطقة هناك دور يتجول باحثا دون جدوى عن بطل يلعبه إننا نحن ونحن وحدنا بحكم وضعنا الذين يمكن أن نلعب هذا الدور." [2]

ثانيا نظرية صنع القرار في السياسة الخارجية.

يرى **سنايدر** وفريق من الأكاديميين أن الفعل الصادر من الدولة يتأثر بمجموعة من المتغيرات البيئية سواء أكانت داخلية أم خارجية، وإلى جانب هاتين البيئتين هناك بيئة ثالثة سماها البيئة الاجتماعية والسلوكية، والتي يراها بيئة مستقلة عن البيئة الخارجية، ثم يربط سنايدر بين البيئات السابقة وعملية صنع القرار المتكونة من صناع القرار ومجال الصلاحيات والمعلومات والحوافز الشخصية، وحيث أن عملية صنع القرار تتم في إطار وحدة صناعة القرار، فإن ما يصدر عن هذه الوحدة من أفعال يجسد في حقيقته سلوكيات الدولة. [3]

---

1 ودودة بدران، **المرجع السابق**، ص09.

2 مهدي فتاك، **المرجع السابق**، ص 12.

3 شاعة محمد،" تطور حقل تحليل السياسة الخارجية : دراسة في الأعمال النموذجية "، **مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية**، المجلد 01، العدد 07، (سبتمبر 2017) ص 295.

تبحث هذه النظرية في الكيفية التي تتفاعل فيها الدولة مع معطيات البيئة الخارجية وكيفية اتخاذ القرارات الملائمة لمصالح الدولة داخل البيئة الدولية، وتكتسي هذه النظرية أهميتها من خلال تعاملها مع جميع العناصر والمتغيرات الرئيسية التي تحدد توجهات الدولة ومواقفها وتصرفاتها، حيث حاولت فهم عميلة السياسة الخارجية للدول بواسطة تحليل ومعرفة الطريقة التي يصنع بها القرار وفهم العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرار باعتباره محور السياسة الخارجية بالنسبة لأي دولة ويندرج ذلك في إطار السعي إلى إيجاد تعميمات لفهم السياسات الخارجية للدول بالتركيز على عملية صنع القرار. [1]

يعرف **جوزيف فرانكل** صناعة القرار على أنها عملية تتضمن مسار لفعل يقوم به شخص أو مجموعة من الأشخاص، أين يختارون بديلا من بين عدة بدائل متاحة بطريقة منهجية وعملية وموضوعية تتوافق مع أهداف وقيم الجماعة التي تنتج في الأخير من السلطة المسؤولية والمخول لها اتخاذ القرار والتي تحدد الاتجاه الأخير للقرار، يشمل المحيط الخارجي ردود أفعال الدول الأخرى الناتجة عن القرارات التي تتخذها الدولة بالإضافة إلى شكل النظام الدولي والظروف الدولية أما المحيط الداخلي أو البيئة فيشمل السياسات الداخلية وموقف الرأي العام من قرارات السياسة الخارجية والتبريرات التي يجب أن يقدمها صانعو القرار وطبيعة القيم الاجتماعية السائدة، كما يحددها صناع القرار وكلها اعتبارات يجب أن يدخلها صانع القرار في اعتباراته قبل الإقدام على اتخاذ القرار النهائي. [2]

تعكس قرارات السياسة الخارجية درجة كبيرة من التفاعل بين مرتكزات الحياة السياسية الداخلية في شكل مدركات لدى صناع القرار، وتفاعل هذه المدركات مع مدركات صناع القرار في الدول الأخرى، وهو ما أكد عليه سنايدر في دراسته لمدخل صنع القرار الخارجي مركزا على دراسة حركة مسار التفاعل القراري، فينطلق من اعتبار الفعل الصادر عن الدولة يقابله رد فعل من المحيط الخارجي يأخذ شكل المسار الذي أخذه الفعل الأول فيشكل ذلك نوعا من التفاعل. [3]

---

1 حسين بوقارة، **السياسة الخارجية: دراسة في عناصر التشخيص والاتجاهات النظيرة للتحليل**، (الجزائر، دار هومة 2012) ص 120.

2 **المرجع نفسه**، ص 121.

3 شاعة محمد، **المرجع السابق**، ص 295.

المطلب الثاني: دراسة حول تغير السياسة الخارجية.

في عالم يشهد درجة متزايدة من الاعتماد المتبادل وتلاشي الفواصل بين الدول، أصبحت السياسة الخارجية للدول تتغير لذلك في هذا المطلب نحاول معرفة أهم الدراسات التي تناولت تغير السياسة الخارجية للدول.

يمكن تعريف التغير في السياسة الخارجية بأنها: " التغيرات التي تعتري السياسة الخارجية للوحدة الدولية، إما نتيجة للتغير في السلطة السياسية و تغير النظام السياسية داخلة الدولة، أو لسب سعيها للتكيف مع المتغيرات الإقليمية و الدولية من حولها ". وقد برز مفهوم التغير في السياسة الخارجية للإشارة إلى تلك التحولات التي يمكن أن تطرأ على السياسة الخارجية لدولة ما من حيث توجهاتها، وسلوكها على الصعيد الخارجي، والأدوات التي تستخدم لتنفيذ تلك السياسة، إما نتيجة للتغير في النظام السياسي داخل هذه الدولة، أو بسب سعيها للتكيف مع المتغيرات الإقليمية و الدولية من حولها. [1] وبالتالي يمكن القول بصفة عامة بان مفهوم التغير في السياسة الخارجية يشير إلى تلك التحولات التي يمكن أن تطرأ على السياسة الخارجية لدولة ما من حيث توجهاتها أو سلوكها أو أدواتها أو أهدافها.

حدد روزنو أربعة أنماط للتكيف في السياسة الخارجية لمواجهة المستجدات والتغيرات التي تواجهه صانعي القرار والنابعة من البيئة الداخلية والخارجية. النمط الأول: أطلق عليه Preservative Adaptation وفيه يحدث التغير في السياسة الخارجية استجابة لمتغيرات ومتطلبات داخلية وخارجية معها. النمط الثاني: يحدث فيه التغير في السياسة الخارجية كنوع من الإذعان لمتغيرات البيئة الخارجية ولهذا أطلق عليه روزنو التكيف الإذعاني Acquiescent Adaptation ثم هناك التغير في السياسة الخارجية الذي يحدث استجابة لمتغيرات ومتطلبات نابعة من البيئة الداخلية، وأخيرا قد يحدث تكيف أو تغير في السياسة الخارجية دون أن يكون هناك تغيرات في البيئتين الداخلية والخارجية ولكن يأتي بمبادرة من صانعي القرار وبتشجيع منهم Adaptation Promotive ويرى روزنو أن السلوك الخارجي للدولة عادة ما يأخذ احد الأنماط الأربعة السابقة والتي لكل منها انعكاسات مختلفة على درجة الاستمرار والتغير في السياسة الخارجية. [2]

---

1 مينا إسحاق طانيوس، **التحول الديمقراطي لكوريا الجنوبية وأثره في تغير سياستها الخارجية تجاه كوريا الشمالية** (القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2014) ص 42.

2 زينب فريح،" تغير السياسة الخارجية مسح لأهم المقاربات النظرية "، **مجلة دفاتر السياسة والقانون** ، المجلد 11 العدد 01، (جانفي 2019) ص 22.

الفرع الأول: إسهامات كال هولستي في دراسة تغير السياسة الخارجية.

تمثل إسهام كال هولستي في دراسة تغير السياسة الخارجية في عمله الموسوم ب " لماذا تغير الدول تحالفاتها: إعادة هيكلة السياسة الخارجية في عالم ما بعد الحرب"، والذي أكد من خلالها هولستي على أهمية الدراسة المتعمقة لموضوع التغير في السياسة الخارجية، كما انه لم يهم بمجرد التغيرات المحدودة التي تحدث تكيفا مع مستجدات البيئة الداخلية أو الخارجية والتغيرات الحادثة فيها، ولكنه ميز بين هذه التغيرات العادية أو التدريجية من ناحية، وبين التغير الجذري أو الكلية في نمط السلوك الخارجي للدولة وتحالفاتها من ناحية أخرى.

قام هولستي بطرح تساؤل أساسي وهو: لماذا تحدث إعادة هيكلة في السياسة الخارجية؟ وفي محاولته للإجابة على هذا التساؤل حدد هولستي أربع أنماط أساسية للسياسة الخارجية وهي:

– **نمط العزلة:** يتسم بمحدودية المشاركة الخارجية، ورفض التغلغل الخارجي.

– **نماط الاعتماد:** على الذات يتسم بمحدودية المشاركة، مع الاهتمام بتنويع تلك المشاركة، وتفادي التغلغل الخارجي أو الدخول في ارتباطات خارجية تعظم من هذا التغلغل.

– **نمط الاعتماد:** يتسم بارتفاع مستوى المشاركة الخارجية، مع تركيز تلك المشاركة مع قوة خارجية رئيسية والاعتماد على مصادر الدعم الخارجي ويزداد مستوى التغلغل الخارجي، ويتخذ شكل التحالفات العسكرية.

– **نمط عدم الانحياز التنويع:** يتميز بارتفاع مستوى المشاركة الخارجية ولكن مع تنويع الشركاء الخارجيين وتفادي الدخول في تحالفات عسكرية مع قوى خارجية كبرى. [1]

الفرع الثاني: إسهامات تشارلز هيرمان في دراسة تحول السياسة الخارجية.

مع بداية التسعينات جاءت إضافة تشارلز هيرمان في مقاله الموسوم به " تغيير الاتجاه: عندما تختار الحكومات إعادة توجيه سياستها الخارجية"، وقد رأى أن التغيرات الجذرية التي تحدث في السياسة الخارجية للدولة لها أهميتها الخاصة لما تفرضه من ضغوط على الحكومة، ولما لها من آثار محتملة على الدول الأخرى. [2]

1 زينب فريح، **المرجع السابق**، ص 23، 24.

2 **المرجع نفسه**، ص 25.

ولقد ميز هيرمان بين التغيير الذي يحدث نتيجة تغير النظام القائم وتولي حكومة جديدة ذات رؤى وإدراكات مختلفة للبيئة المحيطة ولأولويات السياسة الخارجية السلطة من ناحية، والتغيير الحادث نتيجة قيام الحكومة الموجودة بالمبادرة بإحداث تغييرات جذرية وتغيير مسار سياستها الخارجية وهو ما أطلقه عليه التغيير الذاتي التصحيحي. حدد هيرمان أربع مستويات متدرجة للتغيير في السياسة الخارجية وتتمثل في: (التغيرات التكيفية التغيرات في البرنامج، التغيرات في الأهداف، التغيرات في التوجه الدولي) ويعتبر هيرمان أن الشكل الأول من التغير لا يعد تغيرا في السياسة، وأن الأشكال الثلاثة الأخرى هي التي يمكن أن تصنف في إطار التغير في السياسة الخارجية، كما أن الشكل الرابع من أشكال التغير في السياسة الخارجية نادر الحدوث فمعظم أشكال التغير في السياسة الخارجية تحدث في إطار الشكل الثاني والشكل الثالث. [1]

الفرع الثالث: إسهامات كيبل جولدمان في دراسة تحول السياسة الخارجية.

انطلق غولدمان من فكرة أن الدول تواجه ضغوط لتغيير سياسات الماضي نتيجة للظروف المتغيرة في البيئة والتعلم، والتغييرات السياسية المحلية التي تنتج قادة جدد بأفكار جديدة، ولكن لا يزال هناك اتجاها قوي يدعو للتمسك بسياسات الماضي، فحسبه القضية لم تحسم بعد في نظرية السياسة الخارجية لهذا تساءل حول ما العوامل التي تحدد ما إذا كان ومتى وإلى أي مدى الضغط من أجل التغيير في السياسة الخارجية سيحدث في الواقع تغييرا. وقد رأى غولدمان أن التغير في السياسة الخارجية للدولة يأتي نتيجة لثلاث عوامل رئيسية وهي: التغير في البيئة المحيطة ، والتغذية العكسية السلبية، وتغير صانع القرار وإحلاله بأخر ذو أفكار ومعتقدات جديدة، إلا أن غولدمان رأى أن هذه العوامل ليس لها تأثير حتمي أو ضروري فهي قد تؤدي إلى تغير السياسة الخارجية وقد لا تؤدي إلى حدوث مثل هذا التغيير، فالتغيير في البيئة المحيطة والتغذية العكسية السلبية قد يشكلان ضغطا على الدولة ن اجل تغير سياستها إلا أن الدولة قد تجد أن عليها الالتزام بسياستها المتبعة ويكون هناك ميلا للاستقرار فيها، كما أن وصول أشخاص ذوي آراء واتجاهات وأفكار وقناعات مختلفة إلى السلطة قد لا يؤدي بالضرورة إلى إعادة الهيكلة حيث يصبح هؤلاء أسرى للسياسات المتبعة والتي لا يمكن التنصل منها. [2]

---

1 نورهان السيد الشيخ، **دور النخبة الحاكمة في إعادة هيكلة السياسة الخارجية الروسية** ، أطروحة دكتورا، (جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2000) ص27.

2 زينب فريح، **المرجع السابق**، ص 23، 24.

المبحث الثالث: مقومات السياسة الخارجية الإماراتية.

الإمارات العربية المتحدة تعتبر من الدول الصغرى التي تلعب دورا في السياسة الخارجية، وذلك راجع لموقعها الذي يعتبر من أهم المواقع الإستراتيجية في الخليج بالإضافة إلى أننا سنرى طبيعة الاقتصاد الإماراتي والوضع السياسي فيها.

المطلب الأول: الموقع الجغرافي للإمارات وأهميته الإستراتيجية.

الفرع الأول: الموقع الجغرافي.

دولة الإمارات العربية المتحدة هي دولة اتحادية مستقلة ذات سيادة مكونة من سبع إمارات، هي: أبو ظبي ودبي والشارقة وعجمان وأم القيوين ورأس الخيمة والفجيرة وأكبر هذه الإمارات على الإطلاق هي إمارة أبو ظبي، ومدينة أبو ظبي هي عاصمة كل من الإمارة والبلد بأكمله. وتمتد الدولة على مساحة71,023.6 كيلومتر مربع تقريباً من اليابسة، وتغطي الصحراء 74 % من مساحة الدولة، لكنها مع ذلك تتميز بمناظر طبيعية متباينة ومتنوعة من الكثبان الرملية الحمراء الشاهقة في ليوا إلى مدينة العين التي تعد واحة طبيعية تزينها أشجار النخيل، ومن الجبال شديدة الانحدار إلى المساحات الخصبة من السهول الساحلية المنبسطة، وتشكل هذه الجبال ما نسبته 2.6 % من مساحة الدولة، كما تضم المياه الإقليمية لدولة الإمارات العربية المتحدة أكثر من 200 جزيرة متباينة في الحجم والنشأة والتكوين والأهمية وتبلغ مساحة البحر الإقليمية 27,624.9كيلومتر مربع تقريباً. وتقع دولة الإمارات العربية المتحدة في الجزء الشمالي الشرقي من شبه الجزيرة العربية، بين دائرتي عرض 22 و26.5 درجة شمال خط الاستواء، وخطي طول 51 و56.5 درجة شرق خط جرينتش ضمن المنطقة الحارة الشمال وفي الخليج العربي جمهورية إيران الإسلامية ودولة قطر، وفي بحر عمان جمهورية إيران الإسلامية من الشرق، ومن الشمال والجنوب في بحر عمان سلطنة عمان، وتمتد الحدود البرية مع سلطنة عمان من الشرق حتى أم الزول في الجنوب، ومن الجنوب والغرب تحدها المملكة العربية السعودية. [1]

فالإمارات العربية المتحدة تمتلك موقع جغرافي استراتيجي رغم صغر مساحتها كما يتمتع بمنافذ بحرية تساعدها على تطوير سياستها الخارجية.

---

1 تقرير الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء، **مجموعة الإحصاءات البيئية لدولة الإمارات 2014**، (دبي: الإمارات العربية المتحدة، افريل 2016) ص 30.

جدول 1: مساحة دولة الإمارات العربية المتحدة حسب الإمارة.

الإمارة	المساحة بالكيلو متر مربع	النسبة المئوية
أبو ظبي	59.434.7	83.7
دبي	4.027.1	5.7
الشارقة	2.564.4	3.6
عجمان	268.2	0.4
أم القيوين	702.2	1.0
رأس الخيمة	2.447.1	3.4
الفجيرة	1.579.9	2.2
جملة مساحة اليابسة	71.023.6	100

المرجع: تقرير الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء، (دبي: الإمارات العربية المتحدة، افريل 2016)

شكل 01: خريطة الإمارات العربية المتحدة.

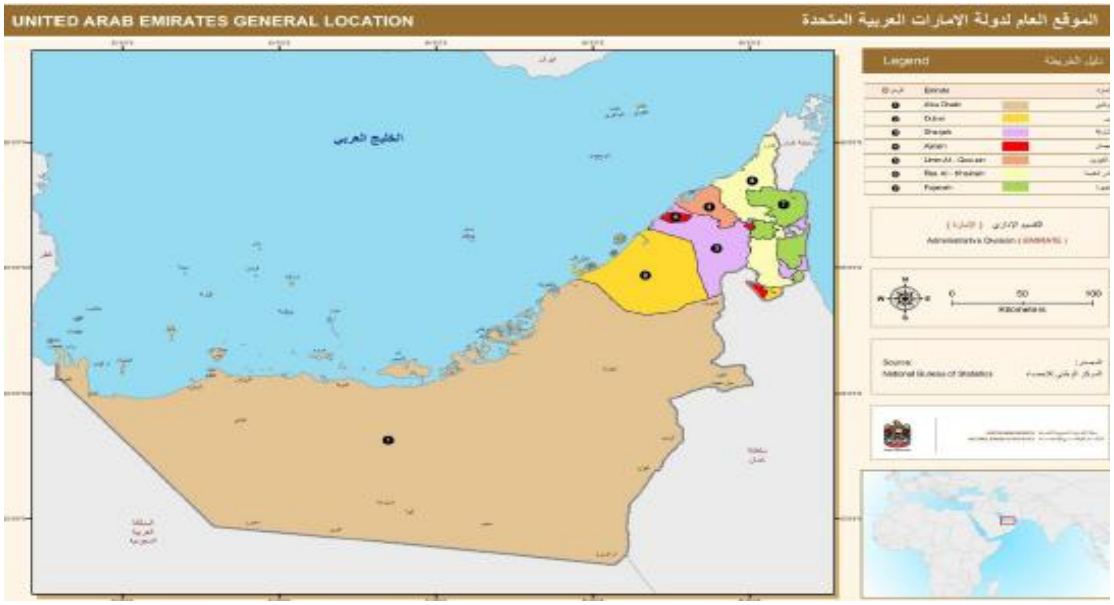

المرجع: تقرير الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء، (دبي: الإمارات العربية المتحدة، افريل 2016)

إذن فموقع الإمارات يعتبر استراتيجي وسوف نتطرق لأهمية موقعها في تبوئها مكانة إقليمية ودولية.

الفرع الثاني: الأهمية الإستراتيجية لموقع الإمارات.

هنالك العديد من المواقع في العالم التي تمتلك أهمية إستراتيجية كبيرة، ومن بين هذه الدول نجد الأمارات العربية المتحدة لذلك سوف نحاول معرفة هذه الأهمية فيما تتمثل.

يؤثر الموقع الجغرافي للدولة في رسم سياستها الخارجية، وطبيعة علاقتها بالدول المجاورة والعالم بشكل كبير فطبيعة المنطقة وتضاريسها ومناخها تأثر في سلوك وتوجهات صانعي القرار السياسي للدولة وعليه فان السياسة الخارجية الإماراتية تتأثر بشكل كبير بانتمائها إلى منطقة الخليج ذات الأهمية الإستراتيجية.

إن أهمية دولة الإمارات العربية المتحدة تتمثل في موقعها بوصفه جزءا من منطقة الخليج العربي ذات الأهمية الجيوسياسية منذ زمن طويل، ولعل هذه الأزمة تبرز كثيرا لكون الخليج العربي يعتبر الشريان الرئيسي للملاحة الدولية التي تطل على مياه سبعة دول خليجية، حيث تطل هذه الدول على الساحل الغربي للخليج بطول 1800 كم، ومن بين هذه الدول نجد الإمارات العربية المتحدة.[1]

كما منحها موقعها منفذا بحريا على الخليج العربي وبحر عمان والمحيط الهندي، والذي جعل منها منطقة ودولة ذات منفذ خارجي مهم، وعليه فقد جعل منها منطقة من أكثر المناطق حساسية على مستوى العالم بحكم مواردها النفطية وموقعها الاستراتيجي المميز عند مدخل الخليج.

وتمتاز المنطقة بانتشار الجزر، بالإضافة إلى الأهمية الإستراتيجية الكبيرة بسبب موقعها الذي يطل على مضيق هرمز، حيث تختلف هذه الجزر من دول لأخرى ونجد الإمارات العربية المتحدة لديها ثلاثة جزر مهمة جدا وهم طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، المحتلة من طرف إيران، فهذه الجزر من يسيطر عليهم فيستطيع السيطرة على الخليج.[2]

ومنا هنا يتضح أن دولة الإمارات العربية المتحدة تقع في قلب منطقة الخليج ذات الأهمية الإستراتيجية المتميزة وتسعى الدول الكبرى للتواجد في هذه المنطقة.

---

1 انتوني جون ديوكز، " دولة الإمارات العربية المتحدة: القوى الفاعلة في تكوين الدولة "، **سلسلة محاضرات**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجي، ص 09.

2 **المرجع نفسه**، ص10.

المطلب الثاني: النظام السياسي الإماراتي.

الإمارات العربية المتحدة تأسست انطلاقا من العديد من العوامل وبالضبط الإرادة السياسية للحكام الذين أرادوا التوحد والاجتماع في شكل دولة واحدة.

الفرع الأول: تأسس دولة الإمارات.

اجتمع حكام الإمارات في 18 تموز 1971، وأصدروا بياناً أعلنوا فيه قيام دولة اتحادية جديدة من إماراتهم باسم الإمارات العربية المتحدة، وأقروا دستوراً مؤقتاً لمدة خمس سنوات على أن يكون العمل به اعتباراً من الثاني من كانون الأول عام 1971، نص دستور الإمارات العربية المتحدة على أنها دولة اتحادية مستقلة ذات سيادة ويمارس الاتحاد بموجب المادة الثانية من الدستور السيادة على جميع الأراضي والمياه الإقليمية داخل الحدود الدولية والإمارات الأعضاء ومع ميلاد دولة الاتحاد بشخصيتها الدولية المستقلة تجردت كل إمارة من الإمارات الأعضاء في الاتحاد من شخصيتها الدولية وذابت في الشخصية الجديدة للدولة الاتحادية، لكن رغم فقدان الإمارات لشخصيتها الدولية، لم تفقد كياناتها الذاتية، بل أصبحت وحدات دستورية تمارس على أراضيها بعض مظاهر الاستقلال والحكم الذاتي، بعد أن كانت وحدات دولية تتمتع بكامل الاستقلال والسيادة المطلقة، وهكذا تبرز المعالم الرئيسية للشكل الاتحادي دولة اتحادية تتمتع وحدها بالشخصية الدولية والسيادة الخارجية كما تمارس في الشؤون الداخلية المعهودة إليها بمقتضى الدستور السيادة على جميع أراضي الإمارات الأعضاء، وتلك هي الخصائص العامة المميزة للاتحاد المركزي. [1]

الفرع الثاني: مكونات النظام السياسي للإمارات.

النظام السياسي في دولة الإمارات العربية المتحدة هو نظام وراثي، إذ إن الحكم في الإمارات قائم على النمط المشيخي الأميري، وفي هذا النظام تحكم عائلة واحدة كل إمارة من الإمارات السبع المكونة لاتحاد الإمارات العربية المتحدة فأسرة آل نهيان هي الأسرة الحاكمة في إمارة أبو ظبي. [2]

---

1 صالح صغيري العامري، **الإصلاح السياسي في دولة الإمارات العربية المتحدة ودوره في التغير السياسي 1991-2010**، رسالة ماجستير (جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم، 2011) ص 38. 39.

2 نادية فاضل عباس فضلي،" النظام السياسي لدولة الإمارات العربية المتحدة "، **مجلة دراسات دولية** ، العدد 59 جامعة بغداد، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، ص69.

وأسرة آل مكتوم هي الأسرة الحاكمة في إمارة دبي، وأسرة القاسمي هي الأسرة الحاكمة في الشارقة، وفخذ آخر منها يحكم إمارة رأس الخيمة، وأسرة النعيمي هي الحاكمة في عجمان، وأسرة المعلا هي الحاكمة في أم القيوين، فيما تحكم أسرة الشرقي في إمارة الفجيرة. وتتم عملية تداول السلطة بالوراثة بين أفراد الأسرة ذاتها في كل إمارة وغالبا ما يكون الابن الأكبر للحاكم هو ولي عهد الإمارة، إلا إذا ما أراد الحاكم غير ذلك، فيحق له تعيين ولي عهده من أي من أبنائه أو إخوته أو أقاربه. [1]

ويتطلب الاتحاد المركزي أو الفيدرالي توافر الحد الأدنى من العوامل المشتركة بين الدول الراغبة في الاتحاد، وقد تتمثل هذه العوامل في الانتماء إلى أصل واحد، والتحدث بلغة واحدة، والشعور المشترك بوحدة المصالح والمصير فالنظام الاتحادي الناجح هو الذي يستجيب لقوة الشعور والوجدان، ويستند إلى أرضية مشتركة بين وحداته المكونة له، لا إلى مجرد وضع النصوص القانونية والدستورية وتطبيقها مهما بلغت هذه النصوص حدًا من الدقة. وفي ضوء السمات والخصائص التي تميز بين الأشكال المختلفة لاتحادات الدول نستطيع أن نقرر أن اتحاد دولة الإمارات العربية المتحدة هو اتحاد مركزي اتخذ طابعه وتوافرت فيه خصائصه. [2]

وعليه فقد نهج دستور دولة الإمارات العربية المتحدة في تحديده للاختصاص التنفيذي والتشريعي للسلطات الاتحادية أسلوبين هما: الأسلوب الأول: انفراد الإتحاد بالتشريع والتنفيذ في الشؤون الواردة بالمادة 120 من الدستور (الشؤون الخارجية والعلاقات الدولية، حماية امن الاتحاد، الدفاع و القوات المسلحة الاتحادية، شؤون الأمن والنظام والحكم في العاصمة الدائمة للإتحاد، شؤون موظفي الإتحاد والقضاء الاتحادي، مالية الإتحاد والضرائب والرسوم الاتحادية. الأسلوب الثاني: انفراد الإتحاد بالتشريع فقط في الشؤون الواردة بالمادة 121 من الدستور (علاقات العمل والعمال والتأمينات الاجتماعية، الملكية العقارية ونزع الملكية للمنفعة العامة التشريعات الكبرى المتعلقة بقوانين الخبراء والمعاملات المدنية والتجارية والشركات والإجراءات أمام المحاكم المدنية والجزائية) [3] إذن فالنظام السياسي الإماراتي مبني بدقة وتفاهم، وينطلق من دستور شامل لجميع الوحدات السياسية المكونة للاتحاد.

---

1 نادية فاضل عباس فضلي،**المرجع السابق**، ص69.

2 صالح صغيري العامري، **المرجع السابق**، ص 39.

3 تقرير الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء، **المرجع السابق**، ص 33.

المطلب الثالث: اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة.

شهد اقتصاد دولة الإمارات تطورا ملحوظا حيث مرا بفترة اكتشاف النفط ومرحلة ما بعد النفط.

الفرع الأول: مرحلة ما قبل النفط.

يعد النفط خط تقسيم تاريخي قي تطور الإمارات الاقتصادي، حيث إن هناك فترتين زمنيتين مرت بها ما قبل النفط وما بعده، والفرق بينهما يحدد مباشرة الفارق الكبير في الوزن السياسي، فاقتصاد الإمارات يتصف حتى نهاية الخمسينات من هذا القرن بقلة ومحدودية موارده الاقتصادية، حيث كانت الأنشطة الاقتصادية قاصرة على الصيد والزراعة خاصة النخيل واستخراج اللؤلؤ والتجارة، فمحور اقتصادها هو الإنتاج بغرض الاكتفاء الذاتي. [1]

الفرع الثاني: مرحلة ما بعد النفط.

جاء النفط ليفرض هيكلا فوقيا عاتيا بالغ الثقل والقوة ففي بداية الستينات تم اكتشاف النفط وإنتاجه وتصديره، وبدأت مرحلة جديدة في النمو الاقتصادي والاجتماعي لدولة الإمارات تختلف نسبيا عن المراحل السابقة، وذلك من خلال استغلال عوائد النفط الخام في تنفيذ الكثير من المشروعات ولاسيما المرافق والخدمات، أما فترة السبعينات فتعتبر مرحلة جديدة ومتميزة وأكثر عمقا في التاريخ الاقتصادي للدولة، حيث اتضحت خلال هذه الفترة المعالم الجديدة والمتميزة لاقتصاد الدولة ومن أهم هذه المعالم قيام الاتحاد في عام 1971، حيث بدأت مع قيامه مرحلة التنمية الواسعة بالاعتماد على استثمارات كبيرة شملت مختلف القطاعات الاقتصادية. من جهة ومختلف الإمارات من جهة أخرى، ووصلت هذه الجهود قمة نشاطها في عام1976، ولكن النشاط الاقتصادي استعاد ازدهاره وعاد الانتعاش الاقتصادي الذي نشهده اليوم في جميع المجالات. [2]

لقد شكل النفط مرحلة انتقالية لدولة الإماراتية لتصبح دولة مزدهرة ومتطورة.

---

1 أزهار إبراهيم العقاد، **الأوضاع السكانية في دولة الإمارات العربية المتحدة**، رسالة ماجستير (جامعة النجاح الوطنية كلية الدراسات العليا، 2017) ص 161.

2 **المرجع نفسه**، ص 161، 162.

وبذلت دولة الإمارات العربية المتحدة جهودًا ملموسة ورائدة في تنمية بدائل الطاقة للاستخدام المحلي، بحيث لا تواجه اختناقات في إمدادات الطاقة بنمو الطلب عليها مع تنامي الاقتصاد الإماراتي، وتحقق في الوقت نفسه الريادة في حماية البيئة وقد تبنت الدولة إستراتيجية قائمة على الاستغلال السلمي للطاقة النووية التي تطبق أعلى معايير الأمان العالمية، فضاً عن الاستثمار في تطوير تقنيات الطاقة المتجددة والنظيفة من خال مشروعات مثل مدينة مصدر ومحطة شمس للطاقة الشمسية التي تعتبر من أكبر وأهم المشاريع العالمية في هذا المجال. [1]

الفرع الثالث: مرحلة الاستثمارات وتجاوز النفط.

تنبع الأهمية الاقتصادية للمناطق الحرة في الإمارات كونها مصدر من مصادر جذب الاستثمار الأجنبي ونقل المعرفة وذلك ناتج من اهتمام الدولة والذي كان له الفضل الأكبر في النجاح والتميز وجعلها مثال يحتذي على مستوى العالم والتي تنقسم إلى المناطق الحرة التجارية والصناعية المتخصصة والخدمية والتي أنشئت بناءا على أسس وأهداف واضحة ومنسجمة مع فلسفة الدولة وتتمثل أهميتها للدولة في الأتي: جذب وتشجيع رؤوس الأموال الأجنبية والمحلية للتطوير والتنمية الاقتصادية، توليد مصادر للعملات الأجنبية، زيادة حركة التبادل التجاري وزيادة حجم الصادرات، توفير مصادر جديدة لدعم موارد الاقتصاد الوطني وتنويع مصادر الدخل، إدخال تقنيات حديثة، واكتساب مهارات جديدة إيجاد فرص عمل جديدة للعمالة وتنمية وتطوير مهارتها، استغلال مرافق البني التحتية والمزايا النسبية المتوفرة، تنمية الإقليم المحيط وجذب مشاريع التكامل الخلفية، تنشيط تجارة الخدمات خدمات مالية، بنوك ومصارف، خدمات النقل والاتصالات حيث يزداد الطلب على هذا النوع من الخدمات في المناطق الحرة. وبلغ عدد المناطق الحرة 26 منطقة حرة تم إنشاؤها لقطاعات وصناعات محددة من ضمنها الطاقة النظيفة والمتجددة والصناعة وقطاع تقنية المعلومات والاتصالات، والإعلام، والمالية، والذهب والمجوهرات والرعاية الصحية، وتتوزع المناطق الحرة في إمارات الدولة المختلفة، وتشهد تدفقات استثمارية في عدد من المجالات الصناعية و التجارية والخدمية. [2]

---

1 المجلس الوطني للأعلام، **الكتاب السنوي لدولة الإمارات 2016** (الإمارات العربية المتحدة: 2016) ص 72.

2 أحمد العنانبة،" التجارة الخارجية للمناطق الحرة في دولة الإمارات العربية المتحدة "، **إدارة التحليل والمعلومات التجارية والصناعية**، وزارة الاقتصاد، العدد 01، (2015) ص 05.

ومن عوامل جذب الاستثمار في دولة الإمارات العربية المتحدة الاستقرار السياسي والاقتصادي والموقع الجغرافي الإستراتيجي للدولة كمدخل للأسواق الإقليمية، ووجود الفرص المتاحة للاستثمار في كافة القطاعات وكذلك سهولة الإجراءات للاستثمار، والبنية التحتية المتوفرة وفوزها في استضافة معرض إكسبو 2020 وغيرها من العوامل والمراتب المتقدمة في تقارير التنافسية العالمية وآخرها الإمارات تحتل المرتبة الأولى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من حيث سهولة ممارسة أنشطة الأعمال لتصل إلى المركز 22 بين 189 في العالم يغطيها تقرير ممارسة أنشطة الأعمال بلدا 2015 والصادر عن البنك الدولي ووفرت الدولة مقومات عديدة لقيام المناطق الحرة. [1]

ومن أهمها توفر البنى التحتية كأحد العوامل الأساسية لجذب الاستثمارات إلى المنطقة الحرة وتتمثل بشكل أساسي بالخدمات اللازمة لعمل المشاريع الصناعية والتجارية والخدمية، والمقومات الاقتصادية كتوفر المواد الأولية ومصادر الطاقة، لأنها تشكل من عناصر تكاليف الإنتاج الرئيسية، وفرض التشريعات من القوانين والأنظمة والتعليمات، عنصرا وهناك مقومات اقتصادية أخرى ثانوية تعتمد عليها الدولة في جذب الاستثمارات الأجنبية من خلال المناطق الحرة ومن أهمها الرؤية الإستراتيجية المستقبلية للمناطق الحرة والأهداف الكلية للاقتصاد. بالإضافة إلى موقع الدولة في التجارة الدولية وتنوع صادراتها وواردتها، كما إن الدولة ترتكز على تنويع مصادر الدخل لتقليل الاعتماد على النفط كمورد أساسي. [2]

1 أحمد العنانبة، **المرجع السابق**، ص 06.

2 **المكان نفسه.**

خاتمة الفصل.

من خلال التطرق للإطار المعرفي للسياسة الخارجية للإمارات العربية المتحدة، والتفصيل في الأطر النظرية ومقومات الدولة الإماراتية توصلنا لمجموعة من النتائج التي نحاول تلخيصها في ما يلي:

- تعتبر السياسة الخارجية من بين المفاهيم التي لها العديد من الزوايا التي تعرف منها، فيتم تعريفها انطلقت من الزوايا التي يراها المفكرين منها، كما لها العديد من الوسائل لتحقيقها وتنطلق من العديد من الأهداف التي تسطرها مسبقا.
- بالنسبة للنظريات المفسرة للسياسة الخارجية نجد النظريات الكبرى في العلاقات الكبرى المتمثلة في الواقعية والليبرالية والماركسية، وكل نظرية لها زاوية لرؤية السياسة الخارجية، بالإضافة إلى النظريات الجزئية التي تتعلق باقتراب الدور، وصناعة القرار، وهذا ما تجسد في موضوع دراستنا. بالإضافة إلى معرفة بعض الأطر التي تتطرق إلى التغير في السياسة الخارجية.
- للسياسة الخارجية الإماراتية العديد من المقومات أو المحددات التي تنطلق منها لصناعة السياسة الخارجية، ومن بينها نجد المقوم الجغرافي والتعرف على موقعها الاستراتيجي، بالإضافة إلى الموقع الاقتصادي والسياسي، كل هذه المقومات تساعد في رسم السياسة الخارجية الإماراتية.

الفصل الثاني

السياسة الخارجية للإمارات العربية المتحدة قبل الربيع العربي.

مقدمة الفصل.

الإمارات العربية المتحدة هي من بين الدول الصغرى التي تحاول أن تكون لها دور فعال في النظام الإقليمي والدولي، لذلك انطلقت الإمارات في بناء سياستها الخارجية على العديد من المرتكزات والمبادئ لتحقيق أهدافها السياسية، عبر العديد من الوسائل والهياكل لصنع هذه السياسة الخارجية، حتى أصبحت الإمارات من الدول الصغرى التي لها سياسة خارجية مؤثرة على المحيط الإقليمي والدولي.

لذلك في هذا الفصل سنحاول التفصيل انطلاقا من هذه المباحث الثالثة:

المبحث الأول: وسائل صنع السياسة الخارجية الإماراتية.

المبحث الثاني: السياسة الخارجية الإماراتية (المرتكزات، المبادئ والأهداف).

المبحث الثالث: السياسة الخارجية الإماراتية كدولة صغرى على الصعيد العالمي.

المبحث الأول: وسائل صنع السياسة الخارجية الإماراتية.

الإمارات العربية المتحدة من بين الدول التي تحاول تطوير سياستها الخارجية وذلك عبر وضع العديد من الوسائل التي تصنعها.

المطلب الأول: هياكل صنع السياسة الخارجية.

الإمارات تعتبر من الدول الاتحادية وهي متكونة من سبعة إمارات، لذلك سنحاول معرفة هل هناك فعلا العديد من الهياكل التي تصنع السياسة الخارجية أم أن السلطة التنفيذية هي السلطة الوحيدة التي تتحكم في السياسة الخارجية الإماراتية.

الفرع الأول: الهياكل الرسمية لصنع السياسية الخارجية الإماراتية.

إن عملية صنع السياسة الخارجية يتطلب تحديد الهياكل التي تصنع تلك السياسة في إطارها، والعمليات التي تصنع من خلالها السياسة الخارجية، ويقصد بهيكل صنع السياسة الخارجية نمط ترتيب العلاقات بين الأجهزة والمؤسسات العاملة في ميدان صنع تلك السياسة، وبالتحديد الوزن النسبي لكل من تلك الأجهزة والمؤسسات في صياغة السياسة الخارجية، على أن الغاية النهائية من ممارسة السياسية بشكل عام هو تحقيق أهدافها كما يرسمها المشرع أو صانع القرار، ولكي نفهم عملية صنع القرار السياسي يتطلب ذلك توضيح الهياكل المساهمة فيه سواء كانت هياكل رسمية أم غير رسمية، في هياكل صنع السياسة الخارجية تعد الوحدات القرارية من أهم المكونات الرئيسة في عملية صنع القرار، ونقصد بالوحدات القرارية الإطار التنظيمي الذي تتفاعل فيه أفكار صانعي القرار، ويتم فيه اتخاذ القرارات المهمة باعتبارها هي المسؤولة عن تنظيم علاقة هياكل النظام السياسي فيما بينها من جهة والنظام السياسي، عموماً مع الأنظمة السياسية الأخرى من جهة أخرى وهذا نابع من كونها تتخذ القرارات في ضوء تفاعل المتغيرات الداخلية والخارجية، فالوحدات القرارية تعكس طبيعة النظام السياسي الذي يحدد إطارها المتلائم مع طبيعة هذا النظام وعقيدته ورؤيته والهيكل المؤسساتي العام الذي يتحرك داخله فهي تختلف من ناحية الشكل والمضمون، وتختلف من حيث السعة وحدود المناقشة المسموح بها في النظم المفتوحة.[1]

---

1 محمد حمزه حسين، لبنى رياض عبد المجيد،" هياكل صنع السياسة الخارجية الإماراتية "، **مجلة العلوم الإنسانية** لجامعة زاخو، مجلد 05، العدد 04، (جانفي 2017) ص 1116.

وتتخذ العلاقة ما بين الوحدات القرارية والنظام السياسي في عملية صناعة القرار السياسي ثلاثة أشكال وهي:

– علاقة خضوع تامة للنظام السياسي، وتنطبق هذه العلاقة على الأنظمة الشمولية والغير الديمقراطية.

– علاقة استقلال أي تمتع الوحدات القرارية بصلاحيات واسعة مصدرها النظام السياسي لكن هذا النوع غير فعال في عملية صنع القرار السياسي إذ يتم فيه اتخاذ قرارات بمعزل عن النظام السياسي.

– علاقة تفاعل وانسجام بين الوحدات القرارية والنظام السياسي انطلاقاً من وضوح الأسس والمبادئ التي يقوم كلاهما عليها، ويعد هذا الشكل من أفضل الأنواع ويوجد عادة في الأنظمة الديمقراطية. [1]

ومن خلال هذا التقديم فان أهم السلطات التي تصنع السياسة الخارجية هي السلطة التنفيذية وخاصة دولة الإمارات العربية المتحدة، لهذا سوف نركز على السلطة التنفيذية لان باقي السلطات في الإمارات لا تتدخل في صنع السياسة الخارجية.

تعد **السلطة التنفيذية** القوة الأكثر نفوذاً في ميدان صنع السياسة الخارجية، وينبع ذلك من عدة اعتبارات تقليدية، وأخرى معاصرة فطبيعة السياسة الخارجية المتسمة بحالة عدم اليقين وسرعة التغير تنحو بالنظم السياسية إلى إعطاء السلطة التنفيذية دوراً مركزيا في صنع تلك السياسة، لمواجهة الأزمات الدولية والظروف المتغيرة للعلاقات الدولية، ومما ساعد على ذلك تفرع السلطة التنفيذية واتصالها بالوحدة التنظيمية وامتلاكها للمعلومات عن المشكلات الدولية،كذلك فقد طرأت مستجدات تطور تكنولوجيا الاتصال، مما مكن السلطة التنفيذية من سرعة التعامل مع قضايا السياسة الخارجية، على حساب الدور الذي يمكن أن تمارسه المؤسسات الأخرى على أن مركزية دور السلطة التنفيذية لا يعني انفرادها بصنع السياسة الخارجية، فالواقع أن العديد من مؤسسات الدولة تسهم في صنع السياسة الخارجية بدرجات متفاوتة طبقاً لماهية النظام السياسي وتظل السياسة الخارجية في الدول الاتحادية أحد اختصاصات السلطة الاتحادية، بيد أن الولايات أو المقاطعات غالبا ما يكون لها دور معين في صنع تلك السياسة وقد حدد دستور دولة الإمارات العربية المتحدة مسبقاً مكونات السلطة الاتحادية وحصرت بيد المجلس الأعلى للإتحاد ورئيس الاتحاد ونائبه ومجلس الوزراء. [2]

---

1 محمد حمزه حسين، لبنى رياض عبد المجيد، **المرجع السابق**، ص 1116.

2 **المرجع نفسه**، 1117.

الفرع الثاني: الهياكل غير الرسمية لصنع السياسة الخارجية الإماراتية.

تتلخص الهياكل غير الرسمية التي تساعد في التأثير مع المؤسسات الرسمية في عملية صنع القرار وهي: [1]

1/ **الأحزاب السياسية:** بوصفها قنوات للمشاركة السياسية وأدوات لبلورة الخيارات والبدائل أمام صانعي القرار.

2/ **جماعات الضغط:** كالنقابات ومنظمات المجتمع المدني.

3/ **النخب السياسية:** التي تقدم المعلومات وتطرح البدائل أمام صانعي القرار السياسي.

4/ **الرأي العام:** يعد مقياس مهم لما تتطلع إليه الشعوب من آراء واتجاهات ويقاس مدى مشروعية أي نظام سياسي بمقدار ملاءمته وتطبيقه لمطالب الشعب.

5/ **الصحافة ووسائل الإعلام:** عند وجود صحافة حرة ووسائل إعلام فعالة تعبر عن تطلعات الشعوب فمن واجب الأنظمة السياسية، وصانعي القرار الاسترشاد بما تنشره الصحافة ووسائل الإعلام في عملية صنع القرار.

وفي دولة الإمارات العربية المتحدة نرى أن الهياكل غير الرسمية لا وجود فعلي لها على ارض الواقع، فلا وجود لأحزاب سياسية في البلاد، حيث حاول الشيخ زايد رئيس الدولة آنذاك أن يبعد بلاده عن المؤثرات الخارجية والإقليمية وذلك بالابتعاد عن التيارات السياسية في العالم والابتعاد عن الصراع العقائدي لأنه كان يعتقد أن الإسلام بكل ما يحويه يعد بديلاً لأي فكر عقائدي، وكان هناك دور واضح للدولة في القيام بعملية التنمية السياسية عن طريق تغيير اهتمام أبناء المجتمع من الاهتمامات المحلية إلى الاهتمامات الوطنية، والتركيز على محاور التنشئة السياسية كالهوية والولاء والسلطة والقيم السياسية العليا والثقة بالنظام السياسي. [2]

وكخلاصة للهياكل التي تصنع السياسة الخارجية في الإمارات العربية المتحدة نلاحظ أن المؤسسة التنفيذية لها اليد العليا في اتخاذ قرارات السياسة الخارجية والتي هي تحت يد الحاكم، أما باقي الهياكل فهي مجرد هياكل صورية لكنها كلها تحت يد الملك والسلطة التنفيذية.

---

1 محمد حمزه حسين، لبنى رياض عبد المجيد، **المرجع السابق**، ص 1120.

2 سالي فندلو، **دولة الإمارات العربية المتحدة الوطنية والهوية العربية الإسلامية**، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2001) ص 29.

المطلب الثاني: وسائل صنع السياسة الخارجية الإماراتية.

بالنسبة لدولة الإمارات العربية المتحدة وعلى الرغم من السمات المميزة لها كدولة اتحادية خليجية نفطية صغيرة نسبياً وحديثةالاستقلال إضافة لقلة خبرتها في مجال العمل السياسي الخارجي عند بدايات تكوينها وقد استبعدت دولة الإمارات أداة الردع العسكري من سياستها، واعتبرتها مسالة ثانويةإن لم تكن معدومة وذلك لكونها دولة صغيرة لا تمتلك القوة العسكرية، لذلك فقد ركزت هذه الدولة على أدوات ووسائل أخرى غير عسكرية لاسيما الاقتصادية منها.

الفرع الأول: الوسائل الدبلوماسية.

إن الدبلوماسية هي الأداة الأولى في السياسة الخارجية للدول و لاسيما في وقت السلم، وتعرف الدبلوماسية بأنها عملية التنفيذ والتفاوض التي تجري بين الدول والتي تتناول علاقتها ومعاملاتها ومصالحها، وتحرص الدول على تنفيذ سياستها الخارجية عن طريق الوسيلة الدبلوماسية بشكل أكثر من الوسائل الأخرى، وذلك لأنها اقل تكلفة من جهة وأكثر قبولا في المجتمع الدولي من جهة أخرى. [1]

فالدبلوماسية لا تصنع السياسة الخارجية، بل هي أداة تستخدم في تنفيذ السياسة الخارجية ومن هنا يتبين لنا أن الدبلوماسية هي أحد الأدوات التي تستخدمها الدول من أجل عرض وجهات نظر الدولة، وشرح اتجاهاتها للدول الأخرى، والتعارض معها من أجل تحقيق مصالحها، ومن ثم تعد الدبلوماسية من أهم الوسائل التي تعتمدها الدول في تنفيذ سياستها الخارجية، إن كثافة استخدام هذه الأداة في تنفيذ أهداف السياسة الخارجية للدول المعاصرة لا يعود فقط للتطور في وسائل الاتصال والمواصلات، بل أيضاً إلى تنامي دور الرأي العام العالمي، وتطور أساليب الاستمالة في الأعلام، فضلاً عن تشابك العلاقات والمصالح البينية. [2]

إذن فالدبلوماسية هي أهم أداة في تنفيذ السياسة الخارجية وتسعى كل الدولة إلى تطويرها واستخدامها، ومن بين هذه الدول نجد الإمارات العربية المتحدة وهذا ما سنفصل فيه.

---

1 أحمد عبد الله بن سعيد، **البعد العربي في السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة 1990، 2003** أطروحة دكتورا (جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، 2007) ص 280.

2 ناظم عبد الواحد الجاسور، **أسس وقواعد العلاقات الدبلوماسية والقنصلية** (عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع 2001) 498.

بالنسبة لدولة الإمارات العربية المتحدة، وعلى الرغم من قلة الخبرة في مجال العمل الدبلوماسي، شأنه شأن المجالات الأخرى عند ولادة الاتحاد، فإن هذه الدولة لم تنعزل عن العالم، بل على العكس من ذلك فقد اتبعت سياسة الانفتاح الايجابي على العالم الخارجي، وفضلت الاندماج السريع في النظام السياسي والاقتصادي العالمي بكل ايجابياته وسلبياته وفرصه ومخاطره، وتمكنت من تجاوز قلة الخبرة من خلال إتباع سياسة خارجية نشطة ومنفتحة ومعتدلة، هدفها الأساس تأكيد الحضور السياسي للكيان الاتحادي في البيئة الخليجية والعربية والدولية. [1]

فالإمارات المتحدة العربية كدولة صغرى استطاعت أن تتجاوز حجمها الصغير وقلة خبرتها وتدخل في إطار دبلوماسي مع دول العالم، وبنتها على ركائز ومقومات عديدة كانت بدايتها الالتزام بالمواثيق الدولية والانخراط في التنظيمات الدولية.

كان هناك نمط اتسمت به السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة، والمتمثل في قيم ومعايير مثل الحكمة والاعتدال والسلام والتعاون، حيث ارتكزت السياسة الخارجية الإماراتية ومنذ اليوم الأول للاتحاد على أسس وقواعد ثابتة مثل: [2]

1. الالتزام بميثاق الأمم المتحدة واحترامها للمواثيق والقوانين الدولية.
2. إقامة علاقات مع جميع دول العالم على أساس الاحترام المتبادل.
3. عدم التدخل في الشؤون الداخلية للآخرين.
4. الجنوح إلى حل النزاعات الدولية بالحوار والطرق السلمية.
5. الوقوف إلى جانب قضايا الحق والعدل.
6. لإسهام الفعال في دعم الاستقرار والسلم الدوليين.

---

1 أحمد عبد الله بن سعيد، **المرجع السابق**، ص280.

2 أحمد محمد أبو زيد،" دور القوة الناعمة في تدعيم مكانة الدولة عالمياً دولة الإمارات العربية المتحدة أنموذجاً " **مجلة شؤون اجتماعية**، العدد 141، (2019) ص 85، 86.

هذه المبادئ لم تتغير أو تتبدل منذ قيام الاتحاد بل وقامت قيادة دولة الإمارات بتسخير جميع الإمكانيات والقدرات لرسم وتنفيذ سياساتها الخارجية، بناء على هذه الأسس والقواعد التي وضعها الآباء المؤسسون للدولة، بصورة تضعها في مصاف الدول المتقدمة على خارطة العالم وتعكس وبصورة فعالة الصورة الحضارية والمتقدمة لها، على حد قول سمو الشيخ عبد الله بن زايد آل نهيان وزير الخارجية الإماراتي.

وتأتي سياسة انفتاح الإمارات على العالم الخارجي كإستراتيجية أساسية هدفها التعويض عن سنوات طويلة من الانعزال والانغلاق السياسي والحضاري والحرمان الذي فرضه عليها الاستعمار البريطاني، ولكي تحقق كذلك الاستفادة القصوى من الخبرات العالمية المتطورة في تدعيم مظاهر الاستقلال ورفد مسارات وبرامج التنمية وتعزيز الثقة بالذات. [1]

الفرع الثاني: الوسائل الاقتصادية.

يعد اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة المتسم بوفرة موارده والتي تمثل إحدى الوسائل الأساسية والدعائم القوية لتحقيق وتنفيذ السياسة الخارجية للدولة، ولقد وظفت الدولة قدراتها الاقتصادية والنفطية من أجل تحقيق أهداف هذه السياسة بشكل عام وخدمة القضايا العربية والإسلامية بشكل خاص وقامت بتقديم المساعدات الاقتصادية للدول العربية والإفريقية والآسيوية دون تمييز، والباحث في توجهات السياسة الخارجية لدولة الإمارات يجد أنها تنطلق في استخدامها للوسيلة الاقتصادية من فلسفة الشيخ زايد الاقتصادية الإنسانية التي ترى بوصفه أن الثروة وسيلة يسعى الإنسان لان يتجاوز الاستعانة بها، وتعتبر دولة الإمارات من أكثر دول العالم التي تقدم مساعدات اقتصادية للدول الأخرى لدخلها القومي، حتى وصل بها الأمر إلى أن خصصت في إحدى السنوات حوالي 30 بالمائة من ميزانيتها لهذه الغاية وخصوصا قبل انخفاض سعر النفط وهبوط معدلات الإنتاج. والباحث في توجهات السياسة الخارجية لدولة الإمارات يجد أنها تنطلق في استخدامها للوسيلة الاقتصادية من فلسفة الشيخ زايد وتجدر الإشارة هنا إلى إن هناك جملة أهداف تتبناها دولة الإمارات في سياستها الاقتصادية الخارجية تجاه الدول العربية حيث أن هذه السياسة تسهم في تحقيق الاستقرار السياسي للأقطار التي تحصل على المساعدات. [2]

---

1 أحمد عبد الله بن سعيد، **المرجع السابق**، ص280.

2 عبد الله عبد الخالق، **النظام الإقليمي الخليجي** (بيروت: المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، 1998) ص 102.

المبحث الثاني: السياسة الخارجية الإماراتية (المرتكزات، المبادئ والأهداف).

الإمارات العربية المتحدة من بين الدول الصغرى التي لها العديد من المرتكزات والمبادئ التي بنيت عليها سياستها الخارجية، واعتمدتها منذ إنشاء الدولة حيث أصبحت تعتمد هذه المرتكزات إلى اليوم.

المطلب الأول: أهم مرتكزات ومبادئ السياسة الخارجية الإماراتية.

هنالك العديد من المرتكزات والمبادئ التي تنطلق منها السياسة الخارجية الإماراتية نحاول التطرق إليها.

الفرع الأول: مبادئ السياسة الخارجية الإماراتية.

تستند السياسة الخارجية الإماراتية إلى مجموعة من المبادئ العامة، وتلخص هذه المبادئ في: [1]

1. المصلحة الوطنية للشعب الإماراتي باعتباره جزء من الأمة العربية.

2. الوحدة الطبيعية والتاريخية للدول العربية في الخليج، وما تقتضيه من إقامة أقوى العلاقات وأوثقها مع الأشقاء في الخليج، وذلك عن طريق تنسيق الجهود واللقاءات وتطوير التعاون الاقتصادي والثقافي والإعلامي بغية استقلال المنطقة.

3. المصلحة القومية للأمة العربية وتحقيق أمانيها المشروعة في التحرر والوحدة ومساندة قضاياها العادلة، وفي مقدمتها قضية شعب فلسطين.

4. تدعيم الروابط الأخوية مع العالم الإسلامي في أسيا وإفريقيا.

5. تعزيز السلام العالمي والتعاون مع الدول والشعوب كافة، على أساس مبدأ حسن الجوار والاحترام المتبادل.

كل هذه المبادئ الوطنية والإنسانية والأخلاقية جعلت من دولة الإمارات دولة لها مكنتها واحترامها إقليميا ودوليا حيث ساهمت بتبني تلك المبادئ، في نشر قيم المحبة والتسامح وحسن الجوار ما أسهم في حالة التقدم والازدهار التي تميزت بها الإمارات خاصة في العقدين الأخيرين.

---

1 عماد حسن محمد أبو اللبن، **السياسة الخارجية للإمارات العربية المتحدة تجاه القضية الفلسطينية 2000 2015**، رسالة ماجستير (جامعة الأقصى، أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا، برنامج الدبلوماسية والعلاقات الدولية، 2017) ص 21.

الفرع الثاني: مرتكزات السياسة الخارجية الإماراتية.

هناك العديد من المرتكزات التي تقوم عليها السياسة الخارجية الإماراتية منذ نشأة الدولة نحاول ذكر أهمها والتفصيل فيها.

1/ تسوية المنازعات بالطرق السلمية.

تؤمن دولة الإمارات العربية المتحدة بأنه يمكن تسوية آية نزاعات مهما كانت شدتها أو درجة تعقيدها بالطرق السلمية بعيدا عن الصراعات العسكرية أو العدوان أيا كانت أشكاله، وفي هذا السياق فان السياسة الخارجية الإماراتية تعود دائما إلى حسن الجوار، لتسوية المشكلات الإقليمية والدولية، وتضرب دولة الإمارات العربية المتحدة المثل العملي في إتباع هذا المنهج، فعلى الرغم من احتلال إيران للجزر الثلاث (أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى) ورفضها الجلاء عنها، فان دولة الإمارات تتبنى النهج السلمي في التعامل مع القضية من خلال دعوتها المستمرة للجانب الإماراتي إلى اللجوء إلى التحكيم الدولي وهذا ينبع من رؤية عميقة للعلاقات الدولية تقوم على أن البشرية تواجه الكثير من التحديات المشتركة التي لا يمكن التغلب عليها إلا من خلال التعاون والتفاهم ولذلك فان النزاعات بين الدول تعوق هذا التعاون ومن ثم تعرض حاضر شعوب العالم ومستقبلها للخطر. [1]

2/ عدم الانحياز ونبذ الأحلاف والمحاور العسكرية.

تحرص دولة الإمارات العربية المتحدة على بناء علاقات خارجية وثيقة قائمة على التوازن في العلاقات مع دول العالم جميعها في الشرق والغرب والشمال والجنوب، وفق بوصلة المصلحة الوطنية العليا وما يسهم في تحقيقها وتعظيمها وتعزيزها، ويعتبر التوازن احد أهم عناصر قو ة السياسة الخارجية الإماراتية وسر نجاحها، وقد استطاعت الدبلوماسية الإماراتية الحيوية والنشطة أن تعزز الروابط السياسية والاقتصادية والثقافية مع دول العالم المختلفة، وان تقرا التغيرات على الساحتين الإقليمية والدولية بشكل صحيح وتتحرك وفقا لها. [2]

---

1 إبراهيم مبارك ضحى، **موقف دولة الإمارات العربية المتحدة من القضية الفلسطينية** ، أطروحة دكتورا (جامعة بيروت، كلية الآداب، قسم التاريخ، 2015) ص 51.

2 **المرجع نفسه**، ص 52

3/ تعزيز السلام والاستقرار والأمن الإقليمي والدولي.

باعتبار أن ذلك هو الطريق إلى تكريس الجهد الدولي لتحقيق التنمية والرفاهية لشعوب العالم، وقد أشار إلى ذلك بوضوح الشيخ زايد بن سلطان أل نهيان بقوله: ارتكزت سياستنا ومواقفنا على مبادئ الحق والسلام منطلقين من إيماننا بان السلام هو حاجة ملحة للبشرية، وفي هذا السياق ترفض الإمارات العربية المتحدة انتشار أسلحة الدمار الشمال وتدعو في المؤتمرات الدولية إلى نزعها، وينطلق هذا من توجه ثابت عبرت عنه في برنامجها النووي للأغراض السلمية الذي يقوم منذ بداية عام 2009. [1]

4/ البعد الإنساني للسياسة الخارجية الإماراتية.

تعرف الإمارات العربية المتحدة دولية بأنها دولة محبة للخير من دون تفرقة بين لون وجنس ودين وعرق وتتميز سياسة المساعدات الإماراتية في هذا الشأن بأنها مجرد يتم تقديمها من دون نظر إلى موقع جغرافي، كما أنها مؤسسة بمعنى انه يتم تقديمها من خلال مؤسسات فاعلة ولديها خبرة كبيرة وهذا ما يزيد من تأثيرها الايجابي إضافة إلى البعد التنموي لها بمعنى أن تكون المساعدات جزءا من تنمية طويلة الأمد للمجتمعات التي تقد لها كما يرتبط اهتمام دولة الإمارات بالبعد الإنساني في سياستها الخارجية برؤيتها لطبيعة العلاقات الدولية بشكل عام، وهي رؤية تعلي من قيمة السلام والحوار والتفاهم كأساس لهذه العلاقات وللتعامل مع المشكلات والأزمات في إطارها، وهذا يخدم التنمية والسلام والاستقرار في العالم كله من خلال دورها في تخفيف الكوارث والأزمات أو من خلال تقديم المساعدات للإنماء. [2]

إذن فالسياسة الخارجية الإماراتية لها مبادئ ومرتكزات عديدة تنطلق منها في التعامل مع دول العالم، خاصة مع الدول العربية والدول الخليجية التي تعتبرها كدول صديقة وكخلاصة وتلخيص لهذه المرتكزات والمبادئ نستنتج ما يلي:

انغماس في التفاعلات السياسية الدولية. نشاط مكثف في المنظمات الدولية والعالمية والإقليمية. الالتزام بقواعد القانون والمبادئ الدولية. عدم اللجوء إلى القوة العسكرية لفض المنازعات السياسية.

---

1 إبراهيم مبارك ضحى، **المرجع السابق**، ص 52.

2 فاطمة الصايغ، **التحديات ذات الجذور التاريخية التي تواجه دولة الإمارات العربية المتحدة** (أبو ظبي: الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2007) ص 62.

المطلب الثاني: أهداف السياسة الخارجية الإماراتية.

السياسة الخارجية للإمارات العربية المتحدة بنيت على العديد من المبادئ والركائز كما تم ذكره ومنها انطلقت لتضع وتطور وتغير أهدافها حسب التغيرات الدولية والإقليمية.

الفرع الأول: أسس بناء أهداف السياسة الخارجية الإماراتية.

السياسة الخارجية لبلدٍ ما هي حاصل التفاعل بين مجموعة من العوامل والبنى الداخلية والخارجية التي ينتج منها مجموعة من الخيارات والسياسات والقرارات التي يتخذها صانع القرار، وتتسم بالعقلانية وتهدف في حدها الأدنى إلى ضمان بقاء الدولة والحفاظ على استقلالها، في حين تسعى في حدها الأعلى إلى الهيمنة في إطار نظام إقليمي أو دولي معين، ويتوقف تحقيق أهداف الدولة بين هذين الحدين على الإمكانات والقدرات النسبية المتوافرة لها في مقابل الفاعلين الآخرين في نظامها الإقليمي، لكن أيضًا على الإستراتيجيات والسياسات والمهارات التي يمتلكها صانع القرار والظروف والسياقات الداخلية والخارجية التي تمكنه من استثمارها لتحقيق الأهداف التي يتوخاها .وفي أي معطى مكاني أو زماني معين، يحاول صانع القرار أن يختار بديلً أو سياسة من بين مجموعة بدائل أو سياسات مع الأخذ في الحسبان البيئة المحيطة بأبعادها المختلفة سياسية كانت أو عسكرية، أو اجتماعية أو اقتصادية، داخلية أو إقليمية أو دولية، تكنولوجية أو بيئية أو جغرافية. [1]

إذن فالسياسة الخارجية الإماراتية تبني أهدافها انطلاقا من العديد من المرتكزات التي تنطلق منها لذلك ما هي هذه الأهداف.

تسعى دولة الإمارات العربية المتحدة إلى تحقيق عدد من الأهداف في نطاق سياستها الخارجية من خلال إتباع المرتكزات الأساسية والمبادئ الواضحة، وتسعى سياستها الخارجية إلى ضمان امن مواطنيها وحماية المقيمين على أراضيها وسلامتهم.[2]

---

1 مروان قبلان،" سياسة قطر الخارجية: النخبة في مواجهة الجغرافيا "، **مجلة سياسات عربية** ، العدد 28 (سبتمبر 2017) ص 09.

2 احمد قرقاش، **البعد العربي في السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة 1990، 2003**، (الشارقة: دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، 2014) ص 85.

ولتحقيق أهدافها فقد أعدت وطورت قدراتها العسكرية وزودتها بأكثر الأسلحة المتطورة وهي دائما مستعدة لمواجهة أي تهديد أو تحدي فقد عملت على بناء شبكة واسعة من التحالفات مع الشركاء الإقليمين والدوليين لتوفير ضمانات أمنية في حال وقوع أي طارئ وتعد المحافظة على هذه التحالفات والشراكات عاملا مهما للسياسة الإماراتية، كما أن استقرار المنطقة والدفاع عن هذا الاستقرار يعدان من أولويات دولة الإمارات العربية المتحدة، ويمثل عدم الاستقرار والصراع تهديدا رئيسيا لها وللدول المجاورة، وان الاستقرار الداخلي والإقليمي شرطان أساسيان لتحقيق التنمية المستدامة الاقتصادية والبشرية وتعمل دولة الإمارات العربية المتحدة بكل جهد بالتنسيق مع شركائها لتحقيق الاستقرار في الدول المتضررة من هذه الأزمات ويعتمد هذا النهج في السياسة الخارجية على مبادئ الشمولية والمسؤولية والإرادة الرشيدة. [1]

بنت الإمارات العربية المتحدة سياستها الخارجية انطلاقا من العديد من العلاقات وبدأت تعتمد على مواردها الاقتصادية لتطويرها.

أعربت الإمارات عن إيمانها بشكل راسخ بأهداف الأمم المتحدة ومبادئها التي عبر عنها ميثاقها لحماية الأمن والسلم الدوليين والتعايش السلمي بين الدول والشعوب، من خلال حل المنازعات الدولية بالطرق السلمية واحترام قواعد القانون الدولي وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وخلق مناخ ملائم للعلاقات الدولية يقوم على أساس التسامح ونبذ العنف والاعتراف بالآخر، واحترام حقوق الإنسان والشعوب ودعت الدولة إلى توحيد الجهود واتخاذ موقف ثابت وصادق يرفض التطرف والإرهاب بكافة أشكاله كضرورة لا بديل عنها لمواجهة هذه الآفة والقضاء عليها، كما دعت إلى وحدة الصف العربي والإسلامي واتخاذ موقف فاعل وموحد لمحاربة الإرهاب والتصدي لجذوره الفكرية . كما أكدت على خيار واضح لا بديل عنه، وهو الوقوف ضد الإرهاب بكل صوره وأياً كان مرتكبوه وعدم التسامح إطلاقاً مع من ينشر العنف والذعر والدمار بين الأبرياء، أو التهاون مع أي طرف يقدم يد العون والملاذ للجماعات الإرهابية. [2]

السياسة الخارجية للإمارات لها أهداف دائمة ومتغيرة وهذا ما نفصل فيه في النقطة القادمة.

---

1 احمد قرقاش، **المرجع السابق**، ص 85.

2 لهيب عبد الخالق، " السياسة الخارجية للإمارات : الرصانة والحزم والاعتدال بإستراتيجية ثابتة "، على الرابط: https://www.alittihad.ae/articleamp/71921/2017/ تاريخ التصفح: 2021/02/22.

الفرع الثاني: الأهداف الدائمة والمتغيرة للسياسة الخارجية الإماراتية

تسعى الدولة لتحقيق أهداف معينة في ضوء سياستها الخارجية، وهذه الأهداف قد تكون مبدئية وثابتة نابعة من تاريخ وحضارة تلك الدولة، أو قد تكون متغيرة حسب الموقف أو القضية وهذا ما يميز السياسة الخارجية لأنها علم عدم اليقين وسرعة التغيير وعليه تقسم أهداف السياسة الخارجية بشكل عام حسب أهميتها وديمومتها إلى قسمين:

1/ أهداف دائمة: وهي التي لا تتغير على الأقل من حيث المعيار النسبي إذا ما قيست بغيرها، ومن أهم الأهداف الدائمة المحافظة على الأمن القومي للدولة، وهذا الهدف يشكل سلوك الدولة في مواجهة العالم الخارجي، فالأمن القومي في جوهره، يعني المحافظة على كيان الدولة ونظامها السياسي وتراثها الحضاري وطابعها القومي وتسخر الدولة كافة إمكانياتها المادية والمعنوية للمحافظة عليه .ثم يتبع ذلك المحافظة على مصالح الدولة القومية على اختلاف أنواعها والمصالح هنا تأتي في المرتبة الثانية بعد الهدف القومي.

2/ أهداف متغيرة: وهي التي ترتبط ببعض المواقف والقضايا سواء على المستوى الإقليمي أم الدولي، وفور انتهاء موضعها تنتهي بدورها، ويمكن أن نطلق عليه صفة الأهداف التكتيكية أو المرحلية وهناك من المهتمين بالعلاقات الدولية من صنف الأهداف السياسية للدولة على ثلاثة أهداف.

– الأهداف المحورية: كالسيادة الوطنية وحماية الحدود والأمن القومي للدولة ووحدتها الوطنية.

– الأهداف المتوسطة: وهي الأهداف التي تصفها الدولة من أجل تحقيق مصالحها القومية لحل بعض القضايا والمشكلات التي تواجهها مثال ذلك الأهداف المتعلقة ببناء النفوذ السياسي في العلاقات الدولية والإسهام بدور كبير في المحيط الخارجي، كذلك خدمة المصالح العامة للدولة.

– الأهداف بعيدة المدى: وهي الأهداف الإستراتيجية المبنية على تخطيط مدروس وبغض النظر عن التصنيف فإن دولة الإمارات العربية المتحدة تستند في سياستها على جملة من الثوابت المبدئية الأساسية التي تؤمن بها وتعمل على ترجمتها إلى أهداف واضحة ضمن أولياتها ومصالحها، وقد التزمت بهذه المبادئ منذ تأسيسها وحددت نهج سياستها الخارجية. [1]

1 محمد حمزه حسين، **المرجع السابق**، ص 1116.

المبحث الثالث: السياسة الخارجية الإماراتية كدولة صغرى على الصعيد العالمي.

تعتبر الإمارات العربية المتحدة من الدول الصغرى التي استطاعت أن تطور سياستها الخارجية عبر العديد م ن المراحل، لذلك سوف نرى تأثير الدول الصغرى في النظام الدولي، وكان من الضروري التفصيل في الدول الصغرى ومعرفة دورها الجديد في النظام الدولي.

المطلب الأول: موقع الدول الصغيرة في النظام الدولي.

الفرع الأول: رؤية المفكرين للدول الصغرى.

لعب الحجم خلال العقود التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، دورًا مهما في تحديد المواقف مما إذا كان إقليم ما تنطبق عليه مواصفات الدولة، كان أيضًا من المتفق عليه في الأدبيات السياسية أنه إذا لم يتجاوز تعداد سكان دولة ما 10 ملايين نسمة وإذا لم يعادل ناتجها القومي الخام نسبة % 1 من الناتج الخام العالمي، وإذا لم تتمتع بإقليم ترابي واسع وحجم معقول من القدرات العسكرية، فإنها تُصنف دولة صغيرة، وذلك بقطع النظر عن ميزاتها الأخرى أو الأدوار التي تلعبها. بعد عدة عقود، شهدت مواقف صانعي السياسات والمنظرين القانونيين تجاه مسألة قابلية الدول الصغيرة للبقاء تطورًا ملحوظًا، وذلك تبعًا لتحول غالبية تلك البلدان، التي التحقت بعضوية الأمم المتحدة في عقدي الستينات والسبعينات من القرن الماضي، إلى أعضاء في منظمة الأمم المتحدة قادرين على تقديم إضافات إيجابية للمجتمع الدولي وهكذا، لم تعد المخاوف المشار إليها أعلاه ذات أهمية في وقتنا الحاضر، مع العلم أن غالبية الدول ذات السيادة القائمة اليوم في عالمنا والتي يفوق عددها المائتين، هي دول صغيرة ما لم يتغير بشكل جوهري خلال العقود الماضية هو تلك النظرة التي لا تزال ترى في حجم الدول الجغرافي عاملًا محددًا لسلوك الدول، وأن مشاركة الدول في القضايا الدولية إنما يحددها حجم فائض قدراتها مجتمعة. [1]

إذن فالدول الصغرى موجودة بكثرة في العالم ولها كامل السيادة على أراضيها وهي أعضاء في المنظمات الدولية، وتحاول بعض هذه الدول أن تفرض نفسها في مواجهة الدول الكبرى ومن بين الأمثلة نجد الإمارات المتحدة العربية التي هي موضوع بحثنا.

---

1 رووري ميلر،" النموذج القطري ومراجعة نظرية أمن الدول الصغيرة "، تقارير، **مركز الجزيرة للدراسات** ، (01 افريل 2018) ص 03.

هكذا إذن كان التوافق بين المفكرين الذين طوروا أدبياتهم بخصوص الدول الصغيرة خلال فترة الستينات والسبعينات، أي في الفترة التي شهدت موجة من استقلال العديد من البلدان من ناحية، وعرفت في ذات الوقت تنامي حدة الحرب الباردة بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأميركية من جهة أخرى قدَّم عدد من المفكرين المؤثرين، من بينهم: موريس إيست وديفيد فيتال وروبرت كيوهان وروبرت جيرفيس، وجهات نظر متباينة بخصوص العديد من المسائل المحددة، لكنهم توافقوا حول ثلاثة مبادئ عامة مرتبطة بموقع الدول الصغيرة في النظام الدولي: [1]

– اتفق أولئك المفكرون على أن الدول الصغيرة أكثر تأثرًا بكثير من القوى العظمى بالتغيرات التي تطرأ على الساحة الدولية، كما أنه سيكون لتلك التغييرات بالغ الأثر على الدول الصغيرة، لأنها تفتقر ل"هامش الوقت والخطأ "في تعاطيها مع المتطلبات والإكراهات الخارجية، وفقًا لتحليل جيرفيس.

– خلُص أولئك المفكرون إلى أن الدول الصغيرة، تفهم بوضوح، الوضع الصعب الذي تواجهه وهو ما عبر عنه فيتال على النحو التالي: الضعف هو القاسم المشترك والموقف الطبيعي السائد في طريقة تصور الدولة الصغيرة عن ذاته.

ثالثا: فإن إدراك الدول الصغيرة لمكامن ضعفها، وخاصة قدراتها المحدودة في التحرك خارج إطار التزاماتها الخارجية سيجعلها، بخلاف القوى الكبرى، تصب جُلَّ تفكيرها واهتمامها على التعامل مع المخاوف الأمنية وتأمين بقائها على قيد الحياة كما أن ذلك يجبر الدول الصغيرة على الاعتراف، وفقًا لتعبيري روثشتاين وكيوهان على التوالي، بأنه لا يمكنها الحصول على الأمن إذا ما اعتمدت فقط على إمكاناتها الذاتية، ولن يكون بمقدورها أبدًا، إذا ما تحركت منفردة أو في مجموعات صغيرة، إحداث تأثير مهم داخل النظام الدولي.

ضعف الدول الصغيرة وهشاشتها حقيقة ملموسة، وقد بيَّن كل من فيلدمان وروزينو وباباداكيس وستار وثورهالسون وآخرون كثر، كيف يكون حجم جغرافية الدول هو العامل المحدد المتحول باستمرار في عملية تمييز وفرز الاختلافات بين سلوك الدول على مستوى السياسة الخارجية. [2]

---

1 روري ميلر، **المرجع السابق**، ص 03. 04.

2 **المرجع نفسه**، ص 04.

كما أنه معطى على غاية من الأهمية في تحديد مستوى تأثير الدول لكن، هل يتوجب علينا دائمًا قبول معادلة ارتباط صغر الحجم بالضعف؟ وهل من سبيل للدول الصغيرة لتجاوز الصعوبات المتصلة بصغر حجم مساحتها الجغرافية؟ وهل لحجة بانكي القائلة بأن ليس على الدول الصغيرة أن تكون بشكل مسبق أقزامًا سياسية داخل المنظمات الإقليمية أن تُطبَّق على الدول المقحَمة في صراعات مع قوى كبرى على المستوى الإقليمي.[1]

بكل تأكيد، ثمة حالة تعكس وجهة نظر أكثر دقة لمفهوم قوة الدولة الصغيرة وعلى أية حال، فإن حتى الأدبيات لم تتضمن اتفاقًا يمكن تعميمه بشأن العناصر الدالَّة على صغر الدولة، وذلك بسبب عوامل عدة منها :اختلاف الثقافة والجغرافيا والتاريخ والموارد الطبيعية ومستويات النمو ثم إنه، بالإضافة إلى ما تقدم، فلا تواجه أي دولتين صغيرتين نفس التحديات ولا نفس مستويات الهشاشة والضعف ولا أي شيء آخر يصلح أن يكون معيارًا لتمييز إحداهما عن الأخرى.

الفرع الثاني: الدول الصغرى كفاعل حيوي.

لم تعد الدول الصغرى عبء على المجتمع الدولي أو على الدول الكبرى، بل بات لها دور فاعل ومؤثر في كثير من التطورات والأحداث الدولية، لدرجة أن دور الدول الكبرى لا يكتمل إلا بدور هذه الدول الصغرى خصوصاً تلك التي تملك قدرات مالية واقتصادية ، ومن العوامل التي ساهمت في تطوير دور الدول الصغرى التحولات في مفاهيم وعناصر القوة الشاملة التي لم تعد تقتصر على عناصر القوة الخشنة التي تعتمد أساسا على عنصري السكان والقوة المسلحة . هذا التطور في عناصر القوة، وتداعياته على نظرية الدور والمكانة أحدث انقلاباً وتطوراً دراماتيكياً في دور الدول الصغرى التي لم تعد ترى نفسها في دور الدولة التابعة، أو الدولة التي تسير في فلك الدول الكبرى وتتفاوت قدرات الدول الصغرى بقدر امتلاكها لعناصر القوة المتاحة والممكنة، وحسب المحدد الجغرافي، أي المنطقة الجغرافية التي تقع فيها، والتي تعتبر من أكثر المناطق في العالم استهدافاً من قبل القوى الإقليمية والدولية.[2]

---

1 روري ميلر، **المرجع السابق**، ص 04.

2 ناجي صادق شراب، " الدول الصغرى وإشكاليات الدور "، على الرابط: https://www.alkhaleej.ae/%D9%8 تاريخ التصفح: 2021/01/23.

ما يوسع من شبكة التحالفات وأهميتها الإستراتيجية في التفاعلات الدولية، كمنطقة الخليج العربي التي تتيح للدول الصغيرة فيها دوراً كبيراً وفاعلاً في التطورات السياسية التي يشهدها الإقليم، والنظام الدولي فهي تستمد أهميتها من أهمية هذه المنطقة التي تعتبر من أكثر المناطق استهدافاً من قبل القوى الإقليمية والدولية . وفي سعيها لتوسيع دورها الإقليمي والدولي ركبت بعض الدول الصغرى موجة التغيرات في بيئة القوة والفاعلين الدوليين، كما فعلت دولة الإمارات العربية المتحدة، وكان من أبرز أدواتها الانتقال إلى التدخل المسلح عكس المبادئ التي تعلنها في سياستها الخارجية.[1]

الفرع الثالث: القوى الصغرى والتحالفات الدولية.

التحالفات السياسية هي أحد أبرز مظاهر إفرازات العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية، وهي خيار ارتبط بنشوء الدولة القومية، وترتبط التحالفات بالتفاوت في عناصر القوة المتاحة والممكنة للدول، وبحثاً عن أمن لا تستطيع الدول منفردة تحقيقه في حال وجود تهديدات مشتركة وكما هو معلوم في أدبيات السياسة الدولية، فإن النظام الدولي بعد الحرب العالمية الثانية كان ثنائي القطب، ما أدى إلى الحرب الباردة.

وقد تأسس على فكرة توازن القوى بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي السابق من أهم الخيارات التي يمكن للدول الصغرى والقادرة منها العمل على تفعيل دورها؛ إذ إن هذه الدول تتمتع اليوم بنفس القوة التصويتية، التي تتمتع بها الدول الكبرى في المنظمات الدولية، ومن شأن هذا الخيار أن يخلق ما يمكن تسميته بالتوازن التصويتي مقابل توازن القوى الذي تتحكم فيه الدول الكبرى أو دول القوة والبديل عن سياسات الأحلاف المكلفة يكون بإقامة علاقات متوازنة على المستوى الثنائي مع دول القوة الإقليمية والدولية وتفعيل سياسات الأحلاف الإقليمية الذي تنتمي إليه الدولة الصغرى كالمنظمات الإقليمية مثل الجامعة العربية على ضعفها، ومنظمة الوحدة الإفريقية، ومجلس التعاون الخليجي وغيرها من المنظمات الدولية الإقليمية. [2]

لذلك الإمارات العربية المتحدة دخلت في تحالفات مع القوى الكبرى وبالتحديد الولايات المتحدة الأمريكية والسعودية كحلف إقليمي.

---

1 ناجي صادق شراب،" الدول الصغرى وإشكاليات الدور، **المرجع السابق**.

2 ناجي صادق شراب، " الدول الصغرى وإستراتيجية التحالفات "، على الرباط: https://www.alkhaleej.ae/ تاريخ التصفح: 2021/01/23.

المطلب الثاني: السياسة الخارجية الإماراتية على المستوى الإقليمي والدولي.

نصت المادة 12 من دستور الإمارات العربية المتحدة على أن: الاتحاد يهدف بسياسته الخارجية إلى نصرة القضايا والمصالح العربية والإسلامية، ويسعى إلى توثيق أواصر الصداقة والتعاون مع جميع الدول والشعوب على أساس مبادئ وميثاق الأمم المتحدة والقواعد الأخلاقية المثلى التي اقرها المجتمع الدولي. وقد اختارت دولة الإمارات سياسة الانفتاح الايجابي والنشيط على العالم الخارجي، وشاركت بفعالية في جميع الأنشطة الدولية الحكومية وغير الحكومية، وكذلك في جميع النشاطات العالمية السياسية والاقتصادية.

الفرع الأول: على المستوى العربي والإقليمي.

باتت دولة الإمارات المتحدة دولة مساهمة وليس فقط مجرد دولة مستهلكة، في نسيج البنيات الأمنية ليس في منطقة الخليج فقط بل وعلى نطاق أوسع في منطقة الشرق الأوسط، وهنا نلاحظ ازدياد الثقة في السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة باعتبارها حلقة أمنية متجذرة حول ولي العهد الشيخ محمد بن زايد أل نهيان، وتأكيد لسيطرته على صناعة القرار السياسي، حيث حدث تحولان على مستوى السلطة في دولة الإمارات كان لهما تأثير واضح على مستوى دوائر صنع القرار السياسي وسياسة الإمارات العربية المتحدة الخارجية، فقد حدث تحول في النفوذ داخل فيدرالية الإمارات السبع، انتقل على أثره النفوذ ما إمارة دبي إلى إمارة أبو ظبي، ومن أيدي حاكم دبي الشيخ محمد بن راشد أل مكتوم ورئيس دولة الإمارات العربية المتحدة الشيخ خليفة بن زايد أل نهيان، إلى أيدي ولي عهد أبو ظبي الشيخ محمد بن زايد، كما أن الإمارات لا تبني سياستها على مجرد الكلام والقول اللفظي فقط بل دعمت أقوالها بالفعل والتجسيد على ارض الواقع. [1]

وتعتبر دولة الإمارات من الدول العربية القليلة المقبولة سياسيا وذلك بسبب اتسام سلوكها بالانفتاح الايجابي على الجميع والابتعاد عن الانقسامات، وتميزت صورتها بالقبول والتميز والإيجاب لدى الشعب العربي في الشرق والغرب، فهي لم تبتعد عن الانقسامات فحسب، بل أنها اتبعت في العموم سياسة خارجية اتسمت باتخاذ المبادرات الجريئ وربما غير المألوفة، كما قامت دولة الإمارات العربية المتحدة بالعديد من المبادرات السياسية الشجاعة التي امتدت بامتداد الوطن العربي لتشمل: مصر والأردن والسودان والعراق وفلسطين. [2]

---

1 عزالدين خالد، **الإمارات وقوس العطاء لفلسطين** (الجزائر: دار قرطبة للنشر، 2014) ص 31.

2 مراد نسرين،" العلاقات الدولية والإقليمية للإمارات "، **مجلة شؤون عامة**، العدد 02، (نوفمبر 1999) ص 41.

كبادرتها لإعادة علاقتها مع مصر بعد معاهدة كامب ديفيد التي هي عبارة عن اتفاقية سلام مع إسرائيل ومساعدة لبنان في تجاوز الحرب الأهلية، والمبادرة لحل الأزمة والتوقيع على اتفاقية الطائف وتهنئته فيما بعد بتحرير الجنوب، وفي السياق نفسه أيضا كانت دولة الإمارات سباقة في إعطاء القضية الفلسطينية رعاية خاصة وأولوية مطلقة من بين القضايا العربية المصيرية، ودعم السلطة الفلسطينية معنويا وماديا، وبالنسبة للعراق فقد كانت الإمارات العربية المتحدة أول دولة خليجية تدعو إلى التسامح العربي وأيدت هذه الأقوال مبادرة فتح سفارتها في بغداد عام 2000 بالإضافة إلى المبادرات الأخرى المتعددة التي جاءت لمساعدة الدول العربية على تجاوز خلافاتها الداخلية والخارجية، ولقد جاءت هذه المبادرات السياسية والدبلوماسية والاقتصادية على كل الجبهات العربية لتشير وضوح إلى انه بإمكان دولة صغيرة كدولة الإمارات أن تتخطى صغرها النسبي وتتصرف كدولة كبيرة فيما إذا ما توافرت لها الإرادة السياسية، كما جاءت هذه المبادرات لكي تشير انه بإمكان الدول الحديثة الاستقلال أن تتصرف باستقلالية تامة منذ لحظة وصولها على الاستقلال، وعليه فان سجل المبادرات قد أصبح واضحا كل الوضوح ومتميزا ويشكل مصدر اعتزاز بالنسبة لدولة صغيرة نسبيا وحديثة الاستقلال كدولة الإمارات العربية المتحدة، التي كانت ومازالت سخية كل السخاء في تقديم المساعدات والمعونات المالية إلى أمتها العربية في المجالات التنموية والنهضوية العربية. [1]

الإمارات تستغل مواردها الاقتصادية الهائلة وقوتها العسكرية في التأثير على مجريات الأمور في المنطقة، حتى باتت اليوم لاعبا رئيسيا في الكثير من الساحات وتقف وراء الكثير من المتغيرات الإقليمية بشكل لا يقل وربما يزيد عن الدور الذي تلعبه السعودية، حيث أصبح العالم العربي يدرك ألان قوة التأثير التي تمتلكها الإمارات على مسار التطورات الإقليمية، ويسعون إلى اكتساب دعمها للوقوف إلى جانبهم. [2]

فالسياسة الخارجية الإماراتية تمثل الحكمة والاعتدال والحزم في المواقف الوطنية الإقليمية، الأركان الرئيسة لدولة الإمارات العربية المتحدة، في سياستها الخارجية الرصينة، وإدارة العلاقات مع محيطها الإقليمي ينطلق التوجه العام لهذه السياسة من إيمان الدولة العميق بأولوية الاستقرار وضرورة الشفافية والعمل الجماعي العربي ومنه إلى تحقيق تكامل أو منظمة إقليمية هدفها حماية جميع الدول الأعضاء بالإضافة إلى التصدي لأي عدو يحاول زعزعة استقرار المنطقة.

---

1 مراد نسرين، **المرجع السابق**، ص 42.

2 عماد حسن محمد أبو اللبن، **المرجع السابق**، ص 35.

الفرع الثاني: على المستوى الدولي.

دولة الإمارات لم تكن في يوم من الأيام مؤمنة بالانعزال وسياسته ولم تنتابها مشاعر الخوف والإحباط مما يدور حولها، بل كانت مبادرة بايجابية في رؤيتها للعالم الخارجي وأبدت اكبر قدر من الاستعداد للتعاون مع دول العالم والتعايش معها في إطار الاحترام المتبادل، لذلك كان الإقبال على العالم الخارجي إقبالا طبيعيا.

إن عالم اليوم تلاشت فيه الحدود بين الدول والأمم وسادت فيه مظاهر العولمة حتى أن سكان الأرض باتوا وكأنهم جيران في قرية صغيرة زادت فيه أهمية الدبلوماسية والسياسة الخارجية بل أنها أصبحت ضرورة هامة لتحقيق حالة الاستقرار والأمن على هذه الأرض ليعيش أهلها بسلام وطمأنينة بعيدا عن العنف والقتال وذلك أصبح حاجة ملحة لكل دول العالم بعد أن سادت روح المصالح المشتركة بين الشعوب، وتشابكت العاقات بين الدول ناهيك عن التغيير الكبير الذي طرا على العلاقات الدولية، وذلك مرجعه إلى النقلة النوعية التي طرأت على وسائل الإعلام ووسائل الاتصال والتواصل فكان له بالغ الأثر على السياسات الخارجية للدول. [1]

إن الإمارات كغيرها من دول الخليج، يربطها تحالف استراتيجي مع الولايات المتحدة ويبدو أن هذا التحالف كان ولازال عصيا على التأثر بديناميات المنطقة المتشابكة، وقد اعتمدت الإمارات في تعميق تحالفها مع الولايات المتحدة على لوبي تابع لها هناك، ومراكز أبحاث وشركات العلاقات العامة، التي تقوم ببناء الصورة أما علاقاتها مع روسيا، فليس هناك علاقات تاريخية قوية بين البلدين، لكنها في الفترة الأخيرة آخذه في التنامي في ظل تشاركهما ذات الموقف في الأزمة السورية والليبية، ورغبة الإمارات في فرض نفسها كفاعل إقليمي في المنطقة، ما يفرض عليها نسج علاقات متوازنة مع الأطراف الدولية المختلفة، وفي السنوات الأخيرة بدأت المقاربة الأمنية، في القلب منها مسألة الحرب على الإرهاب تطغي على السياسة الخارجية الإماراتية ولذلك وبعد أن كانت تركز فقط على القوة الناعمة، باتت تعتمد القوة الذكية كأحد أهم أدوات سياستها الخارجية في الإقليم حيث تجمع بين القوة الناعمة ممثلة في الاقتصاد والدعاية والإعلام والأعمال الخيرية ومؤخرا الدراما كما أنشأت مجلس القوة الناعمة لدولة الإمارات. [2]

1عماد حسن محمد أبو اللبن، **مرجع سابق**، ص 33.

2 طارق دياب،" الصراع الإقليمي التركي الإماراتي جدلية القوة والدور "، **دراسات سياسية، المعهد المصري للدراسات** (19 يونيو 2019) ص 20، 21.

وأعلنت أن من أهدافه، تفعيل سياسة خارجية متكاملة تعزز مكانة الدولة إقليميا وعالميا وتزيد من احترامها ومحبتها بين شعوب العالم وبجانب ذلك تعاظم اعتماد الإمارات في السنوات الأخيرة على القوة الصلبة، في القلب منها الأداة العسكرية سواء من خلال إنشاء القواعد العسكرية في الخارج كما في إريتريا، والتمويل العسكري كما في مصر، والدعم اللوجستي والعسكري كما في ليبيا. [1]

إذن فالسياسة الخارجية الإماراتية هي نموذجاً للحيوية والفاعلية والديناميكية، رغم ارتكازها إلى قواعد إستراتيجية ثابتة، وحققت دبلوماسية الدولة انفتاحاً واسعاً على العالم الخارجي، أثمر عن إقامة شراكات إستراتيجية، سياسية، اقتصادية، تجارية، ثقافية، علمية، تربوية، وصحية مع العديد من الدول في مختلف قارات العالم، بما عزز المكانة المرموقة التي تتبوأها في المجتمع الدولي.

1 طارق دياب، **مرجع سابق**، ص 21.

خاتمة الفصل.

من خلال التفصيل في هذا الفصل المعنون بالسياسة الخارجية للإمارات العربية المتحدة قبل الربيع العربي، إلى العديد من النتائج التي نوجزها في النقاط الآتية:

- هناك العديد من الهياكل سواء الرسمية والغير الرسمية التي تصنع السياسة الخارجية للإمارات العربية المتحدة، وذلك انطلاقا من العديد من الوسائل الدبلوماسية والاقتصادية وبهذا بدأت ترى سياستها الخارجية نجاحا ملحوظا.
- تضع الإمارات العربية المتحدة أهداف السياسة الخارجية انطلاقا من العديد من المرتكزات والمبادئ التي حددتها مسبقا في بداية نشأة الدولة الاتحادية، وهذا ما يجعل أهدافها ثابتة ومتغيرة مع تغير النظام الإقليمي والدولي.
- الإمارات العربية المتحدة تعتبر من بين الصغرى التي أصبحت لها تأثير فعال انطلاقا من سياستها الخارجية الموجهة.

الفصل الثالث

السياسة الخارجية الإماراتية بعد الربيع العربي.

الفصل الثالث: السياسة الخارجية الإماراتية بعد الربيع العربي.

مقدمة الفصل.

انطلقت السياسة الخارجية الإماراتية من العديد من المبادئ التي التزمت بها منذ نشأة الاتحاد، لكن مع تغير القيادة السياسية وصعود القادة الشباب بدأت تتغير السياسة الخارجية، وبالتحديد بعد أهم حدث عربي وهو انطلاق ثورات الربيع العربي، لم تبقى الإمارات مشاهدة للوضع القائم بل انطلقت في التدخل خاصة بوسائل جديدة لم تسهدها الإمارات سابق، وكان تدخلها تقريبا في العديد من الدول التي مسها الربيع العربي واختلف من دولة إلى أخرى فكانت بين دعم أطراف وحالات أخرى بالتدخل المباشر.

وسوف يتم التفصيل في هذا الفصل انطلاقا من المباحث الثلاثة التالية:

المبحث الأول: التغير في السياسة الخارجية الإماراتية.

المبحث الثاني: السياسة الخارجية الإماراتية اتجاه ليبيا واليمن.

المبحث الثالث: السياسة الخارجية الإماراتية تجاه إسرائيل وسوريا.

المبحث الأول: التغير في السياسة الخارجية الإماراتية.

في هذا المبحث سوف نتطرق إلى السياسية الخارجية الإماراتية واهم الوسائل لتطبيقها، وبالتركيز على الجانب العسكري الذي أصبح كأداة لتنفيذ السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة.

المطلب الأول: الإمارات والربيع العربي.

مع نهاية عقد التسعينات طرأت تحولات كبرى على السياسة دولة الإمارات العربية المتحدة الخارجية، وذلك بعد تقدم السن بالشيخ زايد، فهناك تغير أساسي في أهداف السياسة الخارجية الإماراتية، وظهر جليا بعد الحراك العربي سنة 2010، فعلى مستوى الأهداف من حيث مكانة الإمارات الدولية ودورها في السياسة الدولية الخارجية ومن خلال الأدوات حيث حدث تغير في السلوك الناتج عنها نظرا لإتباع أسلوبا جديدا في السياسة الخارجية.

لا شك انه طرا تغير وتطور كبيرين في السياسة الخارجية الإماراتية في عهد الشيخ خليفة حيث اتبع الجيل الجديد من القادة سياسة تتناسب مع الطفرة التي أصابت العلاقات الدولية والتطورات الدراماتيكية المتسارعة التي غيرت وجه المنطقة فيما اصطلح على تسميته بالربيع العربي، والذي اثر بشكل كبير على حالة الاستقرار التي كانت سائدة في الوطن العربي والمنطقة لتتحول المنطقة إلى بؤر توتر واقتتال وحروب وقتل ودمار وتشريد لملايين الأبرياء ولازالت دوامة العنف مستمرة حتى الآن حيث بدأت بتونس ثم تلاحقت بعدها الدول العربية الواحدة تلو الأخرى مثل سوريا، مصر، ليبيا واليمن.

فكان لا بد أن يكون للإمارات العربية المتحدة موقفها ولم يكن من الممكن أن تقف مكتوفة الأيدي أمام ما يحدث من تحولات تاريخية في المنطقة فقد أصبحت الإمارات من الدول المؤثرة في المنطقة فتقدمت لتأخذ دورها بما يتناسب مع مبادئها الثابتة مع التراث الحضاري الأصيل الذي خلفه الشيخ زايد فكان للإمارات موقف من الحراك الدائر في كل المنطقة العربية، وكان لها مساهماتها التي من شانها أن تنحاز إلى جانب الشعوب المقهورة، وتقدم لها الدعم والمساندة فكان التدخل في ليبيا بشكل غير مباشر عن طريق دعم احد الأطراف، واختلف التدخل في القضية اليمنية لان الأزمة اليمنية تعتبر قضية امن قومي لها، وتدخلت في سوريا كذلك، وكان لها تدخل في أي مكان كانت تحدث فيه ثورة. [1]

1 عماد حسن محمد أبو اللبن، **المرجع السابق**، ص 45.

كانت الإمارات على رأس النظم الإقليمية التي تبنت مواجهة الثورات العربية، حيث دعمت وجود نظام سلطوي من خلال رؤية استمرار النظام القديم، وبدأت الإمارات عمل على حماية منطقة الخليج من التغيير بعد ذلك في انتهاج سياسة إقليمية توسعية وغير تقليدية؛ تسعى إلى التدخل في البلدان العربية خارج الخليج.وقد بدأت هذه السياسة التي يمكن وصفها بأنها سياسة خارجية تعديلية متشدّدة واستفزازية وتدخلية على وجه الخصوص في البروز من قبل الإماراتي محمد بن زايد آل نهيان، كما تماشى هدفها المتمثل في توسيع رؤيته مع التأثير في صنّاع القرار الإقليميين والعالميين.

اجتهدت الإمارات بداية في مواجهة الحركات الديمقراطية التي بدأت في عام 2011، بشكل ضعيف أمام قوة ومفاجأة الثورات، ولكن مع تزايد شعبية الديمقراطية وفكرة الحكم العام وفقًا لإرادة الشعوب، بدأت الإمارات في توفير دعم غير محدود للأنظمة القائمة؛ بسبب فكرة أن موجة الثورات العربية سوف تمتد إليهما.

بعد الربيع العربي بدأت جماعة الإخوان المسلمين والحركات الإسلامية والاجتماعية والسياسية التي بدت قريبة منها في قيادة التحوّل في تونس ومصر، واستمرّت في التأثير في دول المنطقة الأخرى، وامتدّت آثار عملية التحوّل الديمقراطي إلى الإمارات لكنها تمكّنا من مواجهتها بالتدابير السياسية والعسكرية والاقتصادية التي اتخذتاها، ومع ذلك فقد امتدت موجة التغيير هذه إلى الإمارات مع حركة الإصلاح، ومع نشاط الإمارات94 وهو نشاط ينسب إلى 94 ناشطًا إماراتيا وقّعوا على عريضة تدعو الحكومة الإماراتية إلى إجراء مجموعة معتدلة نسبيًّا من الإصلاحات الديمقراطية.[1]

على الأرجح أن تحصد الإمارات على المدى القريب تحسن تموقعها الدولي وتعامل القوى الكبرى في العالم معها على أساس مبدأ المعاملة بالمثل باعتبارها قوة صاعدة إلى جانب القوة السعودية والخليجية الأخرى ما يقود في النهاية لتوقع كسب السياسات الإماراتية لاحترام دولي أكبر مستقبلاً بفضل رؤية التسامح والانفتاح التي تشجع عليها الدولة، إذ تراهن الإمارات على الاستفادة من ترسيخ مبدأ التسامح في سياساتها وتعزيز ترويج صورة البلد المتسامح، ما يعزز دائرة الفرص الواعدة أمام نمو الاستثمار الإماراتي في العالم وتعزز الاستثمار العالمي في الإمارات. [2]

---

1 محيي الدين أتامان، محمد علي كارا دومان،" سياسة الإمارات والسعودية تجاه أزمة ليبيا "، **مجلة رؤية تركية** (2020) ص 100، 101.

2 إدارة المركز،" تنسيق دفاعي واقتصادي محتمل عربي خليجي إسرائيلي يرعب إيران وتركيا "، **مركز الشرق الأوسط للاستشارات السياسية والإستراتيجية**، (21 نوفمبر 2020) ص 02.

تعد الإمارات العربية المتحدة من أبرز الدول الخليجية النفطية التي لعبت دورا هاما في إعادة ترتيب البيت الخليجي في الفترة الأخيرة . ولقد سجل النمو الشامل في دولة السبع إمارات حافزا هاما لها في البحث عن السبل الكفيلة بالمتوقع في الساحة السياسة العالمية، انطلاقا من عضويتها في مجلس التعاون الخليجي، عبر بناء شراكة متينة مع المملكة العربية السعودية، فضلا عن تقربها الاستراتيجي من الولايات المتحدة الأمريكية بموجب اتفاقية عسكرية مغرية كانت لها الفضل في اكتسابها لوزن استراتيجي هام رغم صغر جحرها الجغرافي .

كانت الخارجية الإماراتية سبّاقة إلى إعلان دعمها الرسمي للربيع العربي الذي انطلق في تونس، آملة أن يكون مجرد حالة من الغليان والنقمة على الوضع الاجتماعي، وتماشيا مع التطورات غير المتوقعة بعد انتشار الظاهرة في العديد من الأقطار العربية، حاول النظام السياسي الإماراتي مجاراة الواقع المفروض على منطقة الخليج والعالم العربي عبر تعديل برامجها السياسية تجاه الدول المتحررة من ظلم الديكتاتورية، مع ضرورة الانفتاح الحذر على هذه المتغيرات، بل سعت في مرحلة لاحقة إلى التقرب إلى هذه الأنظمة الحديثة لتلميع صورتها وإخفاء مخاوفها من تسرب الثورة إلى أبو ظبي ، أصبح هاجس وصول الإخوان المسلمين إلى السلطة، في أي بلد من البلدان العربية، وعلى رأسها مصر، أحد أبرز الدوافع لتدخل الإمارات، وذلك لتخوفها من تأثيرهم نظراً لكون الإسلاميين أكثر الجماعات تنظيمًا وتنسيقًا، وخاصة المنتمين منهم لدعوة الإصلاح والتي ترى السلطة ارتباطهم المباشر بجماعة الإخوان المسلمين. [1]

دفعت ضغوط الانتفاضات العربية والفراغ السياسي الذي أنتجته الأزمات السياسية في المنطقة؛ بدولة الإمارات لرسم سياسة خارجية نشطة، دبلوماسياً وعسكرياً، في العديد في الدول العربية . ومن أهم أهداف السياسة الخارجية الإماراتية، حسب ما تجلى في السنوات التي تبعت الانتفاضات العربية، هو منع الإسلاميين، وخاصة الإخوان المسلمين، من الوصول إلى السلطة، وهذا ما يعكس هاجس السلطات الإماراتية من انتشار تنظيمات إسلامية على أراضيها وما بين مواطنيها . كما يتجلى ذلك الهاجس في التعاطي الأمني مع الناشطين السياسيين داخل الإمارات. [2]

---

1 ليلى الهيشري،"الإمارات والموقف من الرّبيع العربي"، **مركز الدّراسات الإستراتيجية والدبلوماسية** (2018/02/02) ص 02، 03.

2 عبد الخالق عبد الله، **المبادرات والاستجابات للسياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة** (الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2011) ص 19.

المطلب الثاني: الآليات العسكرية كوسيلة لتحقيق السياسة الخارجية الإماراتية

تغيرت السياسة الخارجية الإماراتية بعد 2011، وأصبحت أكثر تدخلا في الدول لتحقيق مصالحها.

الفرع الأول: التعاون الإماراتي في المجال العسكري.

لقد أصبح التعاون العسكري عنصرا أساسيا في السياسة الخارجية التي تنتهجها الإمارات العربية المتحدة منذ احتجاجات 2011، حيث لم تقتصر السياسة الخارجية الإماراتية فقط على المساعدات الخارجية التقليدية التي تندرج في إطار رد الفعل على تطورات معينة وقد اعتمدت موقفاً طموحاً واستباقياً وعسكري الشكل في المنطقة، واتخذت الإمارات من خلال هذه السياسة الخارجية الاستباقية مواقف منحازة لجهات معيّنة في بعض النزاعات الأهلية مع الالتزام في الوقت نفسه بعمليات السلام المتعددة الأطراف في أماكن أخرى ، وساهمت الاندفاعية الداخلية لتطوير الإمكانات الدفاعية الإماراتية في تيسير هذه المقاربة النشطة ، وقد نجحت الإمارات في أن تُقدّم نفسها في صورة أسبرطة الصغيرة من خلال المظاهر التقليدية للقوة الصلبة مثل شراء الأسلحة، وبناء القدرات الدفاعية الوطنية، والوضعية العسكرية الجاهزة لمواجهة المخاطر ، ولكن التركيز الإماراتي على التعاون العسكري أوسع نطاقاً إلى حد كبير وقد سعت الإمارات أيضاً إلى تبني عناصر القوة العسكرية الناعمة.

يتيح التعاون في مجال التدريب العسكري الذي يُشكل راهنا جوهر القيمة المضافة للسياسة الخارجية الإماراتية يُتيح إذا للإمارات إقامة علاقات ثنائية جديدة أو تعزيز العلاقات القائمة فقد قدّمت الإمارات المتحدة، في الأعوام العشرة الماضية، التدريب والتعليم العسكريَّين للعديد من الكيانات في الشرق الأوسط وأفريقيا وغرب آسيا ، يساهم هذا الدعم في توسيع شبكة التحالفات الإماراتية مع الدول والفرقاء المحليين في الخارج، ما يؤدي إلى تعزيز النفوذ الجيوسياسي للإمارات ، وتتيح هذه السياسات أيضا تعزيز صورة الإمارات في موقع الدولة المقتدرة والموجَّهة نحو الاستقرار. [1]

في الآونة الأخيرة عمدت الإمارات إلى تعزيز بصمتها العسكرية، من خلال الانخراط المباشر ومؤازرة أطراف معيّنة ولو اختلفت درجات الانخراط في الحرب والنزاعات بعد 2011، حيث يتيح التعاون العسكري لدولة الإمارات العربية المتحدة الاستعداد لأي تدخل خارجي يكون الهدف منه تحقيق سياستها الخارجية.

---

1 إليونورا أرديماغني، " الإمارات: تعزيز السياسة الخارجية بالتركيز على التدريبات العسكرية "، **المعهد الإيطالي للدراسات السياسية الدولية**، (أكتوبر 2020) ص 05، 06.

يُشكل التعاون الإماراتي في مجال التدريب والتعليم العسكريين المحرّك لسياسة البلاد الخارجية؛ فالقوات الإماراتية تؤمّن عادة التدريب العسكري للبلدان أو المناطق حيث انتشرت سابقاً لحفظ السلام ، كما تقدم التدريب والمعدات لشرطة بونتلاند البحرية منذ عام 2011، وللشرطة والقوات العسكرية في أرض الصومال منذ عام 2018، وفي الآونة الأخيرة، قامت الإمارات بتدريب مجنّدين التحقوا بقوات النخبة الأفغانية لمكافحة التمرد منذ عام 2018، وفي العام نفسه انضمت الإمارات بصفة دولة شريكة إلى مهمة الدعم الحاسم التي ينفذها الناتو في أفغانستان. وزادت الإمارات العربية المتحدة أيضا انخراطها في غرب أفريقيا بهدف تعزيز نفوذها وركزت الإمارات بوجه خاص على بلدان مجموعة دول الساحل الخمس مثل بوركينا فاسو وتشاد ومالي والنيجر، إضافة إلى استثماراتها في الاقتصاد والبنى التحتية في مالي وموريتانيا ، وقد ساعدت الإمارات على إنشاء أكاديمية عسكرية في موريتانيا تحت اسم كلية محمد بن زايد للدفاع في عام 2016، لتدريب كبار الضباط في قوة مجموعة دول الساحل الخمس، ومن خلال الجمع بين التدريب والتجهيز بالمعدّات، قامت الإمارات بتزويد مالي 30 آلية مدرّعة من طراز تايفون و15 آلية مدرعة خفيفة الوزن مصنوعة في الإمارات من طراز كوغار، فضلا عن تدريب القوات التابعة لدولة مالي في الأكاديمية العسكرية لمجموعة دول الساحل الخمس المموَّلة من الإمارات في عام 2020. [1]

تسعى الإمارات إلى تعزيز صورتها في موقع الدولة القادرة على دعم الشركاء الأقل استقراراً من خلال تركيزها على التدريب العسكري ، وبدلا من تشجيع شركائها على بناء المؤسسات على نطاق واسع، يرمي التعاون الإماراتي في مجال التدريب العسكري إلى ترسيخ مكانة الإمارات الجيوسياسية من خلال تعزيز الاستقرار بواسطة خطوات تدريجية وقابلة للتكييف ، وسوف يتيح ذلك في نهاية المطاف للإمارات بأن تتحوّل إلى جهة نافذة وبأن تكتسب قوة وفعالية خارج إطار مناطق نفوذها المباشرة فيما تحافظ أيضاً على الالتزام بإطار الاستقرار الذي تقول إنها تدعمه ، والتعاون في مجال التدريب العسكري مرتبط أيض ا بالنسبة إلى القيادة الإماراتية، بصورة البلاد على الساحة الدولية وسمعتها ومكانتها. [2]

إذن فالإمارات بدأت في التعاون العسكري وذلك لتطوير سياسة خارجية تستخدم الأداة العسكرية.

---

1 إليونورا أرديماغني،**" المرجع السابق**، ص 05، 06.

2 **مرجع نفسه**، ص 07.

الفرع الثاني: الجاهزية العسكرية للإمارات.

حسب معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام، أتت الإمارات في المرتبة الخامسة عشرة في قائمة الدول الأكثر إنفاقًا على جيوشها في العام 2013، ومن المرجح أن تكون ثالث أضخم مستورد للأسلحة في العالم في العام 2015، كذلك، تحتل الإمارات المرتبة الرابعة في قائمة الدول الأكثر إنفاقًا على البضائع والخدمات العسكرية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، إذ اشترت من واشنطن حوالي 70 % من أسلحتها المستوردة وقد بلغت الميزانية الدفاعية الإماراتية 22 مليار دولار سنويًا في العام 2014، وهي السنة الأحداث التي تستند إليها الإحصاءات الرسمية وفي العام 2014، لقبت الإمارات بمدينة إسبرطة الصغيرة، نظرًا إلى ما تتمتع به الدولة من مهارة وفعالية قتالية ضخمة مقارنة مع حجمها الجغرافي والديمغرافي، ناهيك عن التزامها المتزايد بتحقيق الاستقلالية الأمنية بالاعتماد على الجهوزية العسكرية. [1]

بالرغم من المساعي الثابتة لتوطيد العلاقات الأمنية الثنائية مع الولايات المتحدة، شهدت الفترة الأخيرة حالات تعاون عسكري متزايد بين دول مجلس التعاون الخليجي وقد شاركت معظم دول مجلس التعاون الخليجي في تدخل قوات درع الجزيرة في البحرين في مارس 2011، وأرسلت الإمارات قوة من 500 ضابط شرطة لدعم جهود التدخل، بالإضافة إلى ذلك، تضطلع الإمارات بصفة المراقب غير العضو في منظمة حلف شمال الأطلسي وتحضر اجتماعات القمة الخاصة بالمنظمة وفي فبراير كشفت الإمارات عن نيتها في الاضطلاع بدور أكثر فعالية في حلف شمال الأطلسي والمساعدة في التعويض عن تراجع الاهتمام الأمريكي بمنطقة الشرق الأوسط كما تستضيف الإمارات قواعد عسكرية فرنسية مهمة، بما فيها المرافق البحرية والإمدادات الجوية ومعسكر السلام الذي يأوي حوالي 400 جندي فرنسي. [2] فالإمارات العربية المتحدة تعتبر دولة جاهزة من الناحية العسكرية لخوض للمساهمة في حل الأزمات العالقة في إطار الأمم المتحدة كقوات حفظ السلام كذلك أصبحت الإمارات جاهزة لدورها الذي سيأتي مع التغيرات السياسية في الوطن العربي، حيث سيكون لها دور فعال في مواجهة ثورات الربيع العربي عن طريق ما يسمى الثورات المضادة.

---

1 بيير بيانيمي، أرمين روزن،" الجيش الأقوى على الإطلاق "، على الرابط:

http://www.businessinsider.com/why-the-uae-is-the-middle-easts-military-power-2014-11
تاريخ التصفح: 2021/02/03.

2 **مرجع نفسه.**

الفرع الثالث: الإمارات وسياسات القوة الصلبة.

تحولت الإمارات من نموذج قائم على تسويق أدوات القوة الناعمة، إلى صورة مغايرة تمامًا في سنوات قليلة بعدما واجه نموذج دبي وارتباطه بالقوة الناعمة تحديات اقتصادية خطيرة، وقد بدأت أزمة دبي منذ تأثرها الكبير بالأزمة المالية العالمية عام 2008، ومنذ ذلك الوقت انتقلت عملية صنع القرار تدريجيًّا من دبي إلى أبو ظبي وبدأت دبي في التقهقر للخلف، وفقدان استقلاليتها بينما تقدمت أبو ظبي وتبوّأت الصدارة في صورة الإمارات عالميا وهي الصورة التي ركزت على القوة الصلبة بأشكالها المتعددة. [1]

1/ دعم الانقلابات.

استهدفت الإمارات تغيير أنظمة الحكم التي ترى فيها خطرًا عليها بالقوة، عن طريق تحريض الجيوش في تلك البلدان على تنفيذ انقلابات عسكرية، وإجهاض التجربة الديمقراطية فيها، وأبرز مثال على ذلك دعم الانقلاب على الرئيس المصري الراحل محمد مرسي عام 2013، وتقديم معونات بعشرات المليارات من الدولارات للجيش المصري على مدار سنوات لمساعدته على مقاومة الضغوط الخارجية التي كانت تطالبه باستئناف العملية الديمقراطية.

2/ توظيف المرتزقة.

منذ بداية الربيع العربي، وثّقت الإمارات علاقتها بشركات الأمن المتخصصة التي توظف المرتزقة؛ إما لحفظ أمنها الداخلي، أو نشرهم في مناطق الصراع التي تتورط فيها في المنطقة ففي عام 2011 اتفقت الإمارات مع شركة بلاك ووتر الأمريكية، المتورطة في جرائم حرب بالعراق، على إنشاء مقر لها في أبو ظبي، وتشكيل كتيبة من 800 أجنبي للعمل داخل البلاد، بهدف حماية النظام من أي اضطرابات داخلية محتملة 87 ونشرت عدد من وسائل الإعلام العالمية، نهاية عام 2015، أن الإمارات أرسلت سرا المئات من المرتزقة الكولومبيين للقتال نيابة عن جيشها في اليمن. [2]

---

1 أسامة الرشيدي،" القوتان الناعمة والصلبة في السياسة الخارجية: حالتا قطر والإمارات "، **مجلة رؤية التركية** (2021) ص 88.

2 **مرجع نفسه**، ص 94.

الفرع الرابع: بروز الإمارات بمثابة قوة إقليمية.

شهدت مرحلة ما بعد عملية عاصفة الصحراء اندفاعًا باتجاه تطوير القدرات العسكرية في الإمارات بإدارة الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، وهو اندفاع لا يزال قائمًا حتى اليوم لا بل لا ينفك يحظى بالزخم القوي منذ أن أبصر النور، كما أصبحت الإمارات منخرطة أكثر فأكثر في العمليات العسكرية التي يشنّها الحلفاء الدوليون، بالإضافة إلى الحملة العسكرية التي أطلقها الحلفاء ضد الدولة الإسلامية في العراق والشام في العام 2014، كذلك، شاركت الإمارات في الحملة العسكرية بقيادة الولايات المتحدة التي أطاحت بالنظام الليبي برئاسة معمر القذافي في العام 2011، من الواضح أكثر فأكثر أن قادة الإمارات السياسيين والعسكريين يبذلون جهودا واعية لتزويد الدولة بقدرات عسكرية مستقلة أكبر شأنا ودور أكثر بروزا في المنطقة. [1]

فالإمارات العربية المتحدة بدأت تبرز على الساحة الدولية بمشاركتها في العديد من التدخلات العسكرية مع القوى الدولية.

منذ العام 2011، بدأت تلك السياسات تثبت كفاءتها إذ برزت الإمارات بمثابة جهة فاعلة تتمتع بقوة خشنة متزايدة، وقوة ناعمة أيضًا، في منطقة الشرق الأوسط بالرغم من مساحتها الجغرافية وعدد سكانها الصغيرين نسبيًا ويؤكد أولر يخسن بصورة مقنعة أن سعي الإمارات إلى البروز كقوة أكبر شأنًا على الساحة في خلال العقد الأول من القرن الحالي وما بعد تلك الفترة، يتزامن مع عاملين اثنين ساهما في القضاء على قيود عدة كانت لا تزال حتى الآن مفروضة على الدول الصغيرة يتمثّل العامل الأول في بروز أقطاب عدة ذات ثقل جغرافي اقتصادي مهم ومراكز نفوذ ساهمت في توفير فرص جديدة لتشكيل تحالفات جديدة بين الدول، أما العامل الثاني، فيرتبط بالابتكارات المحرَزة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي ساهمت في تزويد الجهات الفاعلة الجديدة بفرص عدة للاضطلاع بدور دولي غير متناسب مع مساحتها الجغرافية وعدد سكانها، بالإضافة إلى العاملين المذكورين، يرد عامل ثالث متمثّل في الفراغ المتزايد في القيادة في العالم العربي لاسيما بعد العام 2011، وقد ساهمت كلّها معًا في بروز الإمارات، بصورة غير متوقعة، كجهة فاعلة مهمة في منطقة الخليج والعالم العربي ككل. [2]

---

1 حسين إبيش،" الإمارات العربية المتحدة: إستراتيجية الأمن القومي الناهضة "، **معهد دول الخليج العربية في واشنطن** (06 افريل 2017) ص 14.

2 **مرجع نفسه.**

المبحث الثاني: السياسة الخارجية الإماراتية اتجاه ليبيا واليمن.

في هذا المبحث سوف نفصل في السياسة الخارجية الإماراتية اتجاه دولتان مستهما ثورات الربيع العربي، فكانت السياسة الخارجية في ليبيا سرية بدعم طرف، أما في اليمن فكانت بتدخل مباشر.

المطلب الأول: السياسة الخارجية الإماراتية في الليبية.

مست ليبيا التغيرات الحاصلة في المنطقة العربية من ثورات، وأدت إلى تغير شامل داخل ليبيا.

الفرع الأول: اندلا ع الثورة الليبية.

انطلقت موجة الاحتجاجات في كل من تونس ومصر وصولاً إلى ليبيا حيث قامت مجموعة صغيرة من المتظاهرين في 15 فيفري 2011 للمطالبة بالعدالة بشأن ضحايا مجزرة أبو سليم 1996، وفي نفس اليوم خرجت كل من مدينة البيضاء ودرنا والزناتان الذين دعوا إلى زوال النظام القذافي، بحيث انتشرت الاضطرابات إلى المدن الأخرى في البلاد وطرابلس، فالأحداث التي وقعت في كل من تونس ومصر كانت حافزا أساسيا في نفوس الجماهير الليبية من أجل كسر حواجز الخوف ضد النظام التسلطي بمعاملة الوحشية، الذي مورس عليهم وسيطرته لعدة أعوام، والتي بدأت من مدينة بنغاري في 15 فيفري 2011. تم تنظيم هذه التظاهرة في أولها عن طريق مواقع التواصل الاجتماعي شبكة الانترنيت في صفحات الفيسبوك إذ تم توجيه الدعوة الرئيسية منها، حيث أنشأ نشطاء ليبيين من معارضة الداخلية ومن المهجر صفحات بعنوان انتفاضات 17 فيفري 2011لتجعله يوم غضب الشعب وعبر البيان المنشور بالصفحة عن ضرورة الخروج للشوارع للتعبير عن الفساد والفقر بشتى أنواعه الذي تعيشه الشعوب الليبية. ومحددات البيات التي نص عليها البيان هو: إسقاط النظام القذافي، إنشاء دولة الدستور والقانون، محاسبة المجرمين الذين سفكوا دماء شعبنا. وهذا البيان تزامن بيان القوى السياسية ليبية في المهجر تطالب فيه القذافي بالتنحي عن الحكم، وتؤكد حق الشعب الليبي في التعبير والتظاهر، ولكن من جعل الثورة الانتفاضات أن تخلف لكلا من مصر وتونس هو البعد القبلي الذي لعب الدور الهام في هذه الانتفاضات، بحيث المجتمع الليبي يقوم أساسا على المجتمع القبلي الذي يعلو فيه الانتماء للقبيلة أكثر من الدولة. [1]

---

1 زياد عاقل،" الفشل الداخلي والتدخل الخارجي في الجماهير الليبية "، **السياسة الدولية**، المجلد 46، العدد 184 (افريل 2014) ص 72.

كما تم إعلان تأسيس المجلس الوطني الانتقالي إذ أعتبر هذا المجلس هو الهيئة الرئيسية التي نشأت عن الانتفاضة وذلك في 2011/02/27، هذه المرحلة زادت الانتفاضات حدة بين معارضي النظام ومناصريه مما أدى إلى سقوط العديد من الضحايا من الجماهير المتمردين على النظام وحين فقد القذافي ومناصريه السيطرة على الشعب المتمرد والمنادى للتحقيق العدالة وإلزامية استرجاع حقوقهم السياسية الاقتصادية والاجتماعية واجهتهم بالقتل وهذا الأمر أثر بشكل حاسما في تحويلة النّصر إلى الثورة وذلك بفعل رد فعل النظام العنيف من طرف نظام القذافي للمناصرين المدنيين، وبالتالي كلما قتل المزيد من المناصرين من قل قوات الأمن، كلما انظم القادة السياسيون والعسكريون وزعماء القبائل بسرعة أكبر لحماية أسرهم ومدنهم ومهما كانت المطالب المتظاهرين الأولية، فقد أصبحت ثانوية، وانشقت وحدات كاملة من الجيش ويكمن سبب هذا التطورات قوات الولاء المحلية والعائلية والقبلية إضافة إلى ضعف مؤسسات الدولة وبالتالي وجد البلد نفسه في حالة حرب أهلية متصاعدة صعبة السيطرة خلال أسبوعين من اندلا ع الاحتجاجات الشعبية. [1]

التجأ القذافي قبيل سقوط عاصمته إلى مسقط رأسه سرت .حيث أصبحت هذه المدينة آخر معاقله التي بقيت بعد سيطرة معارضيه على جميع ليبيا في يوم 22 أكتوبر 2011 جاء قرار القذافي بالفرار من سرت متأخرا فلقد أسره ثوار ليبيا ومعه وزير دفاعه وحراسه الشخصيين بعد هروبهم من غارة للناتو حيث قبض عليه الثوار وقتل بعد ذلك في ظروف غامضة بالرصاص وتم قتل أبو بكر يونس وزير دفاعه وقتل ابنه المعتصم معه أيضا أعلن المجلس الانتقالي الليبي أنه تم نقل جثمان القذافي إلى مدينة مصراته، تم نفي مقتل القذافي من قبل غارة من الناتو مثلما تداول هذا الخبر عبر بعض وسائل الأعلام ولكن ثبت إن من قتلوه هم الثوار الليبيين انتهى نظام القذافي في العشرين من شهر تشرين أكتوبر عام 2011. [2]

بعد نجاح الانتفاضة الليبية في إسقاط الرئيس معمر لقذافي بدأت المرحلة الانتقالية في ليبيا عبر العديد من المراحل، كانت بدايتها بإكمال المجلس الوطني التأسيسي الذي تأسس للإطاحة بالقذافي المرحلة الانتقالية وتكون المرحلة الثانية هي انتخاب مؤتمر وطني ويتم انتقال السلطة إليه، وهذا ما حدث لكن ازدادت الفوضى في ليبيا عبر التدخل الخارجي وعلى رأسها الإمارات العربية المتحدة.

---

1 أوشريف يسرى، **تداعيات الأزمة الليبية على الأمن في الجزائر**، رسالة ماجستير (جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية) ص 83.

2 زياد عاقل، **المرجع السابق**، ص 74.

الفرع الثاني: التدخل الإماراتي في ليبيا بدعم خليفة حفتر.

منذ عام 2014 قُسمت ليبيا عمليا قسمين: الحكومة الشرقية والحكومة الغربية تسيطر حكومة الوفاق الوطني التي تعترف بها الأمم المتحدة رسميا ويقبلها المجتمع الدولي سلطة شرعية على الجزء الغربي من البلاد، وبخاصة العاصمة طرابلس، أما القوة العسكرية التي شكلها خليفة حفتر وسميت بالجيش الوطني الليبي، فتسيطر على الجانب الشرقي الغني بالنفط من البلاد. ومن أجل إعطاء شرعية للجيش الوطني الليبي في شرق ليبيا ذهب حفتر أيضا إلى تشكيل هيكل سياسي يُسمى مجلس النواب، ورغم أنّ الأمم المتحدة ذكرت أنها لا تعترف بشرعية التشكيلات على الجانب الشرقي إلا أن مجلس النواب التابع لحفتر اعترف به، ولقِي الدعم من قبل العديد من الدول الإقليمية والقوى العالمية وهو يتلقى أيضا حصة من مؤسسة النفط الليبية العامة من خلال البنك المركزي الليبي. [1]

شن خليفة حفتر هجوما شاملً ضد حكومة الوفاق في إبريل 2019 بدعوى أن لديها منظّمات إرهابية وعناصر متطرفة، ومن المفارقات أن حكومة الوفاق صاحبة الشرعية في نظر المجتمع الدولي والأمم المتحدة لم تحصل سوى على دعم عدد قليل من الدول، مثل تركيا وقطر، بينما تدعم جميع الجهات الفاعلة الإقليمية والعالمية، وبخاصة الإمارات والسعودية ومصر وفرنسا وروسيا، الطرف غير الشرعي المتمثل في حفتر، تمكن حفتر المدعوم من تحالف الإمارات من التقدم بشكل مريح ضد قوات حكومة الوفاق التي لا تزال بعيدة عن دعم القوى العالمية، وقد تمكّنت قواته في وقت قصير من السيطرة على جزء كبير من أراضي البلاد حصل حفتر على الدعم؛ لأن تحالف الإمارات يريد رؤية سلطة عسكرية قائمة على الاستبداد من شخص واحد بدل من حكومة ديمقراطية تقوم على إرادة الشعب في ليبيا. [2]

جاء الظهور المفاجئ للواء حفتر، كقائد عسكري متقاعد وشخصية مغمورة في الشأن الليبي أثناء فترة حكم القذافي، طيلة مسيرته المهنية، وكان مشهد إعادته إلى الساحة السياسية الليبية سنة 2014، نتيجة تلقيه لدعم جاء لقطع الطريق على الجماعات الإسلامية التي أحكمت قبضتها في الدولة الليبية، خاصة في منطقة سرت بن غازي وطرابلس منذ اندلا ع الثورة الليبية إلى ذلك التاريخ.

---

1 محيي الدين أتامان، محمد علي كارا دومان،" سياسة الإمارات والسعودية تجاه أزمة ليبيا "، **مجلة رؤية تركية** (2020) ص 102.

2 **مرجع نفسه**، ص 103.

ولقد أثار الوضع السياسي الهش في ليبيا مطامع العديد من الدول ولكن رغم المجهود المبذول في دعم مشروع التدخل العسكري في ليبيا، لم تنجح أي جهة في إقناع أعضاء حلف الشمال الأطلسي التي اتعظت من تجربة العراق الفاشلة في تغيير الأنظمة السياسية باستعمال القوة العسكرية، لذلك كانت الساحة الليبية شبه خالية أمام النظام الإماراتي لفرض مخططاته.

لقد اختار قادة النظام الإماراتي تدعيم حفتر، دون غيره، لوضوح خياراته السياسة في الساحة الليبية، فقد أثبت عداءه لجماعة الإخوان المسلمين والجماعات الإسلامية الأخرى النافذة، عبر قيامه ببعض الهجمات الوقائية ضد ما يسميها بالمليشيات الإسلامية واعتبرها جزءا من عملية كرامة ليبيا، ردا على ما اعتبره استباحة للأرض الليبية وردعا لموجة الاغتيالات التي اجتاحت شرق البلاد في السنوات الأخيرة ، وتحول حفتر إلى الشخصية الأكثر حظوظا في تولي منصب الرئاسة في ليبيا، حيث اعتبر الرأي العام الخارجي، ومنه الإعلام الإماراتي، انه المرشح الأبرز في الانتخابات الرئاسية المزمع إجراؤها في سنة 2018 التي يراد بها إنهاء الاغتيالات والمعارك الدائرة بين الفصائل المتحكمة في عدة مناطق في ليبيا مستغلين فشل اتفاق الصخيرات المبرم في 17 ديسمبر2015، في توحيد الفصائل المتناحرة، مما أدى إلى تعطيل عمل حكومة الوفاق الوطني بطرابلس وإعلان ضعفها في تولي إدارة البلاد، وهي نتيجة منطقية تعود لحجم المعارضة التي تتلقاها من حفتر وحلفائه في الداخل والخارج الذي يعتبر مجلس النواب بمدينة طبرق بديلا أكثر شرعية من حكومة طرابلس ومؤسساتها رغم ما يعتري هذه العلاقة من توتر خفي بين الطرفين. [1]

الفرع الثالث: الدعم الوجستي الإماراتي لحفتر

مكنت الإمارات وحلفاءها حوالي 5000 من المرتزقة السودانيين الذين كانوا يقاتلون في صفوف التحالف العربي ضدّ الحوثيين في اليمن من الذهاب إلى ليبيا وكما تقدّم الإمارات والسعودية التمويل اللازم للحرب في اليمن فإنهما تمارسان الشيء نفسه في ليبيا. كما تمول دولة الإمارات حفتر في ليبيا بسهولة، من خلال ناتجها المحل الإجمالي البالغ 455 مليار دولار، ومن خلال تجارتها البحرية الإستراتيجية. [2]

---

1 ليلى الهيشري،" الإمارات والموقف من الرّبيع العربي"، **مركز الدّراسات الإستراتيجية والدبلوماسية** (2018/02/01) ص 13.

2 فولفرام لاخر، تر: عدنان عباس علي، **تصدعات الثورة الليبية القوى الفاعلة والتكتلات والصراعات في ليبيا الجديدة** (الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2014) ص 15، 18.

ومن المعلوم أن التحالف السعودي الإماراتي قدّم 200 مليون دولار لتمويل العمليات غير الناجحة التي قادها حفتر تحت اسم عمليات تحرير طرابلس، وذلك في إطار المعلومات التي تسرّبت من الدبلوماسيين الإماراتيين يوجد لدى الإمارات سبعة صناديق ثروة، ثلاثة منها كبيرة وعالمية، وبخاصة جهاز أبو ظبي للاستثمار، وهي تستخدم تعاوناتها الإستراتيجية في الاقتصاد العالمي في دعم حفتر، وبخاصة مع صعودها في السنوات الأخيرة.

أما في الجانب العسكري فمع بداية الحرب الأهلية الليبية، لم يكن حفتر يتمتع بأي قوة سوى عدد قليل من الطائرات التي تحتاج إلى صيانة، ووفقًا لتقرير الأمم المتحدة، في عام 2017، كُشِف عن طائرة هليكوبتر من طراز Mi-24P تابعة لدولة الإمارات في منطقة قاعدة الخادم الجوية بالقرب من بنغازي، إلى جانب أربع طائرات حربية وطائرة من طراز AT-802 إضافة إلى ذلك، ذُكِر أن دولة الإمارات سلّمت 93 ناقلة جند مدرعة و549 مركبة مدرعة وغير مدرعة إلى الجيش الوطني الليبي غير الشرعي في إبريل 2016 في مدينة طبرق في الشرق، وقد أنتجت المركبات العسكرية من طراز Panther T6 وتايغر الشركات التي تتخذ من الإمارات مقرًّا لها، وسُلِّمت إلى قوات حفتر عن طريق البحر انطلاقًا من الموانئ السعودية. [1]

عندما ننظر إلى التكتلات الدولية في الأزمة الليبية سنجد أن محور الإمارات والسعودية، ومعهما روسيا يدعم حفتر فيما تدعم تركيا وقطر وإيطاليا حكومة الوفاق الشرعية .ومع أن الأمم المتحدة تقرّ بأنّ حكومة الوفاق حكومة شرعية، فإن الدول محور حفتر المذكورة تحاول تغيير التوازن لمصلحة حفتر من خلال الجهود المبذولة لإقناع الأمم المتحدة بالدعاية العالمية له. [2]

إمكانية استمرار مبادرات الديمقراطية، وإمكانية استمرار المطالبات للإمارات بحكم ديمقراطي سبب كافي لها لدعم حفتر وغيره في هذه البلدان سياسيًّا وماليًّا وعسكريًّا .على الرغم من أن الإمارات لم تتبنَّ سياسة خاصة بحفتر، إلا أن أيديولوجيتها وتوقعاتها الرئيسة لا تعتمد على من يقود العملية، ولكن من يعمل على استمرار الأنظمة الاستبدادية لذلك فهي توفّر جميع أنواع الدعم العسكري والسياسي والاقتصادي لحفتر بوصفه أداة للرؤى الإقليمية لهذين البلدين.

---

1 نباهت يشار، " ما الذي تستهدفه الإمارات العربية المتحدة في ليبيا "، على الرابط:

https://www.aa.com.tr/tr/analiz/birlesik-arap-emirlikleri-libya-da-ne-hedefliyor/1526924

تاريخ التصفح: 2021/04/15.

2 محيي الدين أتامان، **المرجع السابق**، ص 111.

المطلب الثاني: التدخل الإماراتية المباشر في اليمن.

اليمن من بين الدول التي شهدت ثورة ضد النظام السياسي لكن اختلفت الثورة اليمنية وذلك لوجود تقسيم طائفي فيها، بالإضافة إلى التحالف الدولي الذي ش على الحوثيين، لذلك في هذا المطلب سنرى السياسة الخارجية للإمارات في اليمن

الفرع الأول: الربيع العربي في اليمن.

أولا: الأحداث السياسية في اليمن بعد 2011.

تعتبر التطورات التي حصلت في اليمن عقب انطلاق فتيل الحركات الاحتجاجية مماثل ومتشابهلدرجة كبيرة لما حصل في سوريا،إذ تصاعدت الأحداث وعرفت انزلا قات عديدة بعد إزاحة على عبد الله صالح عن السلطة وتم نقله ا إلى نائبهعبد ربو منصور،أين عمل بعدها الرئيس المعزول على تحريك الحوثيين لصالحه بصورة غير معلنة لتخلص من خصومهمن السيطرة على البلاد سياسيا وعسكريا. [1] مع زيادة تصعيد الشعب اليمني المظاهرات المنددة بالتغير، بادرة دول مجلس التعاون الخليجي بوضع مبادرة تلبي طموحات وتطلعات الشعب اليمنى وتعمل على احتواء الأزمة الإقليمية العربية والتي أعلن عليها في نوفمبر 2011 نصت على تشكيل مناصفة بقيادة المعارضة وإجراء انتخابات رئاسية ونيابية عاملا بذالك على انتقال السلطة بشكل امن وسلس في غضون 60 يوما حسب ما جاء في الدستور، وتكون دول مجلس التعاون الخليجي والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي شهود على تنفيذ الاتفاق لاقت هذه المبادرة ترحيبا من قبل الأطراف المتصارعة في اليمن كما نصت المبادرة على عدم ملاحقة على عبد الله الصالح قانونيا وقضائيا، ومع دخول سنة 2012 وفي فبراير تم إجراء انتخابات رئاسية انتخب فيها الرئيس عبد ربو منصور هادي رئيساً للبلاد وفق ما جاء في المبادرة الخليجية الإدارة المرحلة الانتقالية في البلاد مالا حظ على الرئيس عبد ربو منصور هادي ليس لو أي علاقة بالمذهب الزايدي ويرفض التدخلات الإيرانية في اليمن ما زاد على ضرورة تقارب صالح وجماعة الحوثي لكن تقديم الرئيس اليمني استقالتهأدخلت البلاد في حرب أهلية. [2]

---

1 عاتق جار الله، " علاقة صالح بالحوثي تنسيق تكتيكي أم تحالف استراتيجي "، **المركز العرب للأبحاث ودراسة السياسات**، (الدوحة، ديسمبر 2016) ص 06.

2 غسان شبانة،" عمليةٌ عاصفة الحزم: الأهداف والمخاطر "، **مركز الجزيرة للدراسات** (22 افريل 2015) ص 03، 05.

بدأت الحرب الشاملة الحالية في اليمن بسلسلة متلاحقة من الأحداث، ففي النصف الثاني من عام 2014 تصاعدت أعمال عُنف ترجع جذورها إلى استياء المواطنين المستفحل من عجز الحكومة الانتقالية عن تحقيق الاستقرار السياسي، ثم أخذت وتيرة الاستقطاب بين المجموعات المختلفة في البلاد منحًى تصاعديًا متسارع. وبعد استيلاء المسلّحين الحوثيين على صنعاء في سبتمبر 2014، ازداد ضعف الحكومة الانتقالية الضعيفة أصلًا بقيادة الرئيس عبد ربه منصور هادي، وشكّل اتفاق السلم والشراكة الوطنية بارقة أمل لحل مبكر ، لكنه تلاشى سريعا، ودفع الحوثيون المزهوون بانتصاراتهم المبكرة ميليشياتهم للسيطرة على المؤسسات الرئيسة في صنعاء، وتحقّق ذلك جزئيًا عبر تعيينهم أشخاصًا موالين لهم في مناصب مختلفة في المؤسسات ووسائل الإعلام أو عبر القيام بدور محركي الدمى لأعضاء الحكومة الذين وُضعوا في نهاية المطاف تحت الإقامة الجبرية، وتبددت الآمال كليًا في يناير 2015 عندما استقال هادي ولجأ، بعد فترة وجيزة من هروبه من الإقامة الجبرية في صنعاء وإقامة قصيرة في عدن، إلى المملكة العربية السعودية، وسحب استقالته وقرار مواصلة رئاسته، وفي الوقت نفسه قرر الحوثيون توطيد نسختهم المعدلة من الدستور الوطني وإنشاء هيئات حكومية خاصة بهم، وواصلوا تمردهم دافعين اليمن كلّه إلى حرب أهلية. [1]

ثانيا: عاصفة الحزم: التحالف الدولي لضرب اليمن.

قامت الدول الخليجية باستثناء عمان تحالف عربي بقيادة السعودية في 26 مارس 2015 بش حرباً ضد الحوثيين سعياً منيا إلى عدم إدخال البلاد كارثة إنسانية مماثلة لما حصل في سوريا والعراق هدفها من ذلك محاولة استرجاع الشرعية لرئيس اليمني ورفض أي دور لرئيس السابق في مستقبل اليمن من اجل ذالك عملت على حشد كل الآليات المشروعة والتنسيق مع الأطراف الرئيسية كحركة الإصلاح واللجان الشعبية من أجل إخراج البلاد من حدوث أزمة ومنع الحوثيين لاستحواذ على اليمن كما أحدثت سلخاً في القوى الموالية لصالح برغم من كل ذلك لم تستطيع مواجهة ما يحدث بل صعدت من حدة الأزمة وأدخلها إلى دوامة من العنف وحرب أهلية . [2]

---

1 الكسندر مترسكي،" الحرب الأهلية في اليمن: صراع معقّد وآفاق متباينة "، **المركز العرب للأبحاث ودراسة السياسات (الدوحة، سبتمبر 2015)** ص 03.

2 نصر طه مصطفى، " اليمن بعد عام من عاصفة الحزم "، **قناة العربية** (2016/03/23) ص 02. على الرابط: www.alarabiya.net

الفرع الثاني: الأهداف الإماراتية من التدخل في اليمن.

مع انطلاق ثورات الربيع العربي وظهور مؤشرات تحول ديمقراطي، أخذت دولة الإمارات على عاتقها مسؤولية دفن طموحات التغيير، وتجلى موقفها في الحرب على كل مظاهر الحراك السلمي، متبنيةً دعم ما بات يُعرف بالثورات المضادة بما في ذلك الانقلاب في اليمن.

تسعى الإمارات من تدخلها في اليمن إلى تعزيز طموحها السياسي والاقتصادي والعسكري ودورها كقوة متنامية ذات تطلعات إقليمية، تسابق منافسيها نحو حقبة جديدة وبناء على ذلك فان ابرز الأهداف الإستراتيجية التي تسعى الإمارات إلى تحقيقها في اليمن تتبلور فيما يلي:

1/ تعزيز نفوذها الجيوسياسي المتنامي في ما وراء بحر العرب حتى خليج السويس شاملا ذلك خليج عدن وغربي المحيط الهندي بما يحقق تقوية موقفها العسكري والاقتصادي ف المنطقة التي تشهد تنافسا شديدا مع إيران وتركيا، ودعم مركزها السياسي في مجلس التعاون الخليجي وجامعة الدول العربية، واهم عامل هو توسيع مشاركتها في مكافحة الإرهاب بوصفها ورقة صعود إلى العالمية، وطريقا لكسب ود القوى الكبرى وتبرئة ساحتها من التهم الموجهة إليها بشان دعمها بعض الجماعات الإرهابية.

2/ إرساء نظام اتحاد فدرالي يمني إقليمين أو ثلاثي يحاكي نسبيا نظامها الاتحادي في حال تعذر ترتيب البلاد في دولتين منفصلتين، لتسخير الفوائد الجيوبوليتيكية للمناطق اليمنية الواقعة تحت نفوذها خدمته لمصالحها في المنطقة باستغلال التأثير الملحوظ لهذه المكاسب في مضمار التنافس الدولي، في إطار الشراكة التي قسمت اليمن فعليا إلى مناطق نفوذ بينها وبين السعودية وذلك من خلال الاستغلال العسكري للمضايق والجزر والإطلالات البحرية المتعددة والمتنوعة، التحكم في ستة قطاعات نفطية بحرية قبالة السواحل المنية للبحر الأحمر وثلاثة في خليج عدن، بالإضافة إلى إضعاف قوى ثورة 11 فبراير 2011، باستهداف حزب التجمع اليمني للإصلاح بوصفه ابرز هذه القوى فضلا عن كونه بحسب الرؤية الإماراتية انه تابع للتنظيم الدولي للخوان المسلمين. [1]

إذن فالإمارات لديها أهداف كبيرة من التدخل في اليمن وأهمها صعودها كفاعل إقليمي.

---

1 مبروك ساحلي،" الدور الإماراتي في الأزمة اليمنية: الأهداف، الآليات "، تقدير موقف، مرك ز **دراسات الشرق الأوسط**، العدد 137، (سبتمبر 2020) ص 02، 03.

الفرع الثالث: التدخل العسكري لتحقق الأهداف الإماراتية في اليمن.

وجدت الإمارات فرصة سانحة في التحالف الذي تقوده السعودية للعب دور أساسي في العمليات العسكرية المشتركة في اليمن، مستفيدة من انشغال القيادة السعودية في ترتيبات بيت الحكم داخل العائلة المالكة وعملت أبو ظبي بديناميكية على تعزيز حضورها في المشهد اليمني خلال خمس سنوات.

بالنظر إلى طبيعة العلاقات اليمنية الإماراتية، فهي لم تشهد حالة استقرار حتى في عهد الرئيس السابق علي صالح، بل ظلت في حالة مد وجزر، تبعًا للأحداث التي شهدها اليمن والمنطقة، ولم تشهد علاقة البلدين استقرارًا نسبيا إلا في أعقاب توقيع اتفاقية تأجير ميناء عدن لصالح شركة موانئ دبي في العام 2008 لمدة25 عامًا قابلة للتمديد لمدة عشر سنوات، كانت تلك الاتفاقية بمنزلة تنازل عن نشاط ميناء عدن المهم بالنسبة لليمن، ضمن مقومات الموقع الجيوسياسي للدولة اليمنية لصالح ميناء جبل علي، الذي أصبح محطة مهمة في خطوط التجارية الدولية، وبالفعل تراجع نشاط ميناء عدن الذي كان يصنفَّ سابقاً بأنه ثاني أهم موانئ العالم بعد ميناء نيويورك في ما يخص تزويد السفن بالوقود، وألغيت الاتفاقية في عهد حكومة الوفاق التي أفرزتها الثورة السلمية في اليمن تحت ضغط بإلغاء الاتفاقية، بسبب حالة التراجع المستمر لأداء الميناء، حيث شهد عدد الحاويات المسجلة تراجعاً من 492 ألف حاوية في 2008 إلى 146 ألف حاوية في العام 2011. [1]

أولا: الإمارات وتقويض الشرعية في اليمن.

بدأت إشكالية العلاقة بين الشرعية اليمنية والإمارات منذ وقت مبكر من عمر الحرب اليمنية، لكن يمكن القول: إن أولى المحطات التي برز فيها الخلاف بينهما على السطح كانت إثر قرار الرئيس هادي، مطلع أفريل 2016، بإقالة نائبه رئيس الحكومة آنذاك، خالد بحاح، المعروف بصلاته الوثيقة بالإمارات، حيث علل قرار إقالة خالد بحاح من رئاسة الوزراء بأنه نتيجة للإخفاق الذي رافق أداء الحكومة خلال الفترة الماضية لكن مصادر اعتبرت قرار إقالة بحاح بمنزلة رسالة مبكرة للإمارات ومحاولة لتقليص دورها في اليمن، يعزز ذلك رضوخ الأخير للقرار ثم إعلان رفضه لاحقًا. [2]

---

1 محمد الأحمدي،" الإمارات في اليمن: من دعم الشرعية إلى تقويض ملامح الدولة "، مركز الجزيرة للدراسات، (28 افريل 2020) ص 03، 04.

2 -، "هادي يوضح أسباب إقالة بحاح وتغييرات مرتقبة في حكومة بن دغر"، الرابط: https://ar.rt.com/hix6 تصفح:2020/04/15.

لقد عمدت الإمارات إلى تقليص نفوذ الحكومة الشرعية في العاصمة المؤقتة، عدن، وتدمير كل مظاهر الحياة السياسية والمدنى ة وإزاحة كل من يرفض سياساتها جنوب اليمن، وفرضت واقعً أحاديا قمعيا لا يختلف عن الواقع الذي فرضا الحوثيون في مناطق سيطرتم، باستخدام مرهجية الاغتيالات والاعتقالات والتعذيب وشبكات السجون السرية لكل الشخصيات الدينية والسياسية والاجتماعية المناوئة لها، استمرت الإمارات في استثمار حالة التشظي وعملت عبر أدواتها المحلية المتمثلة بالمجلس الانتقالي على عرقلة ورفض الانصياع لقرارات التعيين الصادرة عن الرئيس هادي، ففي مطلع فبراير 2017، رفض قرار بتعيين ضابط أمن مطار عدن بدلًا عن سلفه وحين حاولت قوات من الحماية الرئاسية التدخل لتطبيق القرار تعرضت لقصف الطيران الإماراتي. [1]

لقد سعت الإمارات العربية المتحدة بصورة أساسية إلى التأثير في الأحداث في جنوب اليمن بهدف إضعاف حكومة هادي ومنعها من الوقوف في وجه الأهداف الإماراتية ، يُقدّم الإماراتيون الدعم للمجلس الانتقالي الجنوبي الذي يُعتبَر من التيارات الانفصالية الأساسية في جنوب اليمن، ويدعمون المطالب التي يرفعها من أجل تحقيق استقلال الجنوب علاوةً على ذلك، وبعد مقتل الرئيس اليمني السابق علي عبد الله صالح على أيدي الحوثيين في ديسمبر 2017، ساعدت الإمارات طارق صالح نجل شقيقه لإنشاء وحدات عسكرية في الساحل الغربي اليمني، ويخوض المجلس الانتقالي الجنوبي وقوات طارق رسمياً قتالاً ضد الحوثيين لكنهما يرفضان الاعتراف بشرعية هادي، وقد درّبت الإمارات نحو 90000 جندي تسدد لهم أيضا رواتبهم، وتحصل من خلالهم على قوة برّية فاعلة تستخدمها بمثابة وسيلة لممارسة النفوذ العسكري والسياسي.

علاوةً على ذلك، أقدمت الإمارات في الآونة الأخيرة على توحيد جميع القوات العسكرية في غرب اليمن بما في ذلك القوات المتمركزة في مدينة الحديدة المرفئية، تحت قيادة طارق صالح وسعت على ما يبدو إلى تعزيز سيطرتها على القوات في المنطقة لمنع أي تصعيد عسكري ، يُسلّط السلوك الإماراتي في غرب اليمن الضوء على أن السلطات الإماراتية تُركّز بصورة أساسية على جنوب اليمن والمنطقة الساحلية، ولا تُبدي اهتماما كبيرا بما يجري في المنطقة الواقعة شمال البلاد وبما أنه ليست للحوثيين بدورهم مصلحة إستراتيجية في جنوب اليمن أفسح ذلك المجال أمام التوصل إلى تسويات بينهم وبين الإماراتيين. [2]

---

1 محمد الأحمدي، **المرجع السابق**، ص 04، 05.

2 علي الذهب،" التداعيات الإستراتيجية لسيطرة الإمارات على أرخبيل سقطرى " ، **مركز الجزيرة للدراسات** ، (2020) ص 03، 04.

ثانيا: أزمة الجنوب ومشروع تقسيم اليمن

ترى الإمارات أن انفصال الجنوب اليمني يمثلِ مفتاح التحكم والسيطرة والنفوذ الإماراتي، لذلك كانت مواقف أبو ظبي منذ وقت مبكر ضد الوحدة اليمنية، وفي أعقاب تدخلها عسكريا في اليمن، ونجاحها في السيطرة عبر وكلائها المحليين على معظم الخطوط الجوية والقواعد والموانئ البحرية على طول الساحل الجنوبي الاستراتيجي لليمن، لجأت أبو ظبي هذه المرة إلى البدء بإطلاق دعاية إعلامية للترويج للانفصال، وقدمت دعمها للمجلس الانتقالي الجنوبي في إنشاء قناتين فضائيتين، وقد تصاعدت وتيرة الدعاية الإماراتية لانفصال الجنوب عقب التقارب الإيراني الإماراتي وزيارة مسؤولين إماراتيين إلى طهران، حيث أطلق العديد من المسؤولين والمغردين الإماراتيين سلسلة من المواقف المؤيدة للانفصال، قبل أن تتوج بانقلاب المجلس الانتقالي الجنوبي، في العاشر من أوت 2019، وسيطرته على العاصمة المؤقتة، عدن، بعد عام على محاولة انقلاب أولى فاشلة. [1] إذن شهدت الساحة اليمنية في الآونة الأخيرة مجموعة من التطورات السياسية والعسكرية، أفرزت معطيات ميدانية جديدة جديرة بالرصد والتحليل، كان من أبرزها معارك الجنوب اليمني بين قوات المجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم إماراتيا والراغبة في الانفصال عن الشمال، وقوات حكومة الرئيس عبد ربه هادي منصور المدعومة سعوديا. [2]

شنت قوات المجلس الانتقالي بدعم إماراتي حملات قمع رهيبة ضد أنصار الرئيس هادي والشرعية في عدن وواصلت سيطرتها على مدن الجنوب وصولا إلى شبوة، قبل أن تستعيدها قوات الحكومة والانطلاق صوب عدن لاستعادتها، لكن الإمارات سرعان ما تدخلت وشنت غارات جوية متزامنة استهدفت تجمعات الجيش على مشارف العاصمة المؤقتة، على الرغم من إعلان الإمارات المسبق انسحابها من اليمن. أثارت الغارات الإماراتية ضد قوات الشرعية صدمة لدى العديد من اليمنيين، وأيقن العديد من مسؤولي الشرعية أن الإمارات لا تعمل لصالح عودة الشرعية في اليمن، وهو واضحًا في خطاب وزير الخارجية اليمني محمد الحضرمي أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة. [3]

---

1 محمد الأحمدي، **المرجع السابق**، ص 05.

2 طارق دياب،" السعودية والإمارات في اليمن تنافس أم توزيع أدوار؟ "، **المعهد المصري للدراسات** (2019/10/01) ص 01.

3 محمد، **مكان نفسه**.

ثالثا: التوصل لاتفاق لإنهاء أزمة الجنوب:

بالتزامن مع مباحثات بين الحكومة الشرعية بقيادة عبد ربه هادي منصور والمجلس الانتقالي الجنوبي برعاية سعودية في جدة، لإنهاء أزمة الجنوب قامت الإمارات بانسحاب جزئي من عدن في 8 /2019/10، وفي 11 أكتوبر، تسلمت قوات سعودية مهام تأمين مطار عدن الدولي، بعد مغادرة القوات الإماراتية منه، في 12 أكتوبر، تسلمت السعودية أيضا من القوات الإماراتية مقر قيادة قوات التحالف في منطقة البريقة بعدن وفي 19أكتوبر، تسلم الجيش اليمني التابع للحكومة الشرعية، مواقع ومعسكرات عدة في محافظة حضرموت شرق البلاد من القوات الإماراتية المتمركزة هناك، تزامن ذلك مع وصول أحمد الميسري وزير الداخلية اليمني في حكومة هادي لحضرموت، وفي 24 أكتوبر توصلت الحكومة اليمنية والمجلس الانتقالي الجنوبي، المدعوم من الإمارات، إلى اتفاق ينص على تشكيل حكومة من 24 وزارة مناصفة بين المحافظات الجنوبية والشمالية وذلك بقيادة رئيس الوزراء معين سعيد، وسيكون مقرها عدن، وتشكيل لجنة مشتركة يشرف عليها التحالف العسكري بقيادة السعودية على تطبيق الاتفاق وفي 30 أكتوبر، أعلنت القيادة العامة للقوات المسلحة في الإمارات، أنها سحبت عناصرها من مدينة عدن، وسلمتها للقوات السعودية. في 5 نوفمبر 2019، برعاية سعودية إماراتية تم توقيع اتفاق الرياض بين الحكومة اليمنية بقيادة الرئيس عبد ربه منصور هادي والمجلس الانتقالي الجنوبي بقيادة عيدروس الزبيدي وهو الاتفاق الذي أنهى أزمة الجنوب اليمني. [1]

الفرع الرابع: نتائج التدخل الإماراتي في اليمن.

لقد انقسمت الآراء حول أفعال الدولة الإماراتية داخل اليمن، فمنهم من رأى أنها تقف حليفا مع السعودية في هذه القضية لأنها ترغب بالحفاظ على الأمن الإقليمي في المنطقة، والبعض الآخر رأى أنها تسعى إلى السيطرة على الملاحة البحرية في اليمن خاصة في بحر العرب وخليج عدن نظرا لنفوذها الكبير المتواجد في الموانئ الجنوبية لليمن في سبيل إضعاف دولة عُمان في الملاحة البحرية. [2]

---

1 طارق دياب،" المشهد الخليجي أكتوبر 2019 "، تقارير دولية، **المعهد المصري للدراسات** ، (12 نوفمبر 2019) ص 07.

2 سعيد بن علي الحسيني، " السياسة الخارجية الإماراتية في القرن الإفريقي واليمن : الآثار والنتائج "، **مجلة جيل للدراسات السياسية والعلاقات الدولية**، العدد 24، ص 96.

سعى الإمارات جاهدة إلى زيادة النفوذ الجغرافي السياسي بداية من وراء بحر العرب وصولا إلى خليج السويس وخليج عدن وحتى المحيط الهندي وذلك يرجع إلى رغبتها في توسيع النفوذ الإماراتي في المجال الاقتصادي والعسكري خاصة في ظل وجود لمنافسة الكبيرة مع تركيا والمملكة العربية السعودية وطهران، وكذلك ترغب في إمداد ودعم السياسة الإماراتية في مجلس التعاون الخليجي وجامعة الدول العربية، بالإضافة إلى الرغبة في زيادة عمليات مكافحة الإرهاب لكسب ود القوى الكبرى في العالم ، ويتحقق هدف الإمارات الاقتصادي من خلال السيطرة على ست قطاعات بترولية بحرية ثلاثة منها تقع مقابل جهة السواحل اليمنية. [1]

في التاسع من فبراير الماضي 2020 خلال حفل استقبال القوات المشاركة في العمليات العسكرية في اليمن بحضور حشد من كبار رجال الدولة داخل قاعة مؤتمرات فخمة، يتقدم الصفوف ولي عهد أبو ظبي، محمد بن زايد، وقف الفريق الركن، المهندس عيسى سيف بن عبلان المزروعي، نائب رئيس أركان القوات المسلحة الإماراتية، أمام الحشد وأدى التحية العسكرية ثم ألقى كلمة تحدث فيها عن نقاط لا تمثل إحاطة شاملة ولكنها عناوين بارزة للإستراتيجية العسكرية لدولة .الإمارات في اليمن، ضمن التحالف الذي تقوده السعودية هناك بحجة دعم الحكومة الشرعية منذ مارس 2015. قال المسؤول العسكري الإماراتي إن الإمارات بعد خمس سنوات من الحرب في اليمن تحولت من إستراتيجية الاقتراب المباشر إلى إستراتيجية الاقتراب غير المباشر، والتي ستنفذها القوات اليمنية التي تم تشكيلها وتدريبها وتجهيزها ويقُدرّ قوامها بأكثر من 200 ألف جندي، مؤكدًا أن القوات الإماراتية قاتلت في اليمن ثلاثة أعداء في آن واحد، هي: الانقلاب الحوثي، والإخوان المسلمون وطابورهم الخامس، والإرهاب القاعدي والداعشي الحقيقة أن الحرب على الإخوان المسلمين، حسب تعبير المسؤول العسكري الإماراتي كانت جزءًا من الإستراتيجية الإماراتية في اليمن قبل عاصفة الحزم، وأحد أهدافها في دعم الثورة المضادة التي أفضت إلى سيطرة الحوثيين على صنعاء، وتاليًا بقية المحافظات، ففي الشهر الثاني من عمر التدخل العسكري للتحالف السعودي/الإماراتي في اليمن، كان الخبير الاستراتيجي السعودي، أنور عشقي، يشير في لقاء تليفزيوني، إلى أن الإمارات كانت الممول الرئيس للحوثيين وحليفهم، صالح، من أجل اجتياح العاصمة، صنعاء، في سياق الحرب على حزب الإصلاح في اليمن باعتباره الرافعة السياسية الأهم للثورة السلمية في 2011. [2]

---

1 سعيد بن علي الحسيني، **المرجع السابق**، ص 96.

2 محمد الجبارات، **الجذور التاريخية للأزمة اليمنية** (الأردن: الآن ناشرون وموزمعون، 2018) ص 81.

المبحث الثالث: السياسة الخارجية الإماراتية تجاه إسرائيل وسوريا.

في هذا المبحث سوف نحاول التفصيل في التوجه الجديد للسياسة الخارجية الإماراتية خاصة بقيامها بعملية التطبيع مع إسرائيل، بالإضافة إلى سياستها مع سوريا وبعض الدول الأخرى.

المطلب الأول: الاتفاق الإماراتي الإسرائيلي بين التحالف والتطبيع.

في هذا المطلب سوف نرى العلاقات الإماراتية الفلسطينية، ثم كيف أن الإمارات قامت بالتطبيع مع إسرائيل وسوف نعرف الآراء حول هذا التغير في السياسة الخارجية الإماراتية اتجاه أهم قضي عربية وهي القضية الفلسطينية.

الفرع الأول: العلاقات الإماراتية الفلسطينية.

دولة الإمارات ودولة فلسطين تتشارك الدولتان بروابط ثقافية قوية ومتشابهة، ودولة الإمارات كغيرها من البلدان الإسلامية تدعم استقلال فلسطين ويقيم مئات آلاف الفلسطينيين في الإمارات بغرض العيش والعمل فيها وكما أن لدى فلسطين سفارة في أبو ظبي وقنصلية عامة في دبي فللإمارات مكتب في فلسطين وقد بدأت العلاقات الإماراتية الفلسطينية الرسمية 1968، حين تم افتتاح مكتب لمنظمة التحرير الفلسطينية في أبو ظبي وتُعد الإمارات أول دولة عربية تعترف بدولة فلسطين بعد إعلان استقلالها في عام 1988 كما وتتبنى موقف ثابتا في دعم القضية الفلسطينية والحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وتقدم مساهمة كبيرة على المستويات السياسية والاقتصادية لتمكين الفلسطينيين من الصمود على أرضهم حتى تتحقق دولتهم المستقلة وعاصمتها القدس وهذا ما أكده سمو الشيخ عبد الله بن زايد آل نهيان وزير الخارجية والتعاون. [1]

لكن الإمارات تختلف نظرتها للحركات السياسية في فلسطين فتتبني الإمارات توجهات فكرية وسياسية معارضة لحركة حماس، انطلاقا من ارتباطها الفكري بجماعة الإخوان المسلمين من ناحية وتلقي دعم من إيران من ناحية أخرى، وقد صنفتها كحركة إرهابية في 2016.

تمثل فلسطين أهمية محورية لأي طرف يرغب في القيام بدور إقليمي فاعل من ناحية، وأن يكون حاضرا ضمن أي جهود لإعادة ترتيب المنطقة وبنيتها وتحالفاتها من ناحية أخرى. وسوف نرى في العنصر القادم كيف تغيرت السياسة الإماراتية تجاه إسرائيل.

---

1 خالد عزالدين، **الإمارات وقوس العطاء لفلسطين** (الجزائر، دار قرطبة للنشر، 2014) ص 37.

الفرع الثاني: التطبيع الإماراتي مع إسرائيل.

في العادة يجري استعمال مصطلح التطبيع في الأدب السياسي للصراع العربي الإسرائيلي، ولعل الفكرة النمطية التي تمتلكها الأغلبية هو أن العلاقات العربية الإسرائيلية كانت في قطيعة تامة؛ لكن في نفس الوقت فان مفهوم التطبيع يتعارض مع فكرة المقاطعة والممانعة، إذن فان تطبيع العلاقات بين العرب وإسرائيل هو جعلها طبيعية ويعلن عنها رسميا بما يعني أنها كانت موجودة. [1]

أعلن بيان مشترك بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل والإمارات العربية المتحدة، والذي أعلن فيه بأن هذه الأخيرة الإمارات ستطبع علاقاتها مع إسرائيل بشكل طبيعي ورسمي وهذا مقابل تعليق هذه الأخيرة إسرائيل لخطة الضم لمناطق في الضفة الغربية، وتم التوقيع الإمارات العربية المتحدة ومملكة اتفاق تطبيع مع إسرائيل برعاية الولايات المتحدة الأميركية في 15 سبتمبر 2020.

جاءت الخطوة الإماراتية ضمن سياقات عربية متقاربة أصبحت أكثر من أي وقت مضى متفهمة لمصالح إسرائيل الجيوستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط، خلال السنوات القليلة الماضية بدأت بعض الدول العربية من تخفيف لهجتها تجاه إسرائيل وبدأت في فتح قنوات اتصال معها سواء كان ذلك بشكل علني أو سري بهذا الاتفاق، انتقلت الإمارات خطوة إلى الأمام عبر تدشين مرحلة جديدة من تطبيع العلاقات العلنية مع تل أبيب تتجاوزان فيها مبادرة السلام العربية الصادرة عام 2002، والتي جاءت نتيجة اقتراح سعودي، وتتضمن تطبيع العلاقات مع إسرائيل بعد إنهاء الاحتلال وإقامة دولة فلسطينية بعاصمتها القدس الشرقية على حدود عام 1967 وحل قضية اللاجئين استنادًا إلى القرار194.

وتُظهر الاتفاقية الموقَّعة في البيت الأبيض أن القضية الفلسطينية ليست جزءًا رئيسًا من الاتفاق، إذ لم يتضمن هذا الأخير إشارة إلى مبادرة السلام العربية أو قرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة بحل النزاع الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وخلا الاتفاق كذلك من أية إشارة لحل الدولتين أو الثوابت التي يتمسك بها الفلسطينيون للحل (اللاجئين والقدس) [2]

---

1 محمد بلعيشة،" التداعيات الجيوستراتيجية للتطبيع الإماراتي مع إسرائيل: رؤية إسرائيلية "، **مجلة قضايا أسيوية** المركز العربي الديمقراطي، المجلد الثاني، العدد 05، (جويلية 2020) ص 99.

2 **مرجع نفسه**، ص 99، 100.

في واقع الأمر لم يكن هذا البيان مفاجئا إذ كان من المتوقع أن تخرج هذه العلاقات إلى العلن خاصة لما نذكر أنه كان هناك نشاط دبلوماسي وتجاري بين الطرفين، فقد سبقت العلاقات الرسمية سنوات من العلاقات السرية، حيث تم تسجيل زيارة وزراء إسرائيليين للإمارات، منها زيارتي ميري ريجيف وزيرة الثقافة والمتحدثة سابقا باسم الجيش الإسرائيلي وأيوب قرا وزير الاتصالات في سنة 2018 وزيارة إسرائيل كاتس وزير الخارجية في سنة 2019. [1] سوقت الإمارات بأن إسرائيل ستعلق الضم وهو مكسب حسبها يجب تثمينه من قبل الفلسطينيين وبان الإمارات قدمت خدمة إلى الشعب الفلسطيني، ولكن المتابع لقضية الضم سيجد أنه لا يوجد شيء على أرض الواقع، حيث كتب انشل بفيفر في الصحيفة الإسرائيلية هآرتس تل أبيب بأن نتنياهو نجح في المصالحة رسميا مع دولة عربية منتجة للنفط دون تقديم أي تنازلات فعلية في القضية الفلسطينية. [2]

تقدم الإمارات نفسها بأنها قد حققت مكسبا ثمينا للقضية الفلسطينية بتعليق الضم كمقابل للتطبيع، في حين يتضح بأنه على أرض الواقع لا يوجد مشروع ضم فعلي او حتى تم تعليقه مسبقا بأشهر، وفي حال رجحنا فرضية أن التعليق تم بضغط إماراتي فعلينا التركيز على نقطة انه تعليق فقط وليس إيقاف نهائي لعملية الضم.

وقبل اتفاق التطبيع بين الإمارات وإسرائيل برز تأييد الإمارات لصفقة القرن في محطتين، الأولى حضورها مؤتمر البحرين في يونيو 2019، وهو المؤتمر الذي أعلن فيه جاريد كوشنر الجانب الاقتصادي من الخطة الأمريكية للسلام صفقة القرن؛ الثانية حضور السفير الإماراتي في واشنطن يوسف العتيبة للمؤتمر الذي أعلن فيه دونالد ترامب رسميا عن الصفقة وتفاصيلها وقد تبع هذا المؤتمر إعلان العتيبة في بيان رسمي عن تأييد بلاده للخطة الأمريكية، يأتي هذا الموقف الإماراتي في ظل تحالفها الاستراتيجي القوي مع الولايات المتحدة، ومع ترامب بشكل خاص من ناحية؛ وتعاونها غير الرسمي والمتنامي مع إسرائيل، والذي يتجاوز حدود القضية الفلسطينية لتفاعلات الإقليم كلية من ناحية أخرى من مؤشرات ذلك، ذهاب وفد إسرائيلي في ديسمبر 2019 إلى واشنطن لبحث إمكانية التوصل إلى اتفاق عدم اعتداء مع دول الخليج وقد سبق هذه الزيارة مؤشرات عديدة على قيام دول الخليج باستثناء الكويت، بإجراءات لتهيئة الإقليم لهكذا تطبيع. [3]

---

1 محمد بلعيشة، **المرجع السابق**، ص 103.

2 **مرجع نفسه**، ص 103، 104.

3 طارق دياب،" الصراع الإقليمي التركي الإماراتي جدلية القوة والدور"، **المعهد المصري للدراسات** (19 جوان 2020) ص27، 29.

الفرع الثالث: تداعيات الاتفاق على السلطة الفلسطينية.

ترك الاتفاق تداعيات واسعة على السلطة الفلسطينية ومشروعها السياسي الهادف إلى إقامة دولة فلسطينية.

أولا: تراجع الثقة بالسلطة.

رفض الفلسطينيون بشدة اتفاقات التطبيع الإماراتية مع إسرائيل واعتبرت السلطة الفلسطينية تطبيع العرب مع إسرائيل خيانة للقدس، وجرى التعبير بشكل واضح عن الرفض الفلسطيني الواسع لاتفاقيات التطبيع العربية الإسرائيلية وخاصة الاتفاق الإماراتي الإسرائيلي، في اجتماع قادة الفصائل الفلسطينية والذي عُقد بشكل متزامن ما بين رام الله وبيروت في 4 سبتمبر 2020، من أجل بحث تداعيات صفقة القرن، وعمليات الضم الإسرائيلية لأراضي الضفة الغربية واتفاق التطبيع مابين الإمارات العربية المتحدة وإسرائيل، أدان المشاركون في اللقاء اتفاق التطبيع، وبالفعل أصدرت القيادة الوطنية الموحدة للمقاومة الشعبية بياناها الأول، في 13 سبتمبر 2020 حيث دعت القيادة الوطنية الموحدة إلى خروج مظاهرات ضد اتفاق التطبيع، كما الفلسطينيين المستطْلَعين أن الاتفاق يخدم المصالح الإسرائيلية فقط واختارت أغلبية تصل إلى % 53 وصفه بالخيانة. [1]

ثانيا: فك الارتباط مع النظام الرسمي العربي.

من الناحية العملية، ألغت اتفاقات التطبيع الحالية الإجماع العربي حول المبادرة العربية واستبدلت بها قواعد اشتباك عبَر عنها رئيس الوزراء الإسرائيلي، في أكثر من مناسبة خلال الأيام التي سبقت التوقيع على الاتفاق بصورة واضحة: (السلام مقابل السلام، والاقتصاد مقابل الاقتصاد) وهذا يعني من الناحية العملية أن معادلة (الأرض مقابل السلام) والتي حكمت ديناميكات الصراع العربي الإسرائيلي لعقود لم تعد موجودة ويمكن تتبع هذا التغير في فشل السلطة الفلسطينية في إقناع الجامعة العربية في تبني قرار رافض للتطبيع الإماراتي الإسرائيلي أو الحصول على مساندة الدول العربية الوازنة، حيث بدأ حضور القضية الفلسطينية ضمن النظام الرسمي العربي يتآكل بشكل مستمر، كما ستسهم اتفاقية التطبيع الإماراتية والبحرينية مع إسرائيل في مزيد من العزل للقضية الفلسطينية عن محيطها العربي. [2]

---

1 محمود جرابعة،" اتفاق التطبيع الإماراتي/البحريني مع إسرائيل وتداعياته على الفلسطينيين "، **مركز الجزيرة للدراسات** (20 سبتمبر 2020) ص 04، 05.

2 **مرجع نفسه**، ص 08.

الفرع الرابع: نتائج السلام الإماراتي الإسرائيلي.

يساعد اتفاق السلام بين الإمارات والبحرين وإسرائيل في تعزيز وتنويع الاستثمارات وجلب إيرادات متنوعة غير نفطية تدعم تسريع تحقق أهداف التنمية في البلدين .ومن المتوقع أن ترتفع وتيرة الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو الإمارات والبحرين على المدى القريب، ومن المرجح أن تجني الإمارات والبحرين من اتفاق السلام دعما كبير لصالح نمو سريع متوقع لصناعة التكنولوجيا في البلدين وخاصة في الإمارات بالنظر لتوفر البنى التحتية حيث يعتبر خيار التصنيع التكنولوجي رهان التنافسية المستقبلي التي تعول عليه إدارة أبو ظبي كأفضل بديل للصناعة النفطية بالنظر لكونه صديق للبيئة وذات قيمة مضافة عالية، وعلى الأرجح أن اتفاق السلام بين الإمارات العربية مع إسرائيل قد يجلب فرصًا في مجال الطاقة والسياحة والتكنولوجيا بالنسبة لثاني أكبر اقتصاد في العالم العربي حيث قد تتسارع وتيرة تعافيه من تداعيات كورونا أسرع من اقتصاديات عربية أخرى وذلك بفضل توقع زيادة كبيرة في عدد وقيمة الصفقات التجارية ليس فقط بين المؤسسات الإماراتية وشركات إسرائيلية ولكن مع مجموعات اقتصادية متعددة الجنسيات في دول كثيرة ترحب بالسلام في المنطقة وتعتبره حافزا إيجابياً للاستثمار في قطاعات مختلفة. [1]

وقد تم الإعلان عن أول ثمار التعاون التكنولوجي المرتقب بين الإمارات وإسرائيل بالفعل بعد أقل من يومين من إعلان البيت الأبيض عن اتفاق السلام، بعد أن وقعت شركة الاستثمار الوطنية الإماراتية APEX اتفاقية تجارية استراتيجيه مع مجموعة Tera الإسرائيلية للتعاون في البحث والتطوير.

ويوفر الاتفاق مع إسرائيل التزاماً دوليا بأمن دول الخليج وتعزيز قوتها الذاتية وهو ما يمثل أكبر ضربة ضد مطامع إيران التوسعية فضلاً عن كون هذا الاتفاق نواة معاهدة سلام طويل الأمد أن وافق عليه الفلسطينيون فسيحظون بفرص كبيرة لتأسيس دولتهم والتفاوض على حيادية القدس وعدم تهويدها وتحسين نسبة التنمية الداخلية وضمان مستقبل زاهر لأجيال الفلسطينيين في المستقبل، وبذلك فان تموقع مجلس التعاون الخليجي كقوة مشتركة سيتحسن بشكل كبير ما يسمح بضمان ازدهار الأجيال المقبلة وتمتع دولها بوزن إقليمي وعالمي يكبح جماع الأطماع الخارجية. [2]

---

1 تقرير،" اتفاق السلام بين الإمارات والبحرين وإسرائيل: نجاح اقتصادي أم تحالف عسكري؟ "،**مركز الشرق الأوسط للاستشارات السياسية والإستراتيجية**، (15 سبتمبر 2020) ص 02، 03.

2 **مرجع نفسه**، ص 04، 05.

المطلب الثاني: السياسة الخارجية الإماراتية في سوريا.

قبل اندلاع الانتفاضة في العام 2011، كانت ملكيّات الخليج، بما فيها الإمارات العربية المتحدة، تتمتّع بعلاقات ايجابية نسبيا بدمشق، وبعد فترةٍ من التوتّر الشديد، ولا ولاسيما عقب اغتيال رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري في العام 2005، هدأت العلاقات وعادت إلى طبيعتها بعد عقد اتفاق الدوحة في 2008، ما ساهم في زيادة مستويات الاستثمار الخليجي في سوريا، في أواخر العقد الأول من هذا القرن.

الفرع الأول: دعم المعارضة السورية والحفاظ على الروابط بالنظام.

حاول الحكام الخليجيون التعامل مع النظام في المراحل الأولى للانتفاضة السورية، لحل سلمي للاحتجاجات مفضّلين عدم رؤية الأسد مخلوع من السلطة، فبينما كانت الإمارات والسعودية قلقتَين خصوصا إزاء موجة الانتفاضات في المنطقة، رغبت قطر في الحلافظة على علاقات طيبة بدمشق التي كانت حليفا مقرّبا حتى العام 2011، لكن بعد أن شجب الملك السعودي عبد الله بن عبد العزيز أل سعود الهل القتل التابعة لبشار الأسد داعيا إلى وضع حد لسفك الدماء في أوت 2011، انضمت الإمارات إلى نظرائها في مجلس التعاون الخليجي في إدانة أفعال النظام السوري ضد المحتجين في أواخر صيف 2011، وفي نهاية المطاف عمدت الإمارات ومعها الدول الأعضاء الخمسة الأخرى في مجلس التعاون إلى إقفال سفاراتها في دمشق، ثم أعلنت في مناسبات عدة. [1]

أصبحت الإمارات عضوا في التحالف الدولي للدول المناهضة لنظام دمشق المعروف باسم أصدقاء سوريا في اجتماعه الأول الذي عقد في تونس 2012، ثم كانت الإمارات واحدة من دول مجموعة لندن 11، التي اجتمعت مع الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية في لندن 2013، هذا وقد قدمت الإمارات دعما دائما للشخصيات والمجموعات التي تعارض سياسات الإخوان المسلمين ضمن الهيئات المعارضة السياسية والمسلحة في سوريا، فدعمت في 2013 رئيس الائتلاف الوطني السوري المنتخب حديثا آنذاك احمد الجربا وهو احد شيوخ عشيرة من محافظة الحسكة الواقعة في شمال سوريا، الذي يعرف بروابطه الوثيقة بالسعودية وفي العام 2016، واصلت الإمارات دعم الجربا الذي أطلق حركة معارضة جديدة حملت اسم الغد السوري. [2]

---

1 جوزيف ضاهر،'' ديناميّات العلاقات الإماراتية السورية وتطوّرها ما بين التوقُّعات والعوائق'' (25 تشرين الأول 2019) ص 03.

2 **مرجع نفسه**، ص 04.

قدم الإمارات الدعم لمجموعات المعارضة المسلحة خصوصا بعد العامين 2012، 2018، وقد شملت تلك المجموعات الغير إسلامية تابعة للجيش السوري الحر، جرى التحقق من سجلها للتأكد من أنها معادية للإخوان المسلين والجهاديين علما أن الدعم الإماراتي لها قدم عبر برنامج تديرها وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية، إضافة إلى ذلك مولت الإمارات أيضا ميليشيا قوات النخبة السورية التابعة لأحمد الجربا في الشمال الشرقي، والتي أنشئت في 2016، وحاربت إلى جانب سوريا الديمقراطية بصفتها عضوا رسميا في التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ضد تنظيم الدولة الإسلامية. [1]

حافظت الإمارات العربية المتحدة طوال سنوات الصراع على مستوى كبير من المساعدات الإنسانية لسوريا عن طريق وكالات الأمم المتحدة في دمشق التي تنسق عن كثب مع الحكومة السورية وقد وصلت المساعدة الإماراتية الخارجية لسوريا إلى 977 مليون دولار بين العام 2012 وأوائل العام 2019، وفقا لوزارة الخارجية والتعاون الدولي الإماراتية، ووكالة الإغاثة الإماراتية، بالمقارنة مع ذلك لم تبلغ المساعدة الإماراتية المالية لصندوق الائتمان لإعادة أعمار سوريا. [2]

لا شك أن مواقف الإمارات أصبحت في الآونة الأخيرة قوية ومؤثرة للغاية خاصة ما يتعلق بدعمها للمعارضة في سوريا وترحيبها الكبير بإقصاء الإخوان المسلمين، لكن سياسة الإمارات تتغير فهي ليست ثابتة خاصة بعد ثورات الربيع العربي، وسوف نرى أهم التغيرات للموقف الإماراتي في سوريا.

الفرع الثاني: الإمارات وإعادة العلاقات مع النظام السوري.

إن جذور التغير في السياسة الخارجية الإماراتية إزاء الصراع السوري تعود إلى التطورات الإقليمية التي شهدها العامان 2014، 2015، حيث عمدت الإمارات بدا من 2014 عقب سقوط معمر القذافي إلى التدخل في ليبيا عبر شنها غارات ضد المجموعات الإسلامية، ودعما منها للجيش الوطني الليبي الموالي لخليفة حفتر بالإضافة إلى الدور الفاعل الذي كان للإمارات في الحرب ضد اليمن والتي بدأت في 2015، بتقديمها الدعم السياسي والاقتصادي والعسكري للمجلس الانتقالي الجنوبي في اليمن. [3] كل هذه العوامل أدت إلى التغير في السياسية الخارجية اتجاه النظام السوري.

---

1 جوزيف ضاهر، **المرجع السابق**، ص 04.

2 **مرجع نفسه**، ص 06.

3 **مكان نفسه**.

أما الإمارات فقد انتقلت نقلة دراماتيكية من دعم الثورة والثوار للتراجع عن هذا الدعم مرورا بتطبيع العلاقات مع النظام السوري ففي ديسمبر 2018، أعادت الإمارات فتح سفارتها في دمشق بعد سبع سنوات على إغلاقها عام 2011 على خلفية الاحتجاجات، وبعدها بعامين في مارس 2020، وبذريعة احتواء فيروس كورونا أجرى محمد بن زايد اتصالا هاتفيا م ع بشار الأسد، وهو أول اتصال علني من زعيم خليجي منذ بدء الأزمة السورية قبل تسع سنوات.

إن أحد دوافع إقدام الإمارات على تطبيع علاقاتها مع النظام السوري هو استغلالها في المواجهة مع تركيا وبالتالي أصبح لدى الإمارات ورقتا ضغط في هذا الملف في سياق صراعها مع تركيا، الأكراد والنظام السوري حيث ترغب الإمارات أيضا في استغلال هذا التطبيع لجذب دمشق ودفعها للتخلي عن تحالفها مع طهران مستغلة ورقة إعادة الإعمار من ناحية ولتكون أداة في تقوية المحور العربي القاهرة الرياض وأبو ظبي في مواجهة القوى الإقليمية غير العربية (تركيا وإيران) من ناحية ثانية. [1]

1 طارق دياب، **المرجع السابق**، ص31.

خاتمة الفصل.

ختاما وبعد تفصيلنا في عنوان السياسة الخارجية الإماراتية بعد الربيع العربي، حيث شهدنا التغير الكبير الحاصل في السياسة الإماراتية واختلف حسب كل دولة وطبيعة الأحداث فيه، لذلك نرى أن السياسة الخارجية الإماراتية غير ثابتة.

ومن خلال ما تقدم توصلنا إلى النتائج التالية:

- تغيرت وسائل السياسة الخارجية الإماراتية وأصبح تستخدم الآليات العسكرية بشكل كبير خاصة في تدخلاتها في دول التي مسها الربيع العربي.
- كانت السياسة الإماراتية بعد 2010، مبنية على التدخل في القضايا المتعلقة بالدول التي تعرضت لأحداث الربيع العربي، واختلف هذا التدخل ففي ليبيا كان التدخل بالوكالة عن طريق دعم احد أطراف الصراع وهو خليفة حفتر، أما التدخل المباشر فكان في اليمن حيث استطاعت تغيير الأحداث في اليمن خاصة في قضية الانفصال لجنوب اليمن.
- التغير الكبير الحاصلة في السياسة الخارجية الإماراتية هو تطبيع علاقتها مع إسرائيل وهذا التغير خلف ردود فعل كبيرة في العالم العربي، كما أن التغير حصل في سوريا بدعمها في الأول للثوار والمعارضة لكن فالسنوات الأخيرة عادت إلى ربط علاقاتها مع النظام السوري (بشار الأسد)

الخاتمة

الخاتمة.

بعد دراستنا لهذا الموضوع والذي يتمحور سؤاله المركزي حول إلى أي مدى تغيرت السياسة الخارجية الإماراتية بعد أحداث الربيع العربي؟ نستطيع الإجابة انطلاقا مما تطرنا له في المضمون بان هنالك تغير كبيرا في السياسة الخارجية الإماراتية خاصة بعد وصول جيل جديد للحكم بانتقال الحكم من إمارة دبي إلى إمارة أبو ظبي كذلك تغير أخر فانتقلت إلى استخدام الوسائل العسكرية لتحقيق أهداف سياستها الخارجية، وتجسد كل ذلك في دول التي تعرضت لثورات الربيع العربي، فقامت الإمارات بدعم جميع الثورات المضادة، كذلك مهاجمة جميع الأنظمة التي وصل لها الإخوان المسلمين، وهذا التغير هدفه أن تصل الإمارات إلى تحقيق هدفها في أن تصبح دولة صغرى فاعلا في الساحة الدولية.

- نتائج الدراسة.

توصلنا إلى العديد من النتائج التي نحاول تلخيصها في ما يلي:

1/ اختلفت السياسة الخارجية الإماراتية عن غيرها من السياسات العربية في التعاطي مع القضايا الإقليمية والدولية، وفرضت نفسها في الكثير من القضايا والأزمات العربية والدولية، واستطاعت أن تأخذ لنفسها طريقا مختلفا وتغلبت على صغر حجمها كأحد معيقات تأثيرها، وسعت إلى القيام بدور إقليمي فاعل في المنطقة مستغلة تراجع العديد من القوى الأخرى، حيث نجحت بالاضطلاع بادوار الوساطة لحل وتسوية العديد من الأزمات الإقليمية.

2/ ما تم رصده حول الدور الإماراتي في الحراك العربي يوضح أن مرتكزات السياسة الخارجية الإماراتية تغيرت خلال تفاعلها مع الحراك العربي، حيث كانت الإمارات تعتمد على القوة الناعمة في تحق يق سياستها الخارجية لكن تغيرت وعمدت الإمارات إلى استخدام الأداة العسكرية ما يعكس سعيها لحماية مصالحها من وراء هذا الدور وتحقيق أهداف سياستها الخارجية.

3/ استغلال الفرص والقدرة على المناورة في سياستها الخارجية نظرا لطبيعتها البراغماتية التي تعبر عن الواقعية السياسية كقوة دافعة للسلوك الخارجي للإمارات العربية المتحدة، والتي تظهر من خلال الجمع بين المتناقضات والمحافظة على شبكة تحالفات غاية في التعقيد والتضارب في الوقت نفسه من دون الإضرار بعلاقاتها بكل مرها، الذي أتاح للإمارات قدرات عالية من المناورة في سياستها الخارجية ومكنها من ممارسة سياسة خارجية نشطة في الساحة العربية المأزومة في ظل الحراك الذي تشيده المنطقة.

الخاتمة.

4/ الدول الصغرى الفاقدة لعوامل القوة والتأثير والتي تريد أن تلعب دورا أكبر من حجمها سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي كالإمارات العربية المتحدة، في هذا الإطار يمكن الحديث عن إستراتيجية التوظيف الدولي التي تتبعها الإمارات التي تقبل توظيف القوى الدولية لها وبالمقابل توظف هي علاقاتها مع الدول الكبرى من أجل تحقيق مصالحها.

5/ لعبت الإمارات دورا في الساحة العربية وذلك ظهر جليا بعد ثورات الربيع العربي، وأصبح للسياسة الخارجية الإماراتية دورا مؤثرا في مجريات الأحداث لهذه الدول، فقامت بالتدخل في ليبيا عن طريق دعم احد الأطراف المتنازعة وهو خليفة حفتر، وذلك ضد الحكومة المؤقتة المعترف بها وهي حكومة السراج المحسوبة على الإخوان والتي تتلقى دعما من قطر وتركيا، لذلك فالإمارات قامت بدعم حفتر لأنها تتبنى سياسة مناهضة للخوان المسلمين.

6/ قامت الإمارات العربية بتدخل مباشر في اليمن وذلك بدعم احد أطراف النزاع في اليمن وتمويله بإرسال المرتزقة للقتال إلى جانبهم، كما عرف التواجد الإماراتي في اليمن بمحاولة تقسيمها لليمن وذلك بدعمها للجزء الجنوبي ودعمهم للمطالبة بالاستقلال، لكن بعد محاولات عديد قامت الإمارات بالتخلي عن محاولتها لتقسيم اليمن.

7/ قامت السياسة الخارجية الإماراتية تجاه سوريا بالتغير وذلك بدعمها للثور ضد النظام السوري بقيادة بشار الأسد، لكن بعد صمود هذا النظام تغيرت السياسة الخارجية إلى إعادة إرجاع العلاقات مع بشار الأسد، كما قامت الإمارات بأكبر تغير في سياستها الخارجية وذلك بتطبيع علاقتها مع إسرائيل، وهذا ما خلفت ردة فعل فلسطينية تستنكر هذا الفعل.

8/ إن التغير الحاصل في السياسة الخارجية الإماراتية هدفه هو أن تلعب هذه الدولة الصغيرة دورا إقليميا ودوليا في الساحة العالمية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

➢ الكتب

1/ بوقارة حسين، **السياسة الخارجية: دراسة في عناصر التشخيص والاتجاهات النظيرة للتحليل** (الجزائر دار هومة 2012)

2/ الجاسور ناظم عبد الواحد، **أسس وقواعد العلاقات الدبلوماسية والقنصلية** (عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع 2001)

3/ الجبارات محمد، **الجذور التاريخية للأزمة اليمنية** (الأردن: الآن ناشرون وموزمعون، 2018)

4/ سليم محمد السيد، **تحليل السياسة الخارجية**، (القاهرة: مكتبة النهضة، طبعة2، 1998)

5/ الشرطي طارق زياد، **السياسة الخارجية التركية تجاه القضية الفلسطينية** ، (الأردن: مؤسسة الورق للنشر والتوزيع 2013)

6/ الصايغ فاطمة، **التحديات ذات الجذور التاريخية التي تواجه دولة الإمارات العربية المتحدة** (أبو ظبي: الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2007)

7/ طانيوس مينا إسحاق، **التحول الديمقراطي لكوريا الجنوبية وأثره في تغير سياستها الخارجية تجاه كوريا الشمالية** (القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2014)

8/ عبد الخالق عبد الله، **النظام الإقليمي الخليجي** (بيروت: المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، 1998)

9/ عبد الله عبد الخالق، **المبادرات والاستجابات للسياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة** (الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2011)

10/ عزالدين خالد، **الإمارات وقوس العطاء لفلسطين** (الجزائر، دار قرطبة للنشر، 2014)

11/ عواطف عبد الرحمن، **قضايا التبعية الإعلامية والثقافية في العالم الثالث** (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1984)

12/ قرقاش احمد، **البعد العربي في السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة** 1990، 2003، (الشارقة: دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، 2014)

13/ فرانكل جوزيف، تر:غازي عبد الرحمان العتيبي ،**العلاقات الدولية** (جدة: مطبوعات تهامة، 1984)

14/ فندلو سالي، **دولة الإمارات العربية المتحدة الوطنية والهوية العربية الإسلامية**، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2001)

15/ فولفرام لاخر، تر: عدنان عباس علي، **تصدعات الثورة الليبية القوى الفاعلة والتكتلات والصراعات في ليبيا الجديدة** (الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2014)

14/ مصباح عامر، **تحليل السياسة الخارجية**، (الجزائر: دار هومة للنشر والتوزيع، 2008)

➢ المجلات والدوريات

1/ أبو زيد أحمد محمد،" دور القوة الناعمة في تدعيم مكانة الدولة عالمياً دولة الإمارات العربية المتحدة أنموذجاً " **مجلة شؤون اجتماعية**، العدد 141، (2019)

2/ إبيش حسين،" الإمارات العربية المتحدة: إستراتيجية الأمن القومي الناهضة "، **معهد دول الخليج العربية في واشنطن** (06 افريل 2017)

3/ أتامان محيي الدين، كارا دومان محمد علي،" سياسة الإمارات والسعودية تجاه أزمة ليبيا "، **مجلة رؤية تركية** (2020)

4/ الأحمدي محمد، " الإمارات في اليمن: من دعم الشرعية إلى تقويض ملامح الدولة "، مركز الجزيرة للدراسات، (28 افريل 2020)

5/ الأدمي محمد العري، "السياسة الخارجية دراسة في المفاهيم التوجهات والمحددات "، **مجلة دراسات وأبحاث المركز العربي الديمقراطي**، (الجزائر 2016)

6/ بدران ودودة، " تخطيط السياسة الخارجية دراسة نظرية تحليلية "، العدد 69 (جويلية 1999)

7/ بلعيشة محمد،" التداعيات الجيوستراتيجية للتطبيع الإماراتي مع إسرائيل: رؤية إسرائيلية "، **مجلة قضايا أسيوية** المركز العربي الديمقراطي، المجلد الثاني، العدد 05، (جويلية 2020)

8/ جار الله عاتق، " علاقة صالح بالحوثي تنسيق تكتيكي أم تحالف استراتيجي "، **المركز العرب للأبحاث ودراسة السياسات**، (الدوحة، ديسمبر 2016)

9/ جرابعة محمود،" اتفاق التطبيع الإماراتي/البحريني مع إسرائيل وتداعياته على الفلسطينيين "، **مركز الجزيرة للدراسات** (20 سبتمبر 2020)

10/ جون ديوكز انتوني، " دولة الإمارات العربية المتحدة: القوى الفاعلة في تكوين الدولة "، **سلسلة محاضرات**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجي.

11/ حسين محمد حمزه، لبنى رياض عبد المجيد،" هياكل صنع السياسة الخارجية الإماراتية "، **مجلة العلوم الإنسانية** لجامعة زاخو، مجلد 05، العدد 04، (جانفي 2017)

12/ الحسيني سعيد بن علي،" السياسة الخارجية الإماراتية في القرن الإفريقي واليمن : الآثار والنتائج "، **مجلة جيل للدراسات السياسية والعلاقات الدولية**،

13/ دياب طارق،" السعودية والإمارات في اليمن تنافس أم توزيع أدوار؟ "، **المعهد المصري للدراسات** (2019/10/01)

14/ دياب طارق،" الصراع الإقليمي التركي الإماراتي جدلية القوة والدور "، **دراسات سياسية، المعهد المصري للدراسات** (19 يونيو 2019)

15/ دياب طارق،" المشهد الخليجي أكتوبر 2019 "، تقارير دولية، **المعهد المصري للدراسات** ، (12 نوفمبر 2019)

16/ الذهب علي،" التداعيات الإستراتيجية لسيطرة الإمارات على أرخبيل سقطرى" ، **مركز الجزيرة للدراسات**، (2020)

17/ الرشيدي أسامة،" القوتان الناعمة والصلبة في السياسة الخارجية: حالتا قطر والإمارات "، **مجلة رؤية التركية** (2021)

18/ ساحلي مبروك،" الدور الإماراتي في الأزمة اليمنية: الأهداف، الآليات "، تقدير موقف، مرك ز **دراسات الشرق الأوسط**، العدد 137، (سبتمبر 2020)

19/ شاعة محمد،" تطور حقل تحليل السياسة الخارجية : دراسة في الأعمال النموذجية "، **مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية**، المجلد 01، العدد 07، (سبتمبر 2017)

20/ شبانة غسان،" عمليةٌ عاصفة الحزم: الأهداف والمخاطر "، **مركز الجزيرة للدراسات** (22 افريل 2015)

21/ صلاح الدين سمير رمزي،" التأثير الخارجي للدولة الصغيرة وفقًا لاتجاه تحليل الشبكات حالة الأردن "، **مجلة سياسات عربية**، العدد 37، (مارس 2019)

22/ ضاهر جوزيف، ديناميّات العلاقات الإماراتية السورية وتطوّرها ما بين التوقُّعات والعوائق (25 تشرين الأول 2019)

23/ عاقل زياد،" الفشل الداخلي والتدخل الخارجي في الجماهير الليبية "، **السياسة الدولية**، المجلد 46، العدد 184 (افريل 2014)

24/ عباس فضلي نادية فاضل،" النظام السياسي لدولة الإمارات العربية المتحدة "، **مجلة دراسات دولية** ، العدد 59 جامعة بغداد، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية،

25/ فريح زينب،" تغير السياسة الخارجية مسح لأهم المقاربات النظرية "، **مجلة دفاتر السياسة والقانون** ، المجلد 11 العدد 01، (جانفي 2019)

26/ قبلان مروان،" سياسة قطر الخارجية: النخبة في مواجهة الجغرافيا "، **مجلة سياسات عربية** ، العدد 28 (سبتمبر2017)

27/ مترسكي الكسندر،" الحرب الأهلية في اليمن: صراع معقّد وآفاق متباينة "، **المركز العرب للأبحاث ودراسة السياسات (الدوحة، سبتمبر 2015)**

28/ ميلر روري،" النموذج القطري ومراجعة نظرية أمن الدول الصغيرة "، تقارير، **مركز الجزيرة للدراسات**، (01 افريل 2018)

29/ نسرين مراد،" العلاقات الدولية والإقليمية للإمارات "، **مجلة شؤون عامة**، العدد 02، (نوفمبر 1999)

30/ الهيشري ليلى،"الإمارات والموقف من الرّبيع العربي"، **مركز الدّراسات الإستراتيجية والدبلوماسية** (2018/02/02)

31/ أرديماغني إليونورا،" الإمارات: تعزيز السياسة الخارجية بالتركيز على التدريبات العسكرية "، **المعهد الإيطالي للدراسات السياسية الدولية**، (أكتوبر2020)

➢ المذكرات والرسائل الجامعية

1/ أبو اللبن عماد حسن محمد، **السياسة الخارجية للإمارات العربية المتحدة تجاه القضية الفلسطينية 2000 2015**، رسالة ماجستير (جامعة الأقصى، أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا، برنامج الدبلوماسية والعلاقات الدولية، 2017)

2/ بن سعيد أحمد عبد الله، **البعد العربي في السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة 1990، 2003** أطروحة دكتورا (جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، 2007)

3/ بودربابن منيرة، **دور الدبلوماسية غير الرسمية في تنفيذ السياسة الخارجية دراسة حالة الولايات المتحدة الأمريكية** رسالة ماجستير، (جامعة قسنطينة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2009)

4/ حموتة فاطمة، **البعد الثقافي في السياسة الخارجية للاتحاد الأوربي تجاه منطقة المغرب العربي بعد الحرب الباردة** رسالة ماجستير، (جامعة بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية،2011)

5/ رياض حمدوش، **تأثير السياسة الخارجية الأمريكية على عملية صنع القرار في الاتحاد الأوربي** ، رسالة دكتورا (جامعة قسنطينة: كلية الحقوق والعلوم سياسية، قسم العلوم السياسية، 2012)

6/ الشيخ نورهان السيد، **دور النخبة الحاكمة في إعادة هيكلة السياسة الخارجية الروسية** ، أطروحة دكتورا، (جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2000)

7/ ضحى إبراهيم مبارك، **موقف دولة الإمارات العربية المتحدة من القضية الفلسطينية** ، أطروحة دكتورا (جامعة بيروت، كلية الآداب، قسم التاريخ، 2015)

8/ العامري صالح صغيري، **الإصلاح السياسي في دولة الإمارات العربية المتحدة ودوره في التغير السياسي 1991–2010**، رسالة ماجستير (جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم، 2011)

9/ العقاد أزهار إبراهيم، **الأوضاع السكانية في دولة الإمارات العربية المتحدة**، رسالة ماجستير (جامعة النجاح الوطنية كلية الدراسات العليا، 2017)

10/ فتاك مهدي، **السياسة الخارجية الجزائرية تجاه دول المغرب العربي تونس والمغرب نموذجا1999/2009**، رسالة ماجستير(جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2011)

11/ يسرى أوشريف، **تداعيات الأزمة الليبية على الأمن في الجزائر**، رسالة ماجستير (جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية)

➢ التقارير

1/ تقرير الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء، مجموعة الإحصاءات البيئية لدولة الإمارات 2014، (دبي: الإمارات العربية المتحدة، افريل 2016)

2/ المجلس الوطني للأعلام، الكتاب السنوي لدولة الإمارات 2016 (الإمارات العربية المتحدة: 2016)

3/ أحمد العنانبة،" التجارة الخارجية للمناطق الحرة في دولة الإمارات العربية المتحدة "، إدارة التحليل والمعلومات التجارية والصناعية، وزارة الاقتصاد، العدد 01، (2015)

قائمة المراجع

➢ المواقع الالكترونية.

1/ بيير بيانيمي، أرمين روزن،" الجيش الأقوى على الإطلاق "، على الرابط:

http://www.businessinsider.com/why-the-uae-is-the-middle-easts-military-power-2014-11

2/ شراب ناجي صادق،" الدول الصغرى وإشكاليات الدور "، على الرابط:

https://www.alkhaleej.ae/%D9%8

3/ شراب ناجي صادق،" الدول الصغرى وإستراتيجية التحالفات "، على الرباط:

/https://www.alkhaleej.ae

4/ نصر طه مصطفى، " اليمّن بعد عام من عاصفة الحزم "، **قناة العربيةٌ** (2016/03/23) على الرابط:
www.alarabiya.net

5/ لهيب عبد الخالق، " السياسة الخارجية للإمارات : الرصانة والحزم والاعتدال بإستراتيجية ثابتة "، على الرابط: https://www.alittihad.ae/articleamp/71921/2017/

6/ يشار نباهت، " ما الذي تستهدفه الإمارات العربية المتحدة في ليبيا "، على الرابط:

aa.com.tr/tr/analiz/birlesik-arap-emirlikleri-libya-da-ne-،https://www hedefliyor/1526924

7/ الأكاديمية السورية الدولية،" مفهوم السياسة الخارجية والنظريات المرتبطة بها "، على الرابط التالي:

http://sia-sy.net/sia/view_article.php?id=7

8/ -، " هادي يوضح أسباب إقالة بحاح وتغييرات مرتقبة في حكومة بن دغر"، الرابط:
https://ar.rt.com/hix6

فهرس الجداول والأشكال

فهرس الجداول والأشكال.	الصفحة
مساحة دولة الإمارات العربية المتحدة حسب الإمارة.	27
خريطة الإمارات العربية المتحدة.	27

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات	الصفحة
مقدمة	**02**
الفصل الأول: الإطار المعرفي للسياسة الخارجية الإماراتية.	**10- 34**
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للسياسة الخارجية.	**11**
المطلب الأول: تعريف السياسة الخارجية وأهميتها.	**11**
المطلب الثاني: أدوات السياسة الخارجية.	**14**
المبحث الثاني: الأطر النظرية المفسرة للسياسة الخارجية.	**17**
المطلب الأول: أهم النظريات والاقتراب للسياسة الخارجية.	**17**
المطلب الثاني: دراسة حول تغير السياسة الخارجية.	**23**
المبحث الثالث: مقومات السياسة الخارجية الإماراتية.	**26**
المطلب الأول: الموقع الجغرافي للإمارات وأهميته الإستراتيجية.	**26**
المطلب الثاني: النظام السياسي الإماراتي.	**29**
المطلب الثالث: اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة.	**31**
الفصل الثاني: السياسة الخارجية للإمارات العربية المتحدة قبل الربيع العربي.	**36-57**
المبحث الأول: وسائل صنع السياسة الخارجية الإماراتية.	**37**
المطلب الأول: هياكل صنع السياسة الخارجية.	**37**
المطلب الثاني: وسائل صنع السياسة الخارجية الإماراتية.	**40**
المبحث الثاني: مرتكزات، مبادئ وأهداف السياسة الخارجية الإماراتية.	**43**
المطلب الأول: أهم مرتكزات ومبادئ السياسة الخارجية الإماراتية.	**43**
المطلب الثاني: أهداف السياسة الخارجية الإماراتية.	**46**
المبحث الثالث: السياسة الخارجية الإماراتية كدولة صغرى على الصعيد العالمي.	**49**
المطلب الأول: موقع الدول الصغيرة في النظام الدولي.	**49**
المطلب الثاني: السياسة الخارجية الإماراتية على المستوى الإقليمي والدولي.	**53**

الفصل الثالث: السياسة الخارجية الإماراتية بعد الربيع العربي.	**89-59**
المبحث الأول: التغير في السياسة الخارجية الإماراتية.	**60**
المطلب الأول: الإمارات والربيع العربي.	**60**
المطلب الثاني: الآليات العسكرية كوسيلة لتحقيق السياسة الخارجية الإماراتية	**63**
المبحث الثاني: السياسة الخارجية الإماراتية اتجاه ليبيا واليمن.	**68**
المطلب الأول: السياسة الخارجية الإماراتية في الليبية.	**68**
المطلب الثاني: التدخل الإماراتية المباشر في اليمن.	**73**
المبحث الثالث: السياسة الخارجية الإماراتية تجاه إسرائيل وسوريا.	**81**
المطلب الأول: الاتفاق الإماراتي الإسرائيلي: تطبيع أم تحالف؟.	**81**
المطلب الثاني: السياسة الخارجية الإماراتية في سوريا.	**86**
الخاتمة.	**91**
قائمة المراجع.	**94**
فهرس الأشكال.	**102**
فهرس المحتويات.	**104**